المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

القسم: الدراسات الإقليمية

التخصص: الدراسات الإفريقية

عمق الجزائر الإستراتيجي إتجاه منطقة الساحل
دراسة إستشرافية

مذكرة مقدمة لاستكمال استحقاق نيل شهادة الماستر تخصص دراسات إفريقية

إعداد الطالب:

عبد العزيز عبد المؤمن.

إشراف الأستاذة:

فليسي نرجس.

أعضاء اللجنة	
بن سليمان عمر	مصححا ومناقشا
بشاني لحسن	رئيسا
فليسي نرجس	مشرفا ومقررا

تمت المناقشة في 2016/05/30.

الإهداء

إلى والدتي الكريمة نبع الحنان.

إلى خالتي التي تعبت في تربيتي.

إلى وطني الغالي راجيا أن يقدم هذا البحث الإضافة للحفاظ على الأمن والاستقرار.

إلى أختاي راجيا من الله أن يوفقهما.

إلى حمزة، رياض، كريم رفقاء الدرب.

إلى أكل أفراد الدفعة السادسة والسابعة زملاء وأصدقاء، وكل زملاء كلية العلوم السياسية الذين درسوا معنا.

إلى زميلي عبد الأمين بن عاشور.

شكر وتقدير

قال تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَات}

«الحمد لله الذي برحمته تتم الصالحات فلك الحمد ربي أولا واخرا».

إلى الأستاذة المشرفة فليسي نرجس التي لم تبخل علي بنصائحها ومساعدتها والسهر على إتمام هذا العمل.

إلى كل أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

شكر خاص للأستاذة مغراوي لقمان والأستاذ خننو فاتح ومحمد السعيد مكي على دعمهم لإنجاز البحث.

شكر إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة بسيطة.

ملخص الدراسة

بالعربية:

بني العمق الاستراتيجي الجزائري في هذه الدراسة على أساس معادلة قوة ارتبطت بخصوصيات الجزائر. حيث جمعت السياسة الداخلية والخارجية وأثر التكامل فيما بينهما في الحفاظ على أمن الجزائر واستقرارها. وكيف أن تعدد الفضاءات الجيوسياسية للجزائر جعلها عرضة لمجموعة من التهديدات اللاتماثلية (الهجرة الغير شرعية – الإرهاب). من جهة وكذا أزمات بناء دولة في كل من ليبيا ومالي وتونس بدرجة أقل، وهذا كله جاء على شكل قوس من الازمات على طول الحدود الشرقية الجنوبية. وكيفية التعامل مع هذه الأزمات بما لا يتنافى مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة وأن الجزائر تبنت المقاربة السياسية السلمية التي تعمل على لم شمل كل الفرقاء في الوصول الى حلول ناجعة لمواجهة هاته الازمات السياسية. وأحسن مثال الوساطة الجزائرية في مالي 2013 والان في ليبيا. كما ركزنا على دور الجيش في مواجهة التهديدات اللاتماثلية من خلال تغيير العقيدة العسكرية الجزائرية اتجاه التهديدات اللاتماثلية. وهذا كله يكون بالتدريب النوعي الذي يطابق مثل هذا النوع من التهديدات وكذا نوعية الأسلحة ودور الجهاز الاستخباراتي الأساسي في مواجهة التهديدات اللاتماثلية. ان الجزائر في الخمس السنوات القادمة ستعمل على الحفاظ على أمنها واستقراراها وهذا يكون باستقرار عمقها الاستراتيجي. لذلك عملنا على وضع ثلاث سيناريوهات مستقبلية ما بين سيناريو خطي يتنبأ ببقاء الوضع على حاله وسيناريو تفاؤلي بتحول الأمور الى الناحية الإيجابية أما أخيرا سيناريو تشاؤمي قدمنا من خلاله تحول راديكالي للعمق الجزائري.

الكلمات الدلالية: العمق الاستراتيجي–الأمن – الاستقرار–الازمات – الوساطة.

Abstract

The Algerian Strategic Depth in the present study, is based on the equation of power, which is normally associated with the specifities of Algeria that combine the internal and external policy and the influence of this two policies in preserving, protecting and maintaining security and stability of Algeria as an independent country.

The Multi-geopolitical spaces of Algeria make it encounter or face a wide range of Asymmetric threats, for instance (Terrorism and illegal immigration).

Moreover, the construction of a state in all of Mali, Libya and Tunisia. this came in the form of an Arc of crisis along the south-eastern borders, and the ways to deal with this crisis without touching the principles of the Algerian external policy.

Especially, that Algeria has adopted the peaceful policy approach aimed at unifying all the parties to achieve and reach effective solutions to face this political crisis, and the best example, the Algerian mediation in Mali 2013 and now what happened in Libya.

We have also highlighted the role of the Algerian Army to face these Asymmetric threats throughout changing its creed and this can be made with a good authentic training that fit this kind of Asymmetric threats.

Besides that, the quality of weapons and the important role of Intelligence Agency in facing different kinds of threats.

In the next five years, Algeria will work for keeping and maintaining its security and stability and this will be reached only by the stability of its strategic depth. Therefore, we worked on three different future scenario: the first one predicts that the actual situation will remain as it is; the second one is an optimistic

scenario, which predicts that things will be changed to be better. The last one is a pessimistic scenario in which we reveal a radical change in Algeria‘s strategic depth.

Key words: strategic depth, stability, security mediation.

Résumé :

La profondeur stratégique algérienne est articuler dans cette étude Sur l'équation de puissance liée à des spécificité de l'Algérie , la politique intérieure et étrangère et l' impact d'intégration et de fusionnement entre ces deux dernier pour assuré la sécurité et la stabilité de l'Algérie. La diversité et la complexité des espaces géopolitiques de l'Algérie la rendent vulnérables à des menaces asymétriques (L'immigration clandestine, terrorisme). D'autre part le problème de construire un état dans la Libye, le Mali et la Tunisie, et tout cela est venu sous la forme d'un arc de crises le long de la frontière sud-est. En à vue comment faire face à ces crises, en gardant et respectant toujours les principes de la politique étrangère algérienne, sachant que l'Algérie a adopté une approche politique pacifique qui travaille à réunir toutes les parties et parvenir à des solutions efficaces pour faire face à ces crises politiques. Prenant comme exemple la médiation algérienne au Mali en 2013 et maintenant en Libye. Nous avons également mis l'accent sur le rôle de l'armée face à des menaces asymétriques en changeant la direction de la doctrine militaire algérienne face aux menaces asymétriques. Tout cela est relatif à la formation qualitative pour ce genre de menaces, ainsi que la qualité des armes pour affronter les menaces asymétriques. Algérie dans les cinq prochaines années va travailler pour préserver sa sécurité et sa stabilité on assurant la stabilité de sa profondeur stratégique. Nous avons donc travaillé sur le développement de trois scénarios futurs mis entre le scénario linéaire prédit la survie du scénario du statu quo et les choses optimistes se déplacent sur le côté positif, mais finalement nous avons fait scénario pessimiste dans lequel une transformation radicale de la profondeur de l'Algérie.

Tags : stratégique profondeur sécurité – stabilité- crise - médiation

خطة البحث

مقدمة.

<u>الفصل الاول: الواقع الجيوبوليتيكي للجزائر.</u>

المبحث الاول: الفضاءات الجيوسياسية للجزائر.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للساحل.

المبحث الثاني: معطيات القوة الثابتة للجزائر.

المطلب الاول: السكان وعناصر الهوية الوطنية.

المطلب الثاني: طبيعة المنتظم السياسي للجزائر.

المبحث الثالث: معطيات القوة المتغيرة للجزائر.

المطلب الاول: البعد الاقتصادي.

المطلب الثاني: الذهنية الاستراتيجية.

المطلب الثالث: التخطيط الاستراتيجي.

المبحث الرابع: الساحل الافريقي ضمن الاستراتيجية الجزائرية.

المطلب الاول: الامتداد الهوياتي.

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية.

<u>الفصل الثاني: اولويات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء المغاربي والساحل.</u>

المبحث الاول: دعم اليات الحوار الوطني في ليبيا وتونس.

المطلب الاول: توحيد الفرقاء في ليبيا.

المطلب الثاني: دعم الية الاستقرار الامني في تونس.

المبحث الثاني: موقع القضية الصحراوية في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الاول: قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.

المطلب الاول: دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.

المطلب الثاني: تقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المملكة المغربية.

المطلب الاول: التنافس من اجل الريادة الاقليمية.

المطلب الثاني: تحييد دور المملكة المغربية على الساحة الاقليمية.

الفصل الثالث: تأثير النزاعات اللاتماثلية على العمق الاستراتيجي الجزائري.

المبحث الاول: التهديدات الامنية في منطقة الساحل (الارهاب)

المطلب الأول: الحركات الجهادية في الساحل.

المطلب الثاني: اليات الجزائر لمكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني: تعزيز القدرة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الاول: العقيدة العسكرية.

المطلب الثاني: احترافية المؤسسة العسكرية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعمق الاستراتيجي الجزائري.

المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي الخطي بالنسبة للعمق الاستراتيجي.

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي.

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي.

خـــاتمة.

قائمة المراجع.

قائمة الملاحق.

الفهرس.

مقـــــدمة

تتبوأ الجزائر موقع مركزي في منطقة شمال إفريقيا، يؤهلها للعب دور كقوة اقليمية، خاصة ضمن إقليم الساحل وبما يمثله من انعكاس للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاهه، التي تعتبر الساحل والفضاء المغاربي بمثابة البطن الرخو لها، ولكن مع تطور مفهوم الامن خاصة مع نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي الى نظام احادي القطبية. ظهر تحول في مفهوم الامن في محدداته و طبيعة مهدداته فتغير تحديده من الدولة الى اصغر نطاق هو الفرد وتجاوزت مهدداته الجانب التقليدي فيها الدول والحروب اي ما يسمى التهديدات الصلبة الى مهددات لينة تهدد الامن الوطني دون ان تقتسم معه خصائصه ككيان سياسي و تطورت هاته التهديدات الى ان اصبحت عبر قومية تتوزع في مناطق جيوسياسية لم تكن من قبل على قدر كبير من الاهمية ،لذا تحددت السياسة الامنية الجزائرية بناء على مكتسبات في ظل مكافحة الارهاب داخليا، و ضرورة فرضتها المتغيرات الاقليمية لدول الجوار، لذا اصبح هذا الكيان مهدد بمجموعة من التهديدات اللاتماثلية التي تعصف بالمنطقة في ليبيا و مالي خاصة في سياق الدولة الفاشلة ، و كذا بتعدد الجماعات العابرة للحدود التي تهدد الامن القومي الجزائري باعتبار ان هاته المنطقة تمثل عمق الجزائر الاستراتيجي واستقرارها من استقرار الجزائر.

لقد اسفرت هاته التغيرات معالم جديدة للاستراتيجية الجزائرية اتجاه هاته التهديدات، من خلال تحديدها داخل قائمة تشمل الحزام الناري لدول الساحل والدول المغاربية وهذا كله أدرج في استراتيجيات التهديدات الصلبة، وكذا من خلال اليات دبلوماسية كحل سياسي للازمات المندلعة في الدول الحدودية، لبناء دول ديمقراطية اساسها الحق والقانون لضمان امن المنطقة ككل.

وهذا كله يضبطه المبدأ الدستوري القاضي بعدم التدخل افي الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وهو المبدأ الذي يتوافق مع الالتزامات الدولية التي وقعتها الجزائر بعد انضمامها الى كل من منظمة الامم المتحدة واتفاقية الاتحاد الافريقي وميثاق الجامعة العربية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

ارتئينا ان ندرس عمق الجزائر الاستراتيجي اتجاه منطقة الساحل في **إطار زماني** ممتد من 2012 الى غاية 2020 اي انها دراسة مستقبلية على مدى 5 سنوات اي منذ بروز قوس للازمات وتطوره الى غاية اشتداده وكيف سيكون عليه في السنوات القادمة في ظل التهديدات اللاتماثلية التي تعصف بوجود الدولة وكيفية التعامل معها.

اما من ناحية الإطار **المكاني** للدراسة فهي تخص الجزائر عن طريق دراسة جيوبوليتيكية وكذا جيوستراتيجية وكيفية تكييف استراتيجيتها ضمن عمق استراتيجي مكاني يمثل منطقة الساحل والفضاء المغاربي وخاصة في ظل جملة من التهديدات عبارة عن قوس ازمات في المنطقة باختلاف انواع الازمات حدودية على طول 960 كلم وكذا تواجد الجماعات العابرة للحدود في ليبيا ومالي والجزائر. ويشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وافريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال ومن خلال هذه الدراسة سنتحدث عن الدول التي لها التماس حدودي مع الجزائر.

اهمية الموضوع:

تنبع اهمية الدراسة من خلال التعريف بالعمق الاستراتيجي الجزائري ومكمن القوة فيه وكيف يمكن لنا ان نستغل هذا العمق للحفاظ على امن واستقرار المنطقة. بإبراز عدة تهديدات منها ما هو صلب ومنها ما هو لين وكيفية التعامل مع هاته التهديدات انطلاقا كذلك من الذهنية والتخطيط الاستراتيجيين للوصول بالجزائر الى الريادة الاقليمية خاصة في الإقليم الذي تشغله، في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات كبيرة ومحاولة منا للوقوف على المساهمات التنظيرية في مجال الدراسات الامنية وكيفية تكييفها مع الواقع الامني للجزائر مع رسم نظرة مستقبلية لواقع التهديد وكيفية التخلص منه او على الاقل تضييق الخناق عليه للحفاظ على الامن والاستقرار في جميع المجالات.

اسباب ودوافع الدراسة:

توجد العديد من الدوافع التي من خلالها قمنا بهذه الدراسة " **عمق الجزائر الاستراتيجي اتجاه منطقة الساحل** "

الدوافع الذاتية

اختيارنا للموضوع جاء اولا لمحاولة تقديم قيمة علمية للحيز الذي نعيش فيه والبيئة التي نتأثر بها وكذا لقلة الدراسات العلمية فيما يتعلق بالعمق الاستراتيجي وتكيفه من الجانب العسكري الى الجانب السياسي مع اعطاء تصور مستقبلي لأهداف السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية قيامها على اسس موضوعية وعقلانية مع تحقيق الهدف الوصول للريادة الاقليمية خاصة وان اي مقاربة تنموية تحتاج للاستقرار والامن للنجاح.

الدوافع الموضوعية

هي محاولة لتفسير التهديدات التي تواجهها الجزائر وكيفية رسم عمق استراتيجي خاصة وان المنطقة المدروسة تعد البطن الرخو للسياسة الخارجية الجزائرية بالاعتماد على مجموعة من المعطيات التي اغفلتها دراسات سابقة وكذا بالاعتماد على مقاربات نظرية للوصول الى تفسيرات علمية لجملة التهديدات على المستوى القريب لان الدراسة تكون الى حوالي 2020.

الدراسات السابقة (ادبيات الدراسة):

توجد العديد من الدراسات التي تكلمت عن التهديدات الامنية التي تواجهها الجزائر ونذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- كتاب منصور لخضاري: "**السياسة الامنية الجزائرية** "، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2015، والذي جاء في ثلاث فصول تناول فيها محددات وميادين وتحديات السياسة الامنية الجزائرية وركز على التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني.
- كتاب عبد النور بن عنتر: "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**"، الصادر عن المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، والذي جاء في أحد عشر فصلا تناول فيها محددات الامن الوطني من الجانب التقليدي.
- مقالة لمسيح الدين تسعديت: "**المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الافريقي (الرهانات والتحديات)**، مجلة الدراسات الدولية، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الرابع، الجزائر، ديسمبر 2015، وتناولت فيها اهتمام الجزائر الكبير ببناء السلم في الساحل الافريقي واهم العقبات التي تحول دون ذلك.

الاشكالية:

تمتلك الدولة مجموعة من الاهداف الموضوعية والعقلانية تطبق من خلال السياسة الخارجية المعتمدة بناء على مصادر القوة الخاصة اما طموح او هاجس أمنى كما هو الحال للجزائر التي وجهت سياستها الخارجية اتجاه معالجة مجموعة من الازمات التي تهدد بطنها الرخو او عمقها الاستراتيجي، لهذا نجد أنفسنا امام اشكالية الرئيسية:

هل يمكن للجزائر ان تؤمِن عمقها الاستراتيجي في ظل التهديدات الامنية التي تحيط بها؟

كما يمكننا طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بالعمق الاستراتيجي الجزائري؟
- ماهي اهم المقاربات التي تستخدمها الجزائر اتجاه هذا العمق؟
- ماهي اولوية السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء المغاربي والساحل؟
- ماهي مجمل التهديدات اللاتماثلية التي تهدد الامن القومي الجزائري؟
- هل للجزائر القدرة لمواجهة التهديدات التي تحيط بها؟

الفرضيات:

من خلال طبيعة الدراسة والاشكالية المطروحة توصلنا لطرح جملة من الفرضيات الاساسية التالية:

- **الفرضية الاولى:** الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر يؤهلها للعب مكانة اقليمية مهمة تمكنها من الحفاظ على عمقها الاستراتيجي.
- **الفرضية الثانية:** السياسة الخارجية الجزائرية لها الأطر والمبادئ اللازمة لتحقيق الأمن في المنطقة من خلال كل المقاربات التي تبنتها الجزائر.
- **الفرضية الثالثة:** تعاني الجزائر من حالة ضعف نسبي في مواجهة التهديدات الامنية على الرغم من كل المحاولات لتحقيق الاستقرار.

الإطار النظري للدراسة:

ارتئينا الى تقسيم الإطار النظري الى ثلاثة اقسام:

1- النظريات:

النظرية الواقعية: مكننا استعمالها من أجل فهم سلوك الدولة (الجزائر) اتجاه الاوضاع الامنية في المنطقة وكيفية تامين اهدافها ضمن هذه المنطقة وتحقيق استقرارها[1]

النظرية النقدية الامنية: من خلال استعمال هاته النظرية تمكنا من فهم طبيعة التهديد وكيفية التعامل معه والنظرة الكلية للسياسة الامنية الجزائرية وكيف ان الامن الوطني والامن الانساني والامن المجتمعي كله مرتبط مع بعضه البعض لحماية استقرار الدولة.[2]

2- المقاربات:

مقاربة الامن الشامل: من خلال استعمال مقاربة الامن الشامل حرصنا على تجاوز المحددات التقليدية (دون الاستغناء عنها) للأمن والتركيز على التهديدات الغير تقليدية وكيفية توجيه العقيدة العسكرية اتجاه الحروب اللاتماثلية.[3]

مقاربة الدور في السياسة الخارجية: اعتمادنا عليها لتبيان الدور الاساسي للسياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من المبادئ الثابتة لها مما اعطاها ثقة واحترام في النظام الدولي.[4]

3- المناهج:

السيناريو: يعتبر من تقنيات الدراسة المستقبلية ويعد من التقنيات الشائعة الاستعمال واستعمالنا لمنهج السيناريو لدراسة تطور الظاهرة المراد دراستها وهذا من خلال السيناريو الخطي-الاتجاهي وكذا السيناريو التفاؤلي وأخيرا السيناريو التشاؤمي واستعملنا هذا المنهج لدراسة تطور الظاهرة في الخمس سنوات القادمة. [5]

---

[1] ناظم عبد الجاسور: **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص388.

[2] سيد أحمد قوجيلي: **الدراسات الأمنية النقدية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2014، ص 29.

[3] محسن بن العجمي العيسى: **الأمن والتنمية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص52.

[4] جلين بلمر، كليفنتون مورجان: نظرية السياسة الخارجية، تر: عبد السلام علي نوير، النشر العلمي والطابع لجامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص4

[5] وليد عبد الحي: **مدخل الى تحليل الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص 119.

المنهج الاحصائي: استعملنا هذا المنهج لتزويد البحث بمختلف الاحصائيات والمعطيات التي تخدمه مثل التهديدات الامنية عدد الجماعات ومختلف العمليات وكذا القدرة العسكرية الجزائرية ويدرج هذا كله ضمن المعطيات الكمية للبحث.

منهج دراسة الحالة: استعملنا هذا المنهج في تقديم نماذج تخدم طبيعة البحث وكان هذا في الفصلين الثاني والثالث عندما قدمنا دراسة حالة مالي في بناء الدولة وكذا ليبيا في التهديدات اللاتماثلية.[1]

المصطلحات:

الجيوسياسة:

هو علم دراسة تأثير الارض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي اضاف الى الجيوبوليتيك فرع الجيواستراتيجيا.

وكان اول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي رودولف كجلين مطلع القرن الميلادي الماضي وعرّفه بانّه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي "بينما عرّفه مفكر اخر جاء بعده يدعى كارل هوسهوفر بانّه "دراسة علاقات الارض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الارض الإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الاحداث السياسية ". ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين انها عبارة عن "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد الى ما وراء حدودها "ومنها ايضا "دراسة تاثير السلوك السياسي في تغيير الابعاد الجغرافية للدولة ".[2]

الجيوبوليتيك:

هي النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، اوهي التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض.

يعرفها كيفر في كتابه (Realities and world power) انها تتكون من عدة اشياء، لكنها في الاساس السياسة الخارجية بحد ذاتها، ويقول: ان هذه النظرية ماهي الا نمو طبيعي نابع من حضارة

---

[1] موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: بوشرف كمال واخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006، ص 106.

[2] محمد رياض: **الأصول العمة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص15.

صناعية على مستوى عال. ويختلف تعريفها من مؤلف لاخر ولكن هنالك اتفاق على انها دراسة العلاقات الموجودة بين الدول وسياساتها والمعطيات التي تحددها هذه العلاقات.[1]

التخطيط الاستراتيجي:

التخطيط اجمالا هو وسيلة لإدارة الموارد والية للتنسيق بين القرارات او التصرفات التي تتخذها جهات او وحدات في مختلف مستويات صنع القرار. اما التخطيط الاستراتيجي هو عملية تقوم بها المنظمات لتحديد استراتيجيتها، او اتجاهها، واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لتحقيق هذه الاستراتيجية، بما في ذلك رؤوس الاموال والاشخاص. وهنالك العديد من اساليب تحليل الاعمال المختلفة، بما في ذلك التحليل الرباعي وهو اختصار للكلمات (نقاط القوة والضعفُ والفرصُ والتهديداتُ) بالإنجليزية، وتحليل بيست pest ، وهو اختصار الكلمات (السياسية، الاقتصاد، الاجتماعية، والتكنولوجية) بالإنجليزية، وتحليل ستيرsteerوهو اختصار للكلمات (الثقافة الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية، والعوامل التنظيمية) ، وتحليل ايبيستل وهو اختصار الاتي (البيئة والسياسية والمعلومات والمجتمع والتكنولوجيا والاقتصاد والقانون). فالتخطيط الاستراتيجي هو الاعتبارات الرسمية للمنظمة في مسارها المقبل.[2]

الذهنية الاستراتيجية:

الذهنية الاستراتيجية لمجتمع ما، هي نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي، الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة، كما انها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم ككل. وعندما ننظر من هذه الزاوية تظهر العلاقة بين الذهنية والاستراتيجية في المنطقة، التي تتقاطع فيها الاثار والانطباعات المكانية المستندة الى المعطيات الجغرافية مع الاثار الزمانية المستندة على الوعي التاريخي. ان الاختلاف في وجهات النظر الاستراتيجية للمجتمعات، هو نتاج لاختلاف عالم التصورات الذي يستند الى البعدين المكاني والزماني.[3]

السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي مجموعة الافعال وردود الافعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعيا لتحقيق اهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة. وهذا التعريف يشتمل على

---

[1] محمد رياض، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[2] أحمد داوود أغلوا: **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2011،ص49.

[3] أحمد داوود أغلوا: **نفس المرجع**، ص 52.

انماط السلوك الخارجي المختلفة التي يمكن ان تمارسها الدولة من خلال سياستها الخارجية كما اننا نفرق في هذا التعريف بين المستويات المختلفة للبيئة الدولية والتي عادة ما تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجية اخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة[1].

العـمـق الاستـراتـيـجي:

العمق الاستراتيجي هو مصطلح عسكري يستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال على الجبهة وبين المدن الكبرى ومناطق الثقل السكاني والصناعي للدولة، يكمن المعيار الاساسي للمناطق التي تشكل عمقا استراتيجيا في مدى مقدرة الجيش على الانسحاب تكتيكيا من تلك المناطق في حال تعرضه لهجوم معادي دون ان يخسر الحرب او القدرة على مواصلة الحرب.

مع تحويلنا لهذا المصطلح من الجانب العسكري للجانب السياسي بتزويده جملة من المعطيات للقوة حتى نظهر مجال قوة الدولة في منطقة معينة أي مجالها الحيوي.

الامن الوطني:

ارتبط الامن الوطني بميلاد الدولة الوطنية سنة 1648 واستقاليا، ويعبر عن مدى بقدرة الدولة على تامين حدودها من اي اخطار داخلية وخارجية.[2]

المهددات اللاتماثلية:

هي مجمل التهديدات الامنية التي تهدد امن الدول من دون ان يكون لمصادرها صفة الدولة بما لها من خصائص واركان مع تشكيل الخطر على الدولة من امثلتها: الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية. [3]

المهددات اللينة:

هي مجمل التهديدات التي تمس الدولة وتكون ذات طبيعة امنية ولكن غير عسكرية ومن بينها الهجمات السبرانية.

---

[1]اسماعيل صبري مقلد: **نظرية السياسة الدولية**، معهد الكويت جامعة الكويت، الكويت، 1986،ص143.

منصور لخضاري: **السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات-الميادين-التحديات)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015[2]،ص16.

[3]منصور لخضاري: **نفس المرجع**، ص17.

المهددات الصلبة:

هي مجمل التهديدات الامنية العسكرية التي تكون عن طريق الحروب مثلا.

محاور الدراسة:

من خلال الدراسة المقدمة ارتئينا تقسيم دراسة عمق الجزائر الاستراتيجي اتجاه منطقة الساحل الى ثلاث فصول مفصلة كالاتي:

انطلقنا في البحث بمقدمة تكلمنا فيها عن الإطار النظري للدراسة من اشكالية الدراسة وكذا طرح اسئلة فرعية تساعد في البحث مع طرح ثلاث فرضيات مع استعمال نظريات ومقاربات للتحليل وكذا مناهج مستعملة في ظل الدراسة المستقبلية.

في الفصل الاول تحدثنا في أربع مباحث عن الموقع الجيوبوليتيكي ودوره في رسم توجه السياسة الخارجية وكان في البدا بتقديم في المبحث الاول الموقع الجيوسياسي للجزائر وكذا منطقة الساحل وبالإضافة الى الموقع توجهنا لتقديم معطيات القوة الخاصة بالدولة والتي تساعدها في الاستفادة من الموقع الجيوسياسي التي تملكه وخلصنا الى معطيات قوة ثابتة ومتغير وكانت في المبحث الثاني والثالث على التوالي، اما رابعا عرجنا على اهمية الساحل الاستراتيجية بالنسبة للجزائر وأنها اولوية السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني كان خاصا بالسياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها اعتماد على اولوية تحركاتها اتجاه البطن الرخو لها وتطرقنا في الفصل الى أربع مباحث اعتمادا على مبادئ وتوجهات فرضتها ظروف اقليمية، فكان المبحث الاول موجها لدعم اليات الحوار الوطني في ليبيا والمبحث الثاني تطرقنا فيه على موقع المسالة الصحراوية في السياسة الخارجية، اما المبحث الثالث فكان لدعم الدولة الحديثة في مالي وأثره الايجابي لعكس استقرار المنطقة، واخيرا تكلمنا عن طريقة تعامل السياسة الخارجية نحو المغرب.

الفصل الثالث خصصناه الى مختلف التهديدات اللاتماثلية التي تهدد الجزائر وكيفية التعامل معها بالطريقة الصلبة العسكرية وكذا اعادة توجيه العقيدة العسكرية اتجاه الحروب اللاتماثلية وكيفية الحد من خطورة الجماعات الارهابية. مع وضع سيناريوهات مستقبلية للتنبؤ بسيرورة العمق الاستراتيجي الجزائري.

كل هذه الدراسة هي تمثل دراسة استشرافية وليست عرض لأحداث واقعة حاليا فقط بالاعتماد على تقنيات الدراسة المستقبلية وارتئينا لطبيعة الموضوع استعمال منهج السيناريو وبالتحديد النوع الثاني منه السيناريو الخطي لدراسة تمتد ل خمس سنوات قادمة.

الفصل الأول: الواقع الجيوبوليتيكي للجزائر ومنطقة الساحل.

المبحث الاول: المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي والساحل.

المبحث الثاني: معطيات القوة الثابتة للجزائر.

المبحث الثالث: معطيات القوة المتغيرة للجزائر.

المبحث الرابع: اهمية الساحل الافريقي الاستراتيجية بالنسبة للجزائر.

يشكل الساحل الافريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا، سبب هذا التحول في التفكير العملي والعلمي حول المنطقة لا يعود للشروخات الجديدة التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية وجديدة وقعت في المنطقة ولكن لحسابات أساسية مرتبطة بتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيو سياسي.
سوف نحاول من خلال هذا الفصل تحديد طبيعة المنطقة جيوسياسيا ومن حيث أيضا الرهانات الجزائر عليها .

يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وافريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال؛ وكثيرا ما يتم لحسابات جيو–إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر حسب أدبيات الدراسات السابقة حول المنطقة المذكورة.

وبالنظر للخارطة يمكن تعريف الساحل الافريقي بقوس الأزمات انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، الآن دارفور)، التشاد وصولا إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي وموريتانيا.

ومن خلال دراستنا هذه سنتطرق إلى هاته المنطقة من منطلق التماس الجغرافي بين الجزائر ودول الساحل خاصة مالي بالتطرق أيضا للفضاءات الجيوسياسية للجزائر مع بناء معادلة قوة هي أساس المذكرة كحجر أساس لها للانطلاق باحترام خصوصيات الجزائر في المنطقة من خلال مقاربة أمنية تشمل التهديدات التي تحيط بالجزائر والتي تشكل قوس للازمات مع العلم أن معادلة القوة هي أساس الحل لها.

الفصل الاول: الواقع الجيوبوليتيكي للجزائر.

المبحث الاول: الفضاءات الجيوسياسية للجزائر.

سنتطرق الى دراسة الجزائر ومنطقة المغرب العربي دراسة جيوسياسية نبرز من خلالها الاهمية الاستراتيجية للمنطقة.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي.

أ- الموقع الجيوسياسي للجزائر:

تتمركز الجزائر في شمال غرب افريقيا بين خطي طول 12°شرقا و9°غربا، ودائرتي عرض37°شمالا و19 °جنوبا، تتربع على مساحة اجمالية قدرها2.381.741كلم²، وتعد الاولى افريقيا من حيث المساحة.[1]

الخريطة السياسية للجزائر

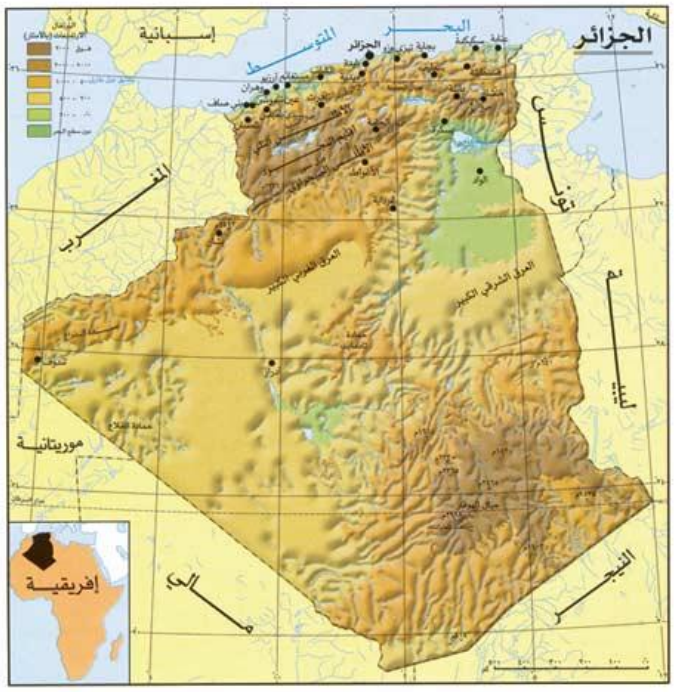

المصدر: الموسوعة العربية http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=159881

[1] الجزائر المعطيات الجغرافية: موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يوم 27-12-2015، 11.30س ، http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/algeriear.htm،

مع مجموعة من الدول قدرها سبعة دول كل من تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب على مساحة قدرها 6343كلم وهي مفصلة كالاتي:

الشرق: نجد كل من الجمهورية التونسية بشريط حدودي قدره965 كلم وكذا الجمهورية الليبية بشريط قدره 982 كلم.

الجنوب: على مستوى الحدود الجنوبية نجد كل من النيجر على طول 956كلم ومالي 1376 كلم ويعتبر ثاني اطول شريط حدودي للجزائر مع دولة مجاورة. اما موريتانيا فهو 463كلم.

الغرب: فنجد كل من الجمهورية الصحراوية المحتلة بشريط حدودي قدره 42 كلم واخيرا المملكة المغربية التي تشارك الجزائر بأطول شريط حدودي قدره 1559 كلم.

جرى تقسيم حدود الجزائر البرية مع الدول المجاورة عن طريق اتفاقيات ثنائية ما بين 1970الى غاية 1983، مع الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وبقيت الحدود الجزائرية الليبية بدون اتفاق رسمي لتعيينها.[1]

السكان:

بالنسبة لعدد السكان يبلغ 39.5 مليون نسمة في اخر احصاء عام 2015 ومن المقرر ان يبلغ حوالي 44 مليون نسمة سنة 2020 اعتمادا على ان نسبة النمو 2.15%، اما الكثافة السكانية التي هي تقدر ب 14.7%هي لا تعكس طبيعة التوزيع السكاني لأنه متمركز بالشمال في مساحة قدرها16% من المساحة الكلية للجزائر لاعتبارات مناخية خاصة وكذا ان الشمال منطقة تتيح الاستقرار وتحقق شروط العيش الاجتماعية والاقتصادية أفضل من المناطق الاخرى.[2]

الموارد الطاقوية:

تحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري ونموه، وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال عبر شبكة من المصانع وبالسيطرة الكاملة على هذه الثروة انتاجا وتسويقا ودخلا.

[1] محمود عصام الميداني، الاطلس الجغرافي للوطن العربي، ط1،دار دمشق للطباعة و النشر،سوريا،2004،ص 72.

[2] موقع الديوان الوطني للإحصاء، السكان: السكان، يوم 29-12-2015، 14.25س http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html .

واهم مصادر الطاقة الجزائرية:

- النفط الذي اكتشف عام 1956 وتتمركز مكامنه في منطقتين رئيسيتين بالصحراء، حوض حاسي مسعود على بعد 800 كم من الساحل باحتياطي قدره 700 مليون طن وحوض عين امناس على بعد 1600 كم عن الساحل باحتياطي قدره 300 مليون طن.
- الغاز الطبيعي وهو ثروة المستقبل في الجزائر، فتتمركز مناطق انتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كم من الساحل.

الثروات المعدنية:

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد اولية للتحويل والتصنيع، وتتركز اهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.

ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الاهمية والوفرة واهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية عند الونزة التي تنتج 80% من جملة انتاج الحديد في الجزائر والبالغ 3.4 مليون طن/ سنة.

كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية في غار جبيلات قرب تندوف وهو سهل الاستغلال وذو نوعية ممتازة، لكن موقعه الجغرافي المتطرف وبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية.

اما بقية المعادن الكبرى نذكر منها الفوسفات، الزنك، الرصاص، الزئبق، الذهب، اليورانيوم الرخام ومقالع الحجارة.[1]

المياه:

تصنف الجزائر ضمن الدول الفقيرة في العالم من حيث الامكانيات المائية. تتلقى الجزائر 14مليار م3 من المياه من الامطار يستغل منها1.5مليارم3.اما المياه الجوفية فيستغل منها70% شمالا و25%جنوبا.

فمن خلال المعطيات المذكورة نجد ان الجزائر واقعة على امتدادات عديدة انتجت فضاءات جيوسياسية انطلاقا من الجغرافية التي تحدد اقليمها فهي جزء من المغرب العربي الكبير ومن افريقيا ومن الامة

[1] Atlas،**Socio-économique des pays du monde**،ALGERIE،Dictionnaires larousse،edtiton2016،page174-175.

العربية وكذا البعد الاسلامي لذلك الجزائر تعد موقعا استراتيجيا ومحوريا تترتب عليها التعامل مع هاته الفضاءات بنوع من العقلانية والواقعية لصناعة عمق استراتيجي قوي يضمن استقرارها وامنها.

ومن خلال هاته الدراسة سنركز على البعد الافريقي المغاربي للجزائر بما ان الجزائر جزء من افريقيا والساحل الافريقي، وباعتبارها دولة مؤسسة للاتحاد الافريقي والكثير من المنظمات الافريقية الاخرى والاقليمية مثل اتحاد المغرب العربي.[1]

ب-جيوسياسية المغرب العربي الكبير:

يعد المغرب العربي الكبير فضاء جيوسياسي وامتداد للجزائر خاصة من حيث المقومات التي تجمع هاته الدول مع بعضها البعض من جانب تقاسم الهوية فهي شعوب امازيغية، عربية، اسلامية اي تقارب ديني، لغوي، ثقافي من حيث العادات والتقاليد وكذا المسار الكفاحي المشترك بين هاته البلدان خاصة وأنها كلها كانت مستعمرات فرنسية سابقا.

يتألف الفضاء المغاربي من ستة اقطار هي الجزائر والمغرب والصحراء الغربية (محتلة من طرف المغرب) وتونس وليبيا وموريتانيا.[2]

[1] Algérie،présentation de la banque mondiale : pays،1-1-2016،10.23h http://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie .

[2] **توفيق المديني: اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل**، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2006، ص 415-420.

الخريطة السياسية للمغرب العربي الكبير

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412311253494774 96.htm

انشات هذه الدول فبراير 1989 تكتلا اقليميا من خلال التوقيع على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي تقع دول المغرب العربي في شمال افريقيا ممتدة على ساحل البحر الابيض المتوسط وحتى المحيط الاطلسي، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم² وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي. تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي.

ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، اي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 87 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2010 اي ما نسبته 27% تقريبا من اجمالي سكان الوطن العربي. يعيش 78% من سكان الاتحاد في المغرب والجزائر، اذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي. تشكل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3.7% من مساحة دول الاتحاد، يقع 43% من هذه الاراضي في المملكة المغربية.[1]

يصل اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لدول اتحاد المغرب العربي الى نحو 389.6 مليار دولار امريكي بأسعار السوق الجارية، وهو ما يعادل 32% من اجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريبا.

[1] مصطفى فيلالي: **المغرب العربي الكبير-نداء المستقبل-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص21-25.

ويشكل الناتج المحلي للجزائر ما نسبته 43% تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد، في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا 1.3%.[1]

يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول الاتحاد المغاربي الى 4865 دولارا في السنة. ويتفاوت هذا الرقم بين اعضاء الاتحاد، اذ يصل نصيب الفرد في ليبيا الى 8900 دولار في السنة، في حين لا يتعدى نصيب الموريتاني 2000 دولار في السنة. ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 1.7%، ويسجل اعلى معدل نمو في موريتانيا (2.93%) واقله في تونس بنسبة 1.15% وهي اقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.

تعرف دول المغرب العربي تماسًا مع التحديات الامنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي؛ الذي يؤدي بالضرورة الى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي؛ وذلك بالنظر الى التحديات الامنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى راسها المشاكل الامنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا.

وبعيدًا عن موضوع النزاع في الصحراء الغربية –الذي يعتبر اقدم حالات النزاع ومصادر التوتر والاستقطاب المتواصل في المغرب العربي، والذي لم يعرف اي اختراق او تحول، مع محافظة على الاوضاع الامنية والسياسية في تلك المنطقة على وضع –(status quo)– فان هناك سياقًا موسومًا بالتضارب في الرؤى السياسية لمعالجة الاشكالات الامنية بالمنطقة؛ خصوصًا ما هو واضح منها بين التوجه الفرنسي والجزائري في معالجة ملفي ليبيا ومالي.

وتستمر التحديات الامنية في المغرب العربي في الضغط من اجل توالد تجمعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الامنية؛ حيث عرف عام 2014 متغيرًا مهمًا يمس منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد بعيدًا عن عضوية كبار اللاعبين في المغرب العربي (الجزائر والمغرب)؛ حيث قرر رؤساء خمس دول (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) المجتمعة في موريتانيا يوم 16 من فبراير 2014 انشاء تجمع الساحل الخماسي؛ الذي سمي "مجموعة الدول الخمس في الساحل". بأجندة تتضمن بعدًا امنيًا، في منطقة صارت تعرف انتشارًا للمجموعات الجهادية في الجنوب

[1] جاد محمد طه: **اتحاد المغرب العربي (الوحدة التاريخية والجغرافية)**، ط1، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات،2001، ص52.

الليبي وشمال التشاد والنيجر وشرق مالي، وتحول بعض دول المنطقة مثل مالي والنيجر وتشاد وليبيا الى معابر لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية الى اوروبا.

لكن بالرغم من المسائل والتهديدات الامنية الا ان المغرب العربي يواجه دائما صعوبات التكامل ودائما تعود للخلافات السياسية الموجودة بالأساس بين المغرب والجزائر وكذا سابقا في عهد الرئيس الليبي معمر القذافي الذي كان توجهه للصحراء الكبرى أكبر من الدول المغاربية.[1]

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للساحل

يختلف تحديد الدول المشكلة للساحل الافريقي باختلاف الاسس المعيارية، باعتباره يمثل أكبر صحراء في العالم مقدرة ب 8.500.000 كلم²، ففي كل ادبيات السابقة حول هاته المنطقة اي إفريقيا ما وراء الصحراء فهي تمتد عبر مجموعة من الدول من البحر الاحمر الى المحيط الاطلسي وتضم كل من الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا، ليبيا، السينغال، بوركينافاسو، نيجيريا، التشاد، السودان، اريتيريا، اثيوبيا.[2]

يتشكل الساحل الافريقي اغلبه من تضاريس عبارة عن ارض قاحلة، لا تتوفر عليها اغلب شروط الحياة وعكست هاته الطبيعة المناخية التوزيع السكاني القليل جدا في المنطقة التي فالأغلب يتنقل فيها الطوارق المقسمين على ثلث دول الساحل، كما نجدد مجموعة سلاسل الجبلية الصحراوية في تشاد قمة ايمي –كوسى 3415م وكذا قمة تاهات في الجزائر بالضبط في تمنراست وتعد اعلى قمة بها ب 2918م.

تشهد هذه المنطقة جفافا وانخفاض حاد في تساقط الامطار بمعدل اقل 100ملم ولكنها تمتلك خزان هائل من المياه الجوفية خاصة من الجهة الشرقية بسبب مرور نهر النيل على تلك المنطقة.

[1] محمد الامين ولد الكتابب: **التداعيات الامنية لازمة شمال مالي على الصعيد المغاربي** ،قدمت هذه الاوراق في ندوة "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة"، بالدوحة – 17 و18 فبراير/شباط 2013.
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/20135281774893734wel%20alkuttab.pdf

[2] منصور لخضاري، **السياسة الامنية الجزائرية(محددات-الميادين-التحديات)**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2015، ص45.

كما تعد منطقة الساحل الافريقي خزان عالمي للموارد الطبيعية وتسيل لعاب أكبر القوى العالمية وتمتلك تقريبا مختلف انواع من البترول والغاز، اليورانيوم، الذهب...الخ.

سنقدم بعض المؤشرات العامة لمنطقة الساحل:

- تتراوح نسبة الامية في دول الاقليم من 42% من مجموع السكان في موريتانيا الى 83% في النيجر؛ نسب الامية في دول تجمع الساحل الخماسي من اعلى المعدلات عالميًا.
- تقع أربع دول –هي النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا –في قائمة أفقر 15 دولة في العالم؛ بل ان النيجر تعتبر أفقر دولة في العالم؛ حيث يقع ثلاثة ارباع سكان دول المجوعة في خانة الفقراء، وتتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين 43 الى 54%.
- تُعَدُّ دول المجموعة محطة ترانزيت دولية لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية المتجهة الى الدول الاوروبية.
- عرف معظم دول الاقليم حروبًا اهلية ذات طابع عرقي وديني؛ ما زالت تداعياتها مستمرة في الاقليم.
- شهد معظم دول الاقليم انقلابات عسكرية على حكومات مدنية منتخبة غير مرة.
- في العقد الاخير استوطنت تنظيمات جهادية متطرفة في الدول الخمس المكونة للتجمع.
- الانفجار السكاني بدول الاقليم جعل التركيبة العمرية لبلدان الاقليم تتميز بفتوة المجتمع؛ اذ 50% من المجتمع تقل اعمارهم عن 20 سنة؛ مما يترتب عليه مضاعفة النفقات الاجتماعية (صحة، وغذاء، وتعليم، وسكن)؛ وهو ما يمثِّل عبئًا اقتصاديًّا على النفقات العامة؛ التي تعاني عجزًا مزمنًا؛ الشيء الذي جعل نسبة البطالة ترتفع، ويتزايد النزوح من الريف الى المدن والهجرة الى الخارج بحثًا عن ظروف عيش افضل، كما ان النسبة العالية من النازحين لها تأثير سلبي على المدن التي تظهر فيها مظاهر الاكتظاظ؛ خاصة في الاحياء الفقيرة، التي تضاعف عددها حول المدن الكبرى والعواصم (مدن الصفيح – احزمة البؤس)؛ هذا الامر جعل دول الاقليم مصدرًا رئيسًا للهجرة غير الشرعية صوب القارة العجوز.

- ضعف الموارد المالية لمعظم دول الاقليم جعلها عاجزة عن تمويل معظم المشاريع التنموية بدول الاقليم[1].

- هشاشة البنية التحتية، وتدني الخدمات، واستشراء الفساد على كافة المستويات، والقلاقل السياسية، وغياب الامن جراء الحروب الاهلية المتعاقبة في بعض دول الاقليم، وتوطن الارهاب العابر للقارات؛ جعل معظم دول الاقليم طاردة للاستثمارات الاجنبية.

- استعمال السكان بالإقليم للخشب بنسبة 80% كطاقة، والرعي الجائر ادى الى انجراف التربة، وتقلص مساحة الغابات؛ مما فاقم من مشكلة التصحر، التي تعتبر الاعلى عالميًّا.

- اعتماد الكثير من دول الاقليم على تحويلات المهاجرين المغتربين من ابنائها؛ حيث في دولة مالي 52% من الناتج الخام تأتي من تحويلات اليد العاملة المهاجرة.

- يعاني معظم دول الاقليم من حدة المديونية، وارتفاع خدمة الدين؛ الذي تجاوز احيانًا أصل الدَين، وبالتالي تظل هذه الدول في حاجة الى المساعدات والهبات من المنظمات الاممية والدولية؛ وهو الشيء الذي يرهن القرار الوطني ويتدخل في صياغات التحالفات، ويُعيد هيكلة الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول وفق استراتيجيات وخطط الدائنين.

- الجفاف الذي يضرب من حين الى اخر دول الاقليم؛ مفضيًا الى نفوق ملايين الماشية، وانجراف التربة، وتدنِّي الإنتاج الزراعي؛ مما يفاقم معاناة سكان دول الاقليم، ويفضي الى انتشار المجاعات والاوبئة والامراض، أبرزها: الملاريا، والسل الرئوي[2].

المبحث الثاني: معطيات القوة الثابتة للجزائر

انطلاقا من معادلة قوة الدولة في العلاقات الدولية و نسبية ثقل الدولة فيها ،وكذا من خلال ان الدولة في العلاقات الدولية يحركها امرين اما الطموح او هاجس الامن و الجزائر من خلال هاته الدراسة ستنطلق من هاجس امني لحماية الدولة ككل من خلال عمقها الاستراتيجي هذا العمق الذي يحكمه معطيين هامين جدا وهما معطيات القوة الثابتة و القوة المتغيرة و اذا اردنا تطبيق معادلة خاصة بالجزائر انطلاقا من مقوماتها الجيوستراتيجية خاصة وان القوة الثابتة يعبر عنها بالمساحة والموقع الاستراتيجي

[1] ناصر بوعلام: **جدلية الامن والتنمية في بلدان الساحل الافريقي**، تخصص سياسات دفاع والامن، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2014/2013،ص45-48.

[2] مسيح الدين تسعديت: **النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963الى اتفاق واغادوغو2013**، المجلة الجزائرية للدراسات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الاول، جوان2014،ص36.

والسكان والهوية ،الثقافة وهناك من يرى ان المنتظم السياسي واحد منها اما القوة المتغيرة يعبر عنها بالقدرة الاقتصادية والتكنولوجية والقدرة العسكرية بالإضافة الى التخطيط الاستراتيجي والذهنية الاستراتيجية.[1]

فيما يخص الجزائر سنقوم بمعادلة تخدم المعطيات الخاصة بالجزائر مع اضافة الامور الناقصة فتنتج لدينا معادلة على الشكل الاتي

القوة= القوة الثابتة (السكان والهوية + المنتظم السياسي) +القوة المتغيرة (

القدرة الاقتصادية +الذهنية الاستراتيجية +التخطيط الاستراتيجي).

المطلب الاول: السكان والهوية

العامل الديموغرافي (او البشرى)، او السكان: الذي يمثل وزنا جوهريا بين اسس قوة الدولة، اذ انه يتيح لها قوة العمل اللازمة لإدارة شئونها، وتطوير اقتصادها، كما يتيح لها القوة البشرية اللازمة لإمداد القوات المسلحة باحتياجاتها من الافراد، وقد يمارس نمط القيم والثقافة السائدة فيه، وارادته القومية، ادوارا مباشرة كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الاخرى.

تركيزنا على عامل السكان والهوية بخصوصية وطابع جزائري لما يمكنه من تقديم الدفع لحفظ الاستقرار في الداخل وهذا ما يحفظ للمنتظم بقائه و قوته وكذا قوة عمله على المستوى الخارجي خاصة و ان عمق الجزائر الاستراتيجي في الفضاء المغاربي والساحل يحتاج لهذا الاستقرار لصد العنف الذي تروجه الحركات الجهادية الارهابية و الخطر الامني الناجم عنها خاصة وان مقومات المجتمع الجزائري كلها واعية بهذا الخطر الذي اصاب جيراننا ليبيا و مالي و تونس بدرجة اقل كما ان المغرب مرجحة ايضا في المستقبل، لذا سيضمن الجانب الهوياتي الحماية و سيلعب دوره بقوة في الحفاظ على استقرار الجزائر.

فبالرغم من ان الجزائر تحوز على أكثر من مليوني كيلومتر مربع وتعد في الجيوبوليتيك من الدول العملاقة حسب تصنيف (دبليه) وكذا تصنيف(فالكبنرك) الا انها من حيث عدد السكان لا تمتلك ذلك الحجم الكبير فكما تكلمنا في المبحث الاول انه في حوالي 2020 سيكون هنالك 43 مليون نسمة

[1] احمد داوود اوغلو: **العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر الثلجي، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر،2010،ص35.

(حسب الديوان الوطني للإحصائيات) ونحن في سنة 2016 يوجد 40 مليون نسمة في 1جانفي من نفس السنة.[1]

ان دور السكان في بناء الدولة وتأثيره على العمق الاستراتيجي كبير جدا خاصة وان تعزيز القيم الوطنية والافتخار بالهوية سيقدم الاثر الايجابي للمنتظم ويعكس بالعمل على المستوى الخارجي ويعكس ايضا مدى رضى المجتمع عن عمل المنتظم خاصة بالإحساس بالمواطنة عن طريق تنشئة اجتماعية تحترم الرموز الوطنية والتكلفة التي قدمت في سبيل الحرية وكذا في سبيل بناء هذا الوطن والمساهمة في تقديم المساعدة كفرد فعال ونشط داخل البيئة الاجتماعية.

حتى مع هذا العدد الصغير نوعا ما مقارنة بالمساحة نجد ان التوزيع السكاني للجزائر لا يراعي المساحة ايضا فأغلبية السكان تتمركز في 16% من المساحة فقط اي نجد المدن الشمالية منها العاصمة ووهران وتلمسان وبجاية وجيجل وعنابة فيها اغلبية سكان مع بعض المدن الداخلية سطيف وقسنطينة اما باقي الولايات نجد فيها نسبة قليلة وإذا دخلنا للصحراء فالجزء الاكبر منها خالي تماما من السكان.[2]

ان هذا الاختلال في التوزيع يسبب مشاكل داخلية للمنتظم فتكثر الطلبات او المدخلات الاجتماعية والاقتصادية يقابلها غياب للتنمية في المناطق الاخرى وهو امر يؤثر في قوة الدولة من حيث انتشارها على كامل ترابها الوطني

لكن ذلك كله يتم في ظل تباينات شديدة في تقييم العلاقة بين العامل البشرى وقوة الدولة، بفعل المتغيرات الوسيطة لتلك العلاقة.

الجانب الهوياتي: يعد التجانس المجتمعي الموجود في الجزائر امرا في غاية الاهمية للحفاظ على الاستقرار الداخلي لأنه من غير الممكن التوجه الى الجبهة الخارجية وانت في ازمات داخلية كبيرة فتصبح الدولة متخبطة في تيار متعدد الجبهات مما يؤدي الى اضعاف المنتظم او زواله. ان الوعي المجتمعي في الجزائر وجد قبل الدولة فيها وهو الذي اسسها بعد الحقبة الاستعمارية التي قدرت ب120سنة كما انه هو الذي عزز قوة التلاحم و التأخي للخروج من الازمة، علما ان التجانس الهوياتي يتضمن مجموعة من المكونات مرتبطة مع بعضها البعض وهي:

[1] نوار محمد ربيع الخيري: **مبادئ الجيوبوليتيك**، دار وكتبة عدنان للنشر، ط1، بغداد، 2014، ص116.
[2] محمد الجزايرلي: **محاضرات في جغرافية الوطن العربي**، دار النشر مكتبة مشالي، المنصورة، بغداد،2009،ص17.

اولا: المكونات البيولوجية

– وحدة العرق او السلالة: تتمثل المكونات البيولوجية في وحدة السلالة او الاصل او العرق الذي ينحدر منه افراد الجماعة العرقية، وهي صفات وراثي.[1]

الجزائر من حيث السلالة كما يقول المؤرخون بربر امازيغ عربهم الاسلام و ان كل مرحلة التاريخية تركت خصوصياتها تأثيراتها الاجتماعية و البيولوجية على المجتمع الجزائري و لكن بشكل نسبي و ليس جذري فكما هو معروف ان الجزائر استعمرت من طرف الوندال والرومان ومن ثم مرحلة الفتوحات الاسلامية اين امتزج الانسان البربري الامازيغي مع العرب الفاتحون و شكلوا دويلات متعاقبة تاريخيا ثم مرحلة التواجد العثماني فعلى سبيل المثال لازال يوجد الى اليوم عائلات ذو اصول تركية في مختلف ولايات الجزائر وهذا يعبر عن تأثر بخصوصيات مرحلة تاريخية من الجانب البيولوجي عن طريق علاقة النسب بين الاتراك و الجزائريين.

ثانيا: المكونات الثقافية

– رغم تعدد المحددات الثقافية الا ان بعض الباحثين يفضلون دراستها على اساس اللغة والدين، باعتبار هذين المعيارين من اهم مقومات الجماعة البشرية المشكلة للدولة، في ضوء ثقافتها التي تحكمها الاعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية التي لا تقل صرامة القانون.[2]

ا –وحدة اللغة: لا تمثل اللغة اداة للتواصل والتخاطب بين الافراد فحسب، وانما تمثل كذلك وعاء للثقافة ونمطا للتفكير ومخزنا للتراث، ومن هنا فان لغة الجماعة الاصلية او المجتمع –التي تسمى بلغة الام–تمثل اداة التنشئة الاجتماعية، ومن هنا فان اللغة تعد بمثابة مرآة لنسق القيم والمعايير وكذا لقواعد السلوك السائدة في هذا المجتمع.

الجزائر تتميز بتنوع لهجاتي اما كلغة فرسميا اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة (موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية) اما اللغة الرسمية الثانية هي الامازيغية حسب التعديل الدستوري الأخير 2016 او كما يطلق عليها تمازيغت نجد التنوع اللهجات مقسم حسب التوزيع السكاني فاللغة العربية مجودة في المدن الساحلية و الداخلية وكذا المدن الصحراوية بنسبة تقدر 70% اما الامازيغية و التي تختلف

---

[1] العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان: **اللجنة المعينة بحقوق الانسان**، التقرير الدوري الثالث، المادة 40 من العهد، مرسل الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،22سبتمبر2006.

[2] باري عبداللطيف: **المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعةالجزائر03، سبتمبر 2007،ص101.

لهجاتها الا ثلاثة القبائلية و الشاوية و الميزابية فنسبتها حوالي 20% اما اقصى الصحراء الجزائرية فيتكلمون اللهجة التارقية خاصة في ظل وجود نسبة من الطوارق في تمنراست خاصة.

– وحدة الدين: يمثل اشتراك افراد المجتمع ما في وحدة العقيدة الدينية مقوما بارزا من المقومات الذاتية ، ذلك بان العقيدة الدينية تؤثر تأثيرا بالغا في سلوك المجتمع ، وعلى نحو يفوق احيانا تأثير وحدة السلالة او اللغة على سلوك افراد لارتباطهم ارتباطا وثيقا بعقيدتهم الدينية، هنا يفرق كثير من الباحثين بين مفهومي الطوائف والطائفية ، اذ يشير المفهوم الاول الى مجرد التنوع في المعتقدات و الممارسات الدينية بين الافراد او الجماعات التي يتشكل منها المجتمع، في حين ان المفهوم الثاني– اي الطائفية– يشير الى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية او اقتصادية او ثقافية او غيرها. ويؤدي "عامل الدين" دورا بارزا في تحديد طبيعة العلاقات بين المجموعات المشكلة للمجتمع، وفي تحديد طرق واساليب حياتها، مما يجعله يشكل مقوما بارزا من مقومات ذاتيتها، فالدين هو عبارة عن مؤسسة اجتماعية طبيعية لا تستغني عنها اية جماعة انسانية مهما كانت بدائية، ففكرة الدين مندمجة بالإنسان منذ نشأته ويجمع المفكرون على اهمية الدور الذي يلعبه الدين في تكوين المجتمعات والامم.[1]

الجزائر ومن خلال التكوين الاجتماعي وحتى ما يقره الدستور ان الدين الاسلامي هو دين الدولة خاصة والسيرورة التاريخية للجزائر بارتباطها بالتاريخ الاسلامي انطلاق من الفتوحات الاسلامية الى التواجد العثماني وارتباط الثورة التحريرية بالجهاد الاسلامي وان الثورة من بين محركاتها الاساسية الدين الاسلامي والحرية، ان نسبة الدين الاسلامي بحوالي 90% مع وجود اقليات مسيحية ويهودية وكذا غير مؤمنة إذا اجتمعت تمثل حوالي 10% بحيث أن الجزائر تركت الحرية للمعتقد الديني لفرد دون تعسف بحمل الدين الاسلامي من غيره.[2]

ان هذا التجانس المجتمعي يعتبر كمكن للقوة للدولة الجزائرية وان احترام هذه المقومات سيمكن الجزائر من التفرغ للجانب الخارجي ويصبح الداخل قوة الدولة الرئيسية مع الاشارة الى الرضا الشعبي

من خلال المشاريع التنموية وتطوير الاقتصاد وهذا عمل المنتظم السياسي الذي سنتطرق اليه في المطلب اللاحق.[3]

---

[1] اوشن سمية: **دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي-الجزائر-دراسة حالة**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة،2010، ص 132.

[2] اوشن سمية: **المرجع نفسه**، ص133.

[3] اوشن سمية: **مرجع سبق ذكره**، ص136.

المطلب الثاني: المنتظم السياسي الجزائري

يرجع اختيار المنتظم السياسي كأساس لمعادلة القوة لما يحمله من خصوصيات كثيرة خاصة و ان المنتظم لم يحدث به تغير جذري رغم مختلف الازمات السياسية التي مرت بها الجزائر حيث انه لم تحمله على الزوال و لكن طبعت فيه الخبرة في التعامل مع مختلف الاشكاليات من 1962 الى يومنا هذا لكن مع تغير التهديدات التي تطاله من الخارج خاصة منها اللاتماثلية والتي الغت منتظمات كانت بالأمس القريب دول جارة لنا مثل ليبيا و بنسبة اقل مالي هنا ومن خلال ما مر به النظام السياسي في الجزائر اهله لن ان يكون ضمن معادلة القوة الثابتة التي تعد كأساس لصموده و تطور المنتظم واستجابته للتطورات الاقليمية و الدولية في المجال الامني و الاقتصادي و هنا بالتفصيل طبيعة النظام السياسي حسب المراحل الزمنية التي قسمت حسب الدساتير وهي كالاتي:

نقل السلطات: المقصود بنقل السلطات من السلطة الفرنسية الى السلطة الجزائرية وقد مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: من 1962/03/19 الى 1962/09/20.

بعد ابرام اتفاقية ايفيان وتوقيف القتال في 19 مارس 1962 أنشئت هيئات مؤقتة للإشراف على استفتاء تقرير المصير.

– المحافظ السامي: وهو يمثل الدولة الفرنسية في الجزائر ومهمته تسهيل نقل السلطة.

– الهيئة التنفيذية المؤقتة: وكانت تتكون من رئيس و10 نواب حددت مهمتها بالإشراف عن الشؤون العامة الى ان يتم تنصيب السلطات الجزائرية وبعد اعلان نتائج تقرير المصير في 03 جويلية 1962 اصبحت كل السلطات بيدها وقد كان مقررا ان تنتهي من الاشراف على انتخاب المجلس الوطني التأسيسي قبل 12 اوت 1962 لكن الحوادث التي عرفتها البلاد أنداك أخرت عملها الى 20 سبتمبر 1962 حيث انتخب الشعب الجزائري المجلس الوطني التأسيسي وبذلك انتقلت اليه كل السلطات سواء من الهيئة التنفيذية المؤقتة او من مؤسسات الثورة[1].

[1] الدستور الجزائري: من **موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، في3مارس2016، 16.40س http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm

المرحلة الثانية من 20 سبتمبر 1962 الى 10 سبتمبر 1963:

المجلس الوطني التأسيسي

انتخب هذا المجلس في 20 سبتمبر 1962 وكان يتكون من 196 نائب وقد حددت مهامه كالاتي:

-تعيين حكومة: في جلسته المنعقدة في 26 سبتمبر 1962 أعلن عن تأسيس حكومة للجمهورية الجزائرية فعين السيد احمد بن بلة رئيسا لها وكلفه بتشكيلها وتقديم برنامجه امامه.

- التشريع باسم الشعب الجزائري: تطبيقا لاستفتاء 20 سبتمبر 1962 اسندت مهمة التشريع مؤقتا للمجلس الوطني التأسيسي.

- اعداد مشروع الدستور: قام المجلس بمحاولات لإعداد مشروع الدستور لكن تبين للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ولرئيس الحكومة ان النقاش الدائر في المجلس لا يعبر عن مبادئ الثورة ومضمون برنامج ميثاق طرابلس الهادفة الى ارساء ديمقراطية شعبية، حينها كلفت لجنة لإعداد مشروع الدستور وأقره المجلس الوطني التأسيسي في 28 اوت 1963، ثم قدم للاستفتاء الشعبي في 1963/09/08 وصدر في الجريدة الرسمية في 1963/09/10، وبذلك أعلن اول دستور في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة.

- النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963:

يقوم النظام السياسي في ظل دستور 1963 على اساس النظام الجمهوري في ظل الديمقراطية الشعبية تمارس فيه السلطة من طرف الشعب التي تتكون طليعته من المثقفين الثوريين، الفلاحين والعمال، ويعتمد الاشتراكية اسلوبا لتنمية البلاد وترقية الشعب واداة ذلك هو الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الامة ويوجه ويراقب مؤسسات الدولة. كما ان الدستور اقر حقوق وحريات الافراد من منظور التوجه الاشتراكي.

وتحت عنوان ممارسة السيادة ذكر الدستور الهيئات الاتية:

المجلس الوطني – السلطة التنفيذية. المجلس الوطني: وهو منتخب لمدة 5 سنوات يشرع ويراقب السلطة التنفيذية :ويتولاها رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام وهو يجمع بين منصبي رئيس الجمهورية والحكومة، وهو مسؤول امام المجلس الوطني الذي يمكنه ان يسحب الثقة منه[1].

- تنظيم السلطة بين 1965 1976

في 19 جوان 1965 قام مجموعة من الضباط على راسهم هواري بومدين بتصحيح الثوري سموه انتفاضة ذكروا اسبابه في بيان 19 جوان 1965، وفي 7 جويلية 1965 صدر امر حدد كيفية ممارسة السلطة وذلك كالاتي:

- مجلس الثورة: وهو يتكون من 26 عضو وقد جمعت بيده كل الصلاحيات فهو مصدر السلطة المطلقة (تشريعية وتنفيذية) ريثما ينتخب دستورا للانقلاب فهو يشرع ويعين الحكومة.
- الحكومة: وهي اداة تنفيذ بيد مجلس الثورة ويرأسها رئيس جلس الثورة.

اضافة الى ذلك انشات هيئات استشارية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي[2].

- النظام السياسي الجزائري في دستور 1976

في 19 جوان 1975 أعلن الرئيس هواري بومدين عن نيته في العودة الى الشرعية الدستورية، وقد تم بتاريخ 5 جويلية 1976 اصدار الميثاق الوطني بعد إجراء استفتاء شعبي وهو يعتبر المصدر الأسمى لسياسة الامة وقوانين الدولة، وبعدها حضّر مشروع دستور عرض على الاستفتاء الشعبي في 1976/11/19، ودخل حيّز التنفيذ من هذا التاريخ[3].

- تنظيم السلطات في ظل دستور 1976:

قسم دستور 1976 وظائف السيادة الى ما يلي:

---

[1] دستور 1963 :**موقع رئاسة الجمهورية** :مرجع سبق ذكره ،5مارس2016، 12.30س http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm

[2] سعيد بوالشعير: **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة -النظام السياسي الجزائري** ، الجزء الثالث ، الديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص82.

[3] موقع رئاسة الجمهورية: ملفات، **دستور** .http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm **1976 ،5-مارس-2016، 16.40 س .**

- الوظيفة السياسية: ويمارسها حزب جبهة التحرير الوطني (المؤتمر، اللجنة المركزية، المكتب السياسي).

الوظيفة التنفيذية: ويتولاها رئيس الجمهورية بمفرده وهو يمارس بالإضافة الى المهام التنفيذية مهام تشريعية عن طريق.

- الوظيفة التشريعية: ويتولاها المجلس الشعبي الوطني بالإضافة الى الوظيفة الرقابية والقضائية والتأسيسية.

- **النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989 المعدل في 1996:**

ظهرت بوادر التراجع عن النظام الاشتراكي في بداية الثمانينات واتضحت أكثر مع مراجعة الميثاق الوطني سنة 1986 ودخلت حيز النفاذ بعد حوادث 5 اكتوبر 1988، حيث بدا بإجراء استفتاء، شعبي في 3 نوفمبر 1989 حول تعديل دستور 1976 بإنشاء منصب رئيس الحكومة ومع تسارع الاحداث ورغبة في دفع عجلة الاصلاحات السياسية الى اقصاها شكلت لجنة تقنية لإعداد مشروع دستور جديد عرض للاستفتاء الشعبي في 1989/02/23 وهكذا ألغي دستور 1976.

ميزات دستور 1989 والمعدل في 1996

سياسيا كرّس التوجه الليبرالي والتخلي عن النظام الاشتراكي وقد اقر مجموعة من المبادئ اهمها:

- تقرير مبدا الملكية الخاصة وحرية المبادرة الفردية.

- الاخذ بالتعددية الحزبية والتراجع عن نظام الحزب الواحد المادة 40 في دستور 89 والمادة 42 في دستور 96.

- الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات.

- اقرار حقوق وحريات الافراد طبقا للمفهوم الليبرالي.

- اضافة الى تأكيد المبادئ المتعلقة بهوية الشعب الجزائري المتمثلة في الاسلام، العروبة والامازيغية.[1]

وقد اصطدمت اول تجربة تعددية حزبية في ظل دستور 1989 بصعوبات متعددة ترتب عنها توقيف المسار الانتخابي بتاريخ جانفي 1992، وتقديم رئيس الجمهورية استقالته وقد تزامنت هذه الاستقالة مع

[1] سعيد بوالشعير: **مرجع سبق ذكره**، ص83.

حل المجلس الشعبي الوطني، مما خلق فراغا دستوريا عولج بإنشاء المجلس الاعلى للدولة تعويضا لمنصب رئيس الجمهورية ثم تم تعيين المجلس الاستشاري الوطني[1].

وشكلت لجنة تقنية لإدخال تعديلات جذرية على دستور 1989 ثم عرض على الاستفتاء الشعبي الذي وافق على الدستور الجزائري في 28 نوفمبر1996.

- **تنظيم السلطات السياسية في ظل دستور 1996**

اقر الدستور مبدا الفصل بين السلطات وسنقتصر في دراستنا على السلطتين التشريعية والتنفيذية[2]

- يشترط في رئيس الجمهورية ان يكون جزائريا بالجنسية الاصلية، مسلما، بالغا 40 سنة، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وان يكون قد شارك في الثورة التحريرية إذا كان مولودا قبل 1942 اما إذا كان مولودا بعد هذا التاريخ يجب ان يقدم شهادة تثبت عدم تورط ابائه في اعمال مناهضة للثورة التحريرية.

بعد مرور عشر سنوات من الازمة ومحاولة النظام السياسي في الجزائر الخروج منها بقانون الرحمة و الوئام المدني الى قانون المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي للخروج بالجزائر الى بر الامان بعدها دخلت الجزائر في نوع من الاريحية الاقتصادية بسبب ارتفاع اسعار البترول وكذا سياسية بتولي معالجة القضايا الاجتماعية و السياسية في البلاد بعد مرور اكثر من خمس عشرة سنة ودخول النظام السياسي في ازمة شرعية طرح مشروع مسودة لتعديل الدستور وتعزيز دولة الحق القانون ومحاربة الفساد البيروقراطي والاداري والاقتصادي والفصل بين السلطات وتبين مكانة المؤسسة العسكرية وتعديل العهدات بعد ان امضى الرئيس 4 عهدات كاملة في الحكم[3].

النظام السياسي في ظل دستور 2016

دستور الجزائر 2016 حمل جملة من التغيرات خاصة فيما يخص اللغة الأمازيغية كلغة رسمية الى جانب العربية وكذا في الشق المتعلق بالعهدات الرئاسية التي غيرت من أربع عهدات إلى عهدتين

---

[1] صالح يلحاج: **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، ط2، الجزائر، جوان2012، ص86-90.

[2] موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية: **ملفات، دستور 1996، 5-مارس-2016 ،20.30 س** http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

[3] الدكتور محفوظ لعشب: **التجربة الدستورية في الجزائر**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر ،2000، ص92.

فقط، ويمنع تعديل هذا المادة في أي تعديل دستوري مستقبلا. ويتضمن التعديل تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات، ويعين رئيس الجمهورية الوزير الأول (رئيس الوزراء) بعد استشارة الأغلبية البرلمانية. كما أنه يمنع مزدوجي الجنسية من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية مستقبلا. وعبر الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال حول التعديل الدستوري الجديد ب أن: هذا المشروع جاء وفاءا لالتزام رئيس الجمهورية أمام الشعب في مواصلة الإصلاحات السياسية استجابة لتطلعات الشعب الجزائري والتحولات الجارية في العالم.

وأبرز سلال أن " فلسفة التعديلات الدستورية ترمي أساسا إلى دعم وحماية حرية الشعب، وخدمته والتوسيع الفضاء الدستوري لحريات وحقوق الإنسان، وتعميق الديمقراطية وتوطيد دولة القانون وتعميق استقلالية القضاء ووظيفة المراقبة في بلادنا".

وأكد سلال أن المشروع، يهدف إلى تدعيم المبادئ والقيم الأساسية المتمثلة في "الإسلام والعروبة والأمازيغية"، معتبرا أن هذه المبادئ تشكل الركن الأساسي لهويتنا ووحدتنا الوطنية والتي تم إثراؤها وترقيتها وتطوير كل واحد منها والتي من شأنها تشديد الروابط المتينة لشعبنا مع تاريخه وثقافته[1]."

سنتطرق هنا إلى أهم النقاط التي جاء بها الدستور الجديد:

عهدة واحدة من 5 سنوات تجدد مرة واحدة

* تنص المادة 74 من المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور–الذي حظي مؤخرا بموافقة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة– على أن "مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات" بحيث "يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة".

نصت أحكام المادة 77 على أن "رئيس الجمهورية يضطلع، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور بتعيين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية وينهي مهامه."

[1] عبد المالك سلال: الوزير الأول الجزائري، الاذاعة الجزائرية، يوم 25 أفريل 2016، الساعة 14.10، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160207/67013.htm

تعزيز الحريات الفردية والجماعية

* يضمن المشروع التمهيدي "حرية ممارسة العبادة في ظل احترام القانون" مثلما تنص عليه المادة 36 ويعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية" كما جاء في المادة 35.

* يحمي القانون "حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه"، حسب ما تنص عليه المادة 39 من المشروع التمهيدي.

* تعمل الدولة على "ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وتشجع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات."

* الشباب قوة حية في بناء الوطن حيث تسهر الدولة على توفير كل الشروط الكفيلة بتنمية قدراته وتفعيل طاقاته."

استقلالية السلطة القضائية

* في هذا الصدد أوضحت المادة 138 من المشروع التمهيدي أن "السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون، وان رئيس الجمهورية هو ضامن استقلال السلطة القضائية."

* حول العقوبات الجزائية توضح المادة 142 : بأنه" تخضع العقوبات الجزائية إلى مبدأي الشرعية والشخصية على ان يضمن القانون التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية ويحدد كيفيات تطبيقها" كما "تعلل الأحكام القضائية وينطق بها في جلسات علانية وتكون الأوامر القضائية معللة" حسب ما جاء في المادة 144 من المشروع.

* تؤكد المادة 145 : "على أن كل أجهزة الدولة المختصة تقوم في كل وقت وفي كل مكان وفي جميع الظروف بتنفيذ أحكام القضاء "بحيث يعاقب القانون كل من يعرقل تنفيذ حكم قضائي[1]."

[1] صالح يلحاج: **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

دسترة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

* يدرج المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور مادة خاصة بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تحدد مهامه وتعرفه على انه "إطار للحوار والتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي" مشيرة إلى أن المجلس يعد "مستشارا للحكومة". (المادة 173-7)[1].

المبحث الثالث: معطيات القوة المتغيرة

المطلب الاول: البعد الاقتصادي

انطلقنا في معادلة القوة المتغيرة للدولة من القدرة الاقتصادية للدولة حيث ان بناء معادلة القوة المتغيرة بشكل منظم وفعال يضمن تعزيز قوتها وفعالية استراتيجيتها، فاذا معنا النظر في اهم نقاط التشابك في العلاقات الدولية بشتى انواعها نجدها في الساحات الجيو-اقتصادية وعلى الموارد فالاقتصاد حلقة مهمة كمقياس استراتيجي داخل السياسة الخارجية ويجب ان يكون الانطلاق منه عن طريق طموح للوصول الى الاهداف المسطرة في المجال الاقتصادي.[2]

تنطلق الدولة من المقدرات المكونة لاقتصادها الوطني ويعد عنصر الاكتفاء الذاتي من اهم عناصر القوة المكونة للاقتصاد الوطني وبالتالي نتكلم عن التحرر من التبعية والاعتماد على المنتجات الوطنية، وما يعكسه ايضا من تحقيق للأمن اثناء الازمات وايضا اثناء تعرض الدولة للحصار مثل العراق 1990 الى غاية الغزو كانت في حصار.

الامر الثاني القدرة على التصنيع: فالتقدم على هذا المستوى يقابله تطوير القدرة العسكرية وتطوير وسائل الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية وتحسين الدخل الفردي والدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة داخل الدولة.

ومن وجهة نظر استراتيجية ثمة مجموعة من الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة وصهر المعادن والصناعات الثقيلة المرتبطة بالصناعة العسكرية وصناعة السفن والسيارات والصناعة الكيماوية وصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية تكفل للدولة قوتها في المجال الصناعي خاصة في ظل انشاء مواقع

[1] موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية: الحدث، التعديل الدستوري الجديد، يوم 25 أفريل 2016، الساعة 14.25، http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

[2] احمد داوود اغلو: **مرجع سبق ذكره**، ص43.

صناعية ومناطق صناعية خالصة في الاماكن البعيدة عن السكان كبنية اقتصادية تحتية لحماية الاقتصاد الوطني

ان الاقتصاد لديه ارتباط وثيق بالنقل والمواصلات والطرق السريعة والسكك والموانئ كل هذه المواصلات تختزل الوقت وتعمل على ربط اجزاء الدولة مع بعضها البعض وتغلل الدولة في كل اجزائها مما يساعدها على فرض سيطرتها ضمن حدودها السياسية. [1]

الاقتصاد الجزائري اتفاق علماء الاقتصاد هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات اي يتأثر كلما حدثت الازمات المتعلقة بانخفاض اسعاره ومن ناحية قوة الدولة تصبح تابعة اقتصاديا للقوى الاقتصادية الاقليمية والدولية ومن خلال هذه الدراسة نبين دور كل قطاع في الاقتصاد الوطني وكيفية تحديثه بما يحفظ الامن الاقتصادي للدولة (زراعة–صناعة–تجارة) و التخلص من التبعية لقطاع واحد فقط ولذلك سنتطرق الى اهم اقتصاديات المشكلة لقوة الدولة الخاصة بالجزائر واهمية هذه القطاعات في التخلص من التبعية وتشكيل القوة الاقتصادية ورفع من المستوى المعيشي للأفراد والدخل الوطني ككل[2]:

المؤهلات الرئيسية للزراعة الجزائرية:

تنوع كبير للأوساط الزراعية والمناخية.

استعمال ضئيل للمواد الكيميائية.

سوق معتبرة محلية وجواريه للأسواق الخارجية: (الحوض المتوسط، البلدان الافريقية)

الإجراءات التحفيـزية:

– استحداث قروض بدون فوائد " الرفيف " من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دينار

– منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 1مليون دج عن كل هكتار من اجل استصلاح الاراضي وانشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات

---

[1] كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العددالاول، جانفي2005، ص12-17.

[2] بطاهر علي: **سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول،2012،ص 207-211.

– تخصيص قروض مسيرة تصل الى مئة مليون دينار جزائري (100.000.000د.ج) لارباح للمنتجين المستفيدين (اصحاب الامتياز) المستغلين ل 10هكتارات من الاراضي الزراعية وكذلك للمستفيدين من قروض التحدي Ettahadi

– اقرار احداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.[1]

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002 –2012 في مجال الفلاحة ب 612 مشروع

المبلغ: المليون دينار جزائري **جدول يوضح عدد المشاريع المسجلة**

عدد مناصب الشغل	المبلغ	عدد المشاريع	قطاع النشاط
43361	56539	612	الفلاحة

المصدر: الوكالة الجزائرية للاستثمار

2 –الطاقة المتجددة:

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال انشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع.

في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في افاق سنة 2013م نسبة ادماج الصناعة الجزائرية قدرها 60٪، على ان تصل الى نسبة 80٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014م و2020م، وهذا بفضل انشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والاجهزة الاخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.[2]

بخصوص الطاقة الشمسية الحرارية، يرتقب بلوغ نسبة ادماج تقدر ب 50٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014م و2020م.

تجسيد هذه الاهداف سيتم من خلال:

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الزراعة**، 6-مارس-2016، 20.56 س، http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

[2] منصور بن زين: **واقع و افاق الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد2،الجزائر،2012،ص130-148.

- بناء مصانع لصناعة المرايا
- بناء مصانع لصناعة اجهزة السائل الناقل للحرارة واجهزة تخزين الطاقة
- بناء مصنع لصناعة اجهزة كتلة الطاقة
- تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج.

خلال الفترة الممتدة ما بين 2021م و2030م فان نسبة الادماج ستفوق 80 ٪، مع ضمان توسيع قدرة انتاج الوحدات المذكورة اعلاه.[1]

خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح سيتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصل الى نسبة ادماج تقدر ب 50٪في الفترة الممتدة بين 2014-2020.وعليه سيتم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:

- بناء مصنع لصناعة الاعمدة ودورات الرياح
- انشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة اجهزة ارضية رافعة.
- الرفع من كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والانجاز من اجل بلوغ نسبة ادماج تقدر على الاقل ب 50٪ من طرف المؤسسات الجزائرية.

قد تفوق نسبة الادماج 80٪ في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

البحث والتطوير:

اعطت الجزائر اولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية والتي تثمن مختلف القدرات الجزائرية (بشرية، مادية، علمية...الخ). في هذا الإطار، واضافة لمراكز البحث الملحقة بالمؤسسات مثل «مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية والغازية»، فرع مجمع سونلغاز، تتعاون هيئات اخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها مع مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي من بينها:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER)
- وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية (UDES)

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الطاقات المتجددة ،7-مارس-2016، 10.55 س

- وحدة لأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة (URAER)
- وحدة لأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية (URERMS)
- وحدة بحوث المعدات والطاقة المتجددة (URMER)، جامعة تلمسان[1]
- وحدة تطوير تكنولوجيا السليسيوم (USTD)
- وقد انشات الحكومة الجزائرية ايضا «المعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IARE)

الإطار القانوني:

وعيا منها للأهمية المتزايدة قامت الجزائر بدمج مبدا تطوير الطاقات المتجددة ضمن سياستها الطاقوية من خلال تبني إطار قانوني ملائم لترقيتها والعمل على انجاز الهياكل المذكورة انفا.

ان تطوير الطاقات المتجددة مؤطر بمجموعة من النصوص القانونية:

- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999م المتعلق بالتحكم في الطاقة،
- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002م، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الانابيب،
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 اوت 2004م، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

إجراءات اخرى تحفيزية:

ان الارادة السياسية للجزائر في إطار انجاز برنامج تطوير الطاقات المتجددة سيتم من خلال تقديم دعم لتغطية التكاليف الناجمة عن نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء للمستثمرين بهذا المجال.

انشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من اجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بدون فوائد وضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية (القانون رقم 99-09 الموافق ل 28 جويلية 1999 والمتعلقة بالتحكم في الطاقة).

وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر بالأرقام:

الوطنية لتطوير الاستثمار: مرجع سبق ذكره، 7مارس 12.44،2016س http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

- القدرة المنشاة: + 000 11 ميغا واط و275 ميغا واط بالنسبة لفرع الصناعة الهيدروليكي و306 ميغا واط للشبكات المعزولة في الجنوب.
- القدرة الهيدروليكية: 1،7٪ من القدرة المنشاة.[1]
- حضيرة للطاقة الشمسية العاملة: تحتوي على 108 صفيحة شمسية.
- القدرة على توصيل الطاقة الشمسية: + 900 منزل
- الاستهلاك الوطني للكهرباء: 5 جيغا واط /سا.
- حصة الطاقة الشمسية في الحصيلة الطاقوية الوطنية: 0،028 ٪
- نسبة ادماج الطاقات المتجددة: ≤ 5٪.

من خلال عرض نظرة سريعة على القطاعين اللذان ركزنا عليهما يجب على الجزائر تطوير هذه القطاعين الاستراتيجيين خاصة للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات والتحول للقطاعات الاخرى من اجل الوصول الى الامن الاقتصادي الذي يضمن قوة الدولة في المجال الاقتصادي وتفرغها للمجالات الاخرى الامنية خاصة، علما و ان الدولة لا يمكنها ضمان كل حاجياتها في شتى القطاعات و بما ان الجزائر دولة في طريق النمو يجب عليها التركيز في قطاعات حساسة للاستثمار فيها ووضع خطة على المدى البعيد للوصول للريادة في هاذين المجالين بالذات لان المقومات التي تمتلكها الجزائر في هاتين المادتين كبيرة جدا. [2]

المطلب الثاني: الذهنية الاستراتيجية

تعتبر الذهنية الاستراتيجية لمجتمع ما نتاج عن وعي جمعي لدى افراد الجماعة المشكلة له، وتبنى عن طريق تراكم تاريخي مشترك بينهم اي نتج عن طريق وجود قيم ثقافية ونفسية ودينية واجتماعية يشتركون فيها داخل مساحة جغرافية محددة.

تشكل البنية التحتية للذهنية الاستراتيجية السياسة الخارجية من خلال التأثير عليها، انطلاقا من سيرورة لمراحل التاريخية المكونة لتلك الجماعة البشرية القائمة، وتظهر الذهنية للمجتمع إثر استمرار لهاته السيرورة التاريخية وليس في مرحلة عابرة فقط فتتسم بالديمومة، فمثلا الذهنية الاستراتيجية الجزائرية

[1] حريز هشام: **دور انتاج الطاقات المتجددة في اعادة هيكلة سوق الاقتصاد**، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2014، ص74.
[2] بحري فاطمة: **سياسة الطاقة المتجددة في الجزائر دراسة استشرافية 2010-2030**، مذكرة ماستر علوم سياسية تخصص انظمة مقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2014،ص80.

مرتبطة اولا بالمراحل التاريخية بدءً من حرب التحرير والمشاركة في العشرية السوداء الى الوصول الى تطبيق دولة الحق والقانون.[1]

ان اعادة بناء الهوية بوعي بالمكان والزمان في اطار التراكم التاريخي و الحقائق الراهنة، تعتبر من الشروط الاساسية للعب دور مهم و اساسي في المسرح التاريخي و المساهمة في التراكم البشري، كما ان الذهنية الاستراتيجية التي لا تستند الى نية لإثبات وجودها و مكانتها على الساحة الاقليمية و الدولية لا يمكنها من التخلص من سلبياتها او السلبية التي تعيشها خاصة و ان المجتمع الذي لا يلعب دوره سيفقد مكانته لمجتمع اخر على اساس ان النظام الذي نسير فيه فوضوي، ونقصد بفقد المكانة ان يترك القدرة على الإنتاج و القدرة على خلق مفاهيم جديدة حسب تغير المحيط.

تعد المجتمعات التي تمتلك ذهنية استراتيجية ثابتة ان بمقدورها ان تفرض موقفها ونظرتها وثقلها في العلاقات الدولية وبالمقابل فان المجتمعات التي تنسلخ من الوعي بهويتها من خلال انكسار راديكالي جدري في ذهنيتها الاستراتيجية ستجازف بقوة بوجودها التاريخي ويتم رفضها من المجتمع الدولي وعدم تقبل لأفكارها.

الجزائر ومن خلال الاحساس بالوعي المشترك بين جميع مكونات المجتمع وانشاء جيل يحترم راي الاخر ويسعى لفرض وجوده في الساحة الاقليمية والدولية عن طريق توفير ظروف للوصول الى مجتمع متماسك ومتطور فكريا.[2]

يجب علينا العودة لإعطاء دور اساسي للأسرة وهيكلة المنظومة العلمية على اساس تقني تبني الفرد وتعزز قدرته بدون المساس بالهوية التاريخية له لان الاعتزاز بالمقومات الوطنية لرفع من القدرة المعنوية للمواطن، مع عمل المنتظم على ارساء مشاركة سياسية تبرز للمواطن دوره في الحفاظ على الامن والتنمية.

ان قيام المنتظم بإرساء افكار ايجابية عن طريق مجتمع مدني فعال ودعم التطور التكنولوجي والاستفادة من الطاقة الشبانية الكبيرة التي تحوزها الجزائر ب قدرة 75% والعمل على ارساء قيم ثقافية نابعة من الموروث الثقافي الجزائري بما لا يعارض الدين الاسلامي سنحصل على مجتمع فعال ودولة قوية.

---

[1] احمد داوود اغلو: **مرجع سبق ذكره** ص49-51.

[2] سلمان البدور: **العالم الثالث الهوية و الحضارة**، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، الاردن،2011،ص11-31.

المطلب الثالث: التخطيط الاستراتيجي.

يرتبط مفهومي الذهنية و التخطيط الاستراتيجي من حيث المضمون والشكل ايضا، فنرى من خلال تأثير المعطيات الثابتة على الذهنية الاستراتيجية على المعطيات المتغيرة للقوة التي تطبق بالتخطيط فنجد علاقة تكاملية فيما بينها، فعندما نتكلم عن التخطيط الاستراتيجي فنحن نتكلم عن تصور عقلي لأمر ما فيقول كلاسوفيتز[1]«ان **التكتيك يستخدم لتنظيم عملية قتال الوحدات العسكرية و اما الاستراتيجية فهي فن القتال الذي يستخدم من اجل الحرب النهائية**» يعني الجيش الذي حقق انتصار دون استراتيجية لا يعتبر ذلك انتصار والاستراتيجية هنا بمعنى التخطيط ونفس الشيء بالنسبة للمجالات الاخرى فلا يمكن للدولة ان تدخل لمجال معين لتحقيق اهدافها دون وضع تخطيط يمكنها من الوصول الى ذلك الهدف، والتخطيط يكون على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

كما ان التخطيط الاستراتيجي هو العملية التي يتم من خلالها وضع الاستراتيجية وتتضمن التحليل الاستراتيجي والاختيار الاستراتيجي وتحديد البدائل، ويعنى بإيجاد الترابط والتناسق بين الاهداف الاستراتيجية والمرحلية والاهداف قصيرة الاجل، وكذا الترابط والتناسق بين الاهداف والتشريعات والسياسات الاستراتيجية، وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن ان كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات المحددة بأفضل السبل والتكاليف وذلك في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمهددات والمخاطر والتطورات العلمية محليًا واقليميًا ودوليًا.

ان التخطيط الاستراتيجي يتضمن محاور لوضع خطط استراتيجية قومية تضمن للدولة تحقيق اهدافها بأقل تكلفة ممكنة وفي أسرع وقت ممكن، ونقصد بالمحاور اولا الايلام بالفضاء وما يحتويه يستطيع من خلاله صانع القرار معرفة قدرته الحقيقية واين تكمن نقاط ضعفه واين يمكنه ان يصل.

تعد اهمية التخطيط الاستراتيجي للدولة في تغيير مكانتها من وضع الى وضع أحسن في ظل رسم استراتيجية قوية ونضرب على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الوليات المتحدة الامريكية كانت دولة عادية وفي خلال 44 سنة فقط نجحت في حسم الحرب العالمية الثانية بعد القاء القنبلة الذرية على

كارل فون كلاوزفيتز (Carl von Clausewitz :)ولد سنة 1780 في ماغدبورغ الالمانية وتوفي سنة 1831 في بريلاسو (جنرال ومؤرخ حربي **بروسي** .من اهم مؤلفاته كتاب (Vom Kriege) اي: من الحرب. تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والاستراتيجية اثرا عميقا في المجال العسكري في البلدان الغربية. تدرس افكاره في العديد من الاكاديميات العسكرية كما انها تستعمل في عدة مجالات مثل قيادة المؤسسات والتسويق .ويعتبر من أكبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيرا على مر التاريخ [1].

هيروشيما ونكازاكي، وتنفرد بحكم العالم مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بعد 44 سنة اخرى عام 1989.

كما تضمن الاستراتيجية للدولة جملة من المميزات:

انه يضمن للدولة أن تكون في موضع المبادرة بدلا عن موطن الاستجابة عند التخطيط لتشكيل المستقبل فهو بذلك يمكن من التأثير بفاعلية اكثر نتيجة لعنصر المبادرة، عكس اسلوب ردود الافعال الذي يتميز بمحدودية الاثر والاستجابة من البيئة.

-الاستراتيجية وسيلة اساسية لتحقيق السيطرة سواء على مصالح الدولة في البيئة او على مصيرها.

-الاستراتيجية تتيح فرصة اكبر للقيادة لفهم نشاط الدولة.

-انه يعلي ويرقي مستوى الفهم الوطني ويجعل كل نشاطات الدولة واهتماماتها تتجه نحو امور محددة تتعلق بالمصالح الاستراتيجية للدولة وما يرتبط بها من قضايا وتحديات.

-ادارة الصراع الاستراتيجي والتنافس الدولي.

-انه يشكل الوسيلة الاساسية لتحقيق المصالح الاستراتيجية الوطنية وادارة صراع المصالح الدولية[1].

-اصبح المدخل الاساس لبناء القدرات التنافسية العالمية، مما اثبت خطا نظرية (الميزة النسبية) لريكاردو بسبب انتهاج بعض الدول مثل الصين واليابان لمنهج التخطيط الاستراتيجي مما مكنها من انتاج السلع والخدمات بجودة اعلى وبتكلفة ارخص رغم عدم توافر المواد الخام بها[2].

-ان وجود الاستراتيجية يمنع ممارسة اي انشطة مضادة او متناقضة[3].

-عدم وجود رؤية استراتيجية يعني تشتت الجهود والاموال والزمن دون تحقيق انجاز استراتيجي. وجدت احدى الدراسات ان ما انفقته احدى الدول النامية على اصلاح شبكات الصرف الصحي خلال فترة زمنية

---

[1] حسين خليل-عبيد حسين: **التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الامن القومي**، منشورات دار حلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص32-52.

[2] محمد علي ابو حسين: **التخطيط الاستراتيجي القومي**، مجموعة النيل القومية، القاهرة، 2009، ص81.

[3] صابر احمد عبد الباقي دكروري: **محاضرة «التخطيط الاستراتيجي القومي"**، نادي اعضاء هيئة التدريس، جامعة المنيا،23مارس2015، منشورة في الصفحة الرسمية للدكتور صابر احمد عبد الباقي.12.07س ، http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/719865

معينة يساوي ما انفقته احدى الدول المتقدمة لإنشاء شبكة صرف صحي بطريقة علمية تدوم لفترة طويلة ولا تحتاج سوى لصيانة دورية بسيطة.

–تحقيق النهضة الشاملة الطموحة واحداث التغييرات الاساسية وتحقيق الاهداف الكبرى لا يأتي الا عبر التخطيط الاستراتيجي الذي يوفر الاطار الفلسفي الذي يتم من خلاله احداث التكامل والتناسق والترابط بين الخطط المرحلية والسنوية وما تشمله من برامج ومشروعات، بما يضمن ان كافة الجهود المتناثرة هنا وهناك تصب في اتجاه تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

المبحث الرابع: الساحل الافريقي ضمن الاستراتيجية الجزائرية.

سنتطرق في هذا المبحث الى اهمية الساحل بالنسبة للجزائر في المجال الامني فقط مع التركيز على الامتداد الهوياتي والهجرة غير الشرعية اما مكافحة الارهاب فسنخصص لها مجال في الفصل الثالث حسب الخطة.[1]

المطلب الاول: الامتداد الهوياتي.

بتطرقنا للعمق الاستراتيجي الجزائري في منطقة الساحل سنجد امتداد هوياتي لقبائل الطوارق تتقاسمه الجزائر مع جملة من الدول مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا كما هو موضح في الخريطة

الشكل 2: خريطة: توضح انتشار الطوارق في منطقة الساحل

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82

[1] منصور لخضاري: **مرجع سبق ذكره**، ص85.

يعتبر طوراق الجزائر أحسن وضعا وأعربوا عن التفافهم بالدولة الجزائرية كمواطنين تابعين لها مع احترام خصوصيتهم التقليدية بما ان الهوية التارقية لا تريد البقاء ضمن نطاق الدولة الواحدة او الدولة القومية بترك لهم حرية التنقل بين الدول الحاملة لهاته الاقلية فنجدهم في ليبيا بمدينة فزان والجزائر في الهقار ومالي في ازواد خاصة.[1]

كما ان الطوارق في الجزائر يعتبرون من أحد مكونات المجتمع الجزائري ويمتازون بحقوقهم التي يحفظها الدستور الجزائري اي نتكلم عن اندماج داخل الدولة بشكل عادي ودورهم التاريخي في حرب التحرير أفضل برهان على ذلك.[2]

على خلاف ما يحدث لنفس الاقلية في مالي وليبيا بعد الحراك من ظلم وحرمان من الحقوق الاجتماعية والسياسية وغياب التنمية في المناطق الخاصة بهم، مما ادى الى ظهور ردة فعل عنيفة وصلت لحمل السلاح من طرفهم.

لكن هذا لم يمنع من تصنيف المنطقة بسبب الامتداد الهوياتي التي اعتبرت منطقة ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية امنيا، كما عدت ازمة الطوارق من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الامن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الامنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر استراتيجية اخرى. وتعد ازمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه الى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذا السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدا "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية سنة 1963. ومعلوم ان التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وايطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الانثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الافريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم الى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والادارة الذاتية، حتى وان كان اغلب الطوارق في الاصل لا يعترفون بفكرة

[1] منصور لخضاري: **مرجع سبق ذكره**، ص87.
[2] حشاني احمد: **الامن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات الامنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة نيل شهادة ماستر، علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 42.

الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الانظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دوليتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما اجبر الطوارق على الهجرة الى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.

نتيجة للموقف الاخير، ظهرت مجموعة من حركات الازواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها الى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الانسانية والمشكلات الامنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي افرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية او المالية. ولا تستبعد بعض التقارير ان تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الاصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الاراضي الجزائرية وبالتعاون مع افراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم او حتى سنة 2006. وقد قادت هذه العمليات الى توتر اقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الاصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت ان تؤدي الى انفلات الوضع الامني هناك والى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الامني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الالفية المنقضية.

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على اراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة ادماجهم في الحياة السياسية. غير ان هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الازوادية والحد من نشاطهم المسلح، لان مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، اي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل اعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وان الطوارق لم يجدوا بديلا عنها امام استمرار تدهور احوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي[1].

[1] حشاني احمد: **نفس المرجع**، ص44.

ان الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار واطفاء النزاعات بالدول المجاورة الا ان هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعَّب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتالات المستمرة.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.

نتيجة للموقع الاستراتيجي للجزائر وتعدد الفضاءات الجيوسياسية لها تعتبر من اهم دول عبور الجماعات البشرية قصد التوجه للدول الأوروبية للإقامة بها. اي ان الجزائر تمثل منطقة عبور وبقاء بعض الوافدين بطريقة غير شرعية من دول الجوار سواءً مالي والنيجر وحتى التشاد وايضا السنغال ان شساعة المساحة مكنت من تسرب وانشاء طرق خاصة بالتهريب وأصبحنا اليوم نتكلم عن جماعات ومنظمات اجرامية تتجر بالبشر وتبيعهم حلم التوجه نحو اوروبا عبر الجزائر.

يعد التدهور الامني الذي تعيشه المنطقة من بين الاسباب الرئيسية للهجرة مع غياب التنمية في المناطق الصحراوية وعدم وجود فرص عمل وغياب لأبسط شروط الحياة، ان هذه الظاهرة اصبحت تؤثر على الجزائر سلبا من كل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والامنية.[1]

خريطة توضح طريق الهجرة الغير شرعية في الجزائر

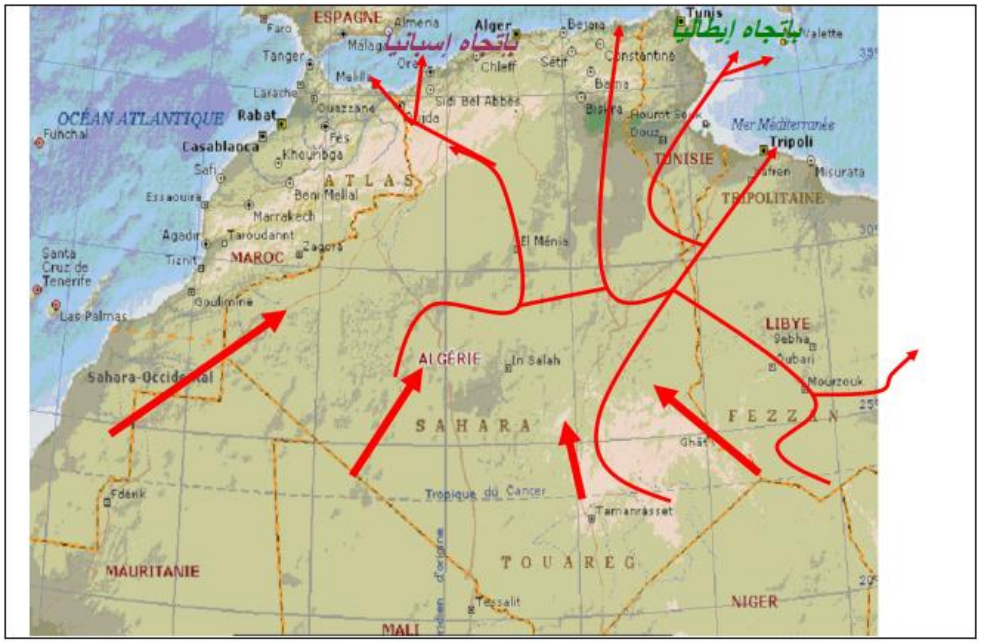

المصدر : قيادة الدرك الوطني – الشراقة – الجزائر

[1] الاخضر عمر دهيمي: **التجارب العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية-دراسة حالة الجزائر**-، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودية ،2010، ص7.

فاقتصاديا يكلف الاهتمام بالأشخاص الموقوفين وكذا في حالة موتهم وارجاعهم لبلدانهم الاصلية اموال طائلة من الخزينة العمومية.

اما امنيا فنجد اولا استنزاف الجيش والمصالح الامنية في الحدود للحد من هذه الظاهرة وكذا ميزانية المحاربة.

اما اجتماعيا فالأشخاص القادمين يحملون الامراض وتأقلمهم مع الوسط الاجتماعي يأخذ وقت والاختلاف يمكن ان يحدث تصادمات بين المواطنين والمهاجرون، وكذا الخوف من انتماءاتهم وتوجهاتهم الراديكالية.

خريطة تظهر طريق الدولي للهجرة غير الشرعية مرورا بالجزائر

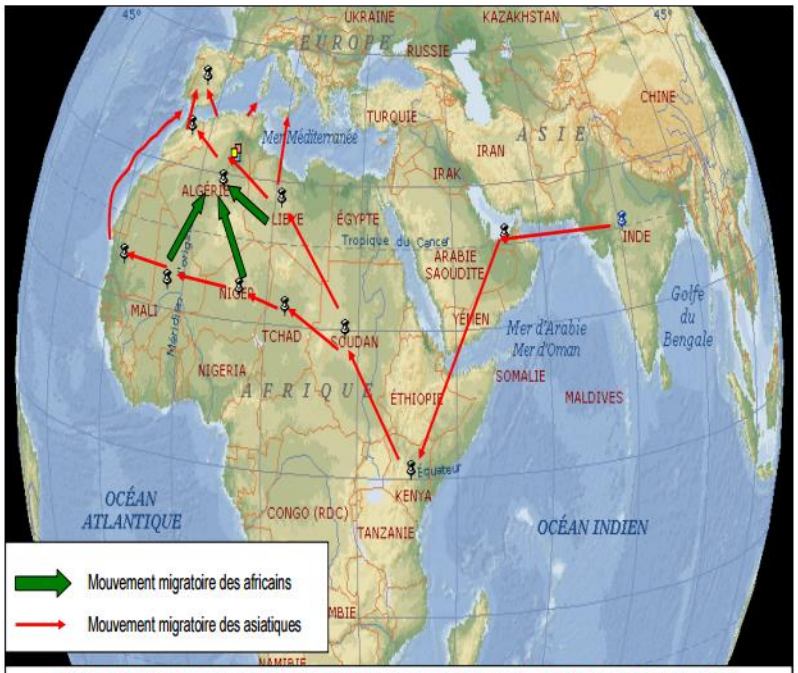

ITINERAIRES EMPRUNTES PAR LES IMMIGRANTS CLANDESTINS ASIATIQUES ET AFRICAINS A DESTINATION DE L'EUROPE

المصدر : قيادة الدرك الوطني – الشراقة – الجزائر

ان الجزائر تدعو الى تظافر الجهود للوصول الى حلول سلمية وحقيقية للحد من الظاهرة وتأثيراتها على العلاقات بين البلدان مثل الشراكة الاورو متوسطية و5+5 وكذا تعتبر كورقة ضغط ضد الجزائر لعدم تمكنها من السيطرة عل حدودها.[1]

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي: **تأثير الهجرة غير الشرعية الى اوروبا على صورة المغترب العربي**، المركز الاستشاري المصري لدراسات للهجرة، القاهرة،2007،ص5.

لذا يجب تفعيل مسار التنمية في الدول الافريقية خاصة دول الساحل الافريقي مع التوزيع العادل للثروة واحساس المواطن الافريقي بالمواطنة وانتمائه لدولته والتحويل الشرعي للثروات حتى يستفيد منه كل اطياف المجتمع ومكوناته.[1]

[1] فليب فارج: **الهجرة المتوسطية تقرير 2005، حالة الجزائر**، ترجمة: انور مغيث وشريف يونس، المفوضية الاوروبية برنامج ميدا،معهد الجامعة الاوروبية،بروكسل،2007،ص 43.

خاتمة الفصل

قدمنا من خلال الفصل تفصيل للجزائر جيوسياسيا بإبراز مكامن القوة لها ففصلنا فيها جغرافيا بما تحتويه من موارد وسكان وعناصر ثابتة لها من خلال مقاربة جيوسياسية كما وضحنا في بادئ الامر فالجزائر بحكم شساعة المساحة هي متعددة الفضاءات الجيوسياسية انطلاقا من المغرب العربي وشمال افريقيا والساحل الافريقي وعمقها العربي والاسلامي ركزنا في هذا الفصل والمذكرة ككل على عمقها الاستراتيجي اتجاه منطقة الساحل الافريقي والمغرب العربي وقدمنا تفصيل لها.

ان المنطقة المذكورة تعتبر في العلوم العسكرية منطقة الامنة وهي الحدود ثم المنطقة الاستراتيجية ولضمان امن الحدود يجب ضمان امن المنطقة الاستراتيجية ولن يكون ذلك الا عن طريق معادلة للقوة تكون عقلانية وموضوعية مبنية على مقومات الجزائر بالاستفادة من هاته المقومات و في هذا الفصل بنينا معادلة القوة للجزائر على اساس قدرات الجزائر فقسمناها الى ثابتة ومتغيرة ان الناظر للمعادلة سيطرح اسئلة تتعلق بمعطيات القوة الثابتة للجزائر خاصة عندما نتكلم عن المنتظم السياسي الجزائري، الذي يعتبر اساس المعادلة خاصة في ظل عدم تغيره منذ الاستقلال الى يومنا هذا مع دخول الجزائر في الجمهورية الثانية بعد 2016.

اما معطيات القوة المتغيرة فهي مبنية على اساس ما تمتلكه الجزائر وماذا يجب ان يقوم به المنتظم الجزائري لتطبيق هاته المعطيات خاصة وان التخطيط الاستراتيجي والذهنية غير موجودين ويجب ان يقوم المنتظم بعمل خطة استراتيجية للخروج من الازمات المختلفة ازمة الشرعية، الازمة الاقتصادية، الازمة الامنية، وهذا لن يكون الا بوضع اهداف عقلانية وموضوعية عن طريق مخططين استراتيجيين ومتخصصين كل في مجاله، للخروج من التبعية للمحروقات وكذا التبعية الاقتصادية للدول الكبرى وتفعيل مشاريع التنمية في الساحل الافريقي.

الساحل الافريقي يعتبر اهمية استراتيجية كبرى للجزائر اولا للحفاظ على بقاء الدولة وثانيا لأنه يعتبر البطن الرخو لها والمجال الحيوي له ايضا وضمان امن المنطقة من امن الجزائر كما يمكن ان تكون دول منطقة كسوق للجزائر والاستفادة من خيرات تلك البلدان بإنشاء علاقات اقتصادية تليق بمكانة الجزائر الاقليمية واللعب كفاعل اساسي في المنطقة وليس كشرطي المنطقة.

الفصل الثاني: أولويات السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه الفضاء المغاربي والساحل.

المبحث الأول: دعم أليات الحوار الوطني في ليبيا وتونس.

المبحث الثاني: موقع القضية الصحراوية في السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المملكة المغربية.

في إطار الحفاظ على المبادئ التي تتحكم في سير السياسة الخارجية الجزائرية التي تعتمد دبلوماسية متعددة الأقطاب دون السماح في أولوياتها القصوى اتجاه البطن الرخو لها، انطلاقا من هاته الأولويات قمنا بوضع فصل يميز أولوية اتجاه مجال أو حيز جغرافي معين هو الساحل باختلاف مهدداته وركزنا بشكل خاص على مقاربة الأمن الشامل وبناء الدولة داخل دول الجوار مع الإشارة بالطبع إلى باقي المسائل مثل الصحراء الغربية والتنافس الجزائري المغربي.

إن تقسيم الفصل جاء حسب أولويات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تهديدات صلبة ولينة تعصف بالأمن القومي الجزائري خاصة ما يحدث في ليبيا وكذا مالي وما تقتضيه ظروف إقليمية في إطار البحث عن الريادة الإقليمية وإبراز الجزائر كقوة إقليمية سيدة في منطقتها في إطار تنافس مع المغرب وما تحركه مبادئ عكفت الجزائر على تجسيدها وتحقيقها في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا كله يبقى في منطقة تماس جغرافي للدول المذكورة مع الجزائر

المبحث الأول: دعم أليات الحوار الوطني في ليبيا وتونس.

المطلب الأول: توحيد الفرقاء في ليبيا.

تعد ليبيا ملعب جيواستراتيجي، ترجم كبؤرة للتوتر والتنافس بين القوى الكبرى بعد سقوط نظام القذافي سنة 2011، عن طريق حراك شعبي بمساعدة دولية خاصة من الحلف الأطلسي، نتج عنه اختلال في النظام العام للبلد ودخوله دوامة من العنف السياسي والاجتماعي وكذا تحكم الجماعات المسلحة الإرهابية في معظم وليات البلد ومنها من أخذت الغطاء الديني لتبرير وجودها مثل ولاية الدولة الإسلامية في ليبيا أو ما يسمى (داعش)، خلف هذا التناحر بين الجماعات المسلحة بالإضافة إلى اللأمن، عدم توافق بين التيارات السياسية المدعومة عسكريا من هاته الجماعات بالرغم من المساعي الأممية وخاصة دول الجوار المتضررة كثيرا من هذه الأزمة.

كان للمنظم السياسي السابق دورا كبيرا للوصول إلى هذه المرحلة الحرجة خاصة وأن ليبيا دولة قبلية تسير بنظام اللجان الشعبية وهذا ما أثر على المجتمع عند حصول الحراك بسبب غياب ثقافة المأسسة والتنظيم المؤسساتي، حيث أن الفراغ الرهيب شكل انعدام للوعي اتجاه الأحداث الحاصلة وغياب حلول حقيقية تفسر الأزمة وكذا من الناحية الأمنية باعتماد نظام الميليشيات المسلحة وتغييب دور الجيش النظامي وكذا الفصائل الأخرى لأمن مثل الشرطة والدرك للحفاظ ولو على نسبة قليلة من الأمن ينطلق منها لتحقيق الأمن الشامل.[1]

بعد تطور وتسارع للأحداث وأخذ الجماعات المساحة زمام الأمور في ليبيا، ووجود عدم توافق سياسي واجتماعي بين كل الأطراف ميزه وجود برلمانين وحكومتين مع دعم دولي لجماعتين أساسيتين فجر ليبيا وكرامة ليبيا التي حصرت اللعبة فيما بينها للوصول الى السلطة.[2]

الجزائر وبحكم الجوار الجغرافي أصبحت تعاني من خطر التهديدات اللاتماثلية من جارتها ليبيا وما حدث سنة2013 (حادثة تيقنتورين) أحسن دليل على ذلك كما أن عدم استقرار ليبيا هو تهديد لاستقرار الجزائر، لذا عملت دبلوماسيتها وفق لمبادئها التي تمشي عليها للم شمل الفرقاء الليبيين والعمل على وحدة ليبيا، وهذا بتفعيل الحل السياسي السلمي على العسكري ضد أي تدخل يعقد الوضع أكثر في ليبيا.[3]

---

[1] خيري عمر: **ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع العسكري**، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، أفريل2014،ص1-11.
[2] خيري عمر: **نفس مرجع**، ص12-19.
[3] خالد عبيدات: **ادارة المرحلة الانتقالية لما بعد الثورات العربية**، مركز الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 18-19.

تنقسم المجموعات الليبية المسلحة المتصارعة إلى مجموعتين كبيرتين

أ- يمكن فرز المجموعات إلى قسمين أولها قوات عملية فجر ليبيا وتتكون من أربع مجموعات رئيسية هي:

1-ميليشيا "درع ليبيا " المكونة من ثلاث ألوية (المنطقة الوسطى، الشرقية، الغربية) وهي محسوبة على مدينة مصراته ومقربة من الإخوان المسلمين.

2-"غرفة عمليات ثوار ليبيا" وهي ميليشيا إسلامية مسلحة تنشط شرق ليبيا وتعمل كقوة شرطة. نشأت بعد معركة تحرير طرابلس أواسط عام 2013 عن دمج مجموعة ميليشيات صغيرة.

3-"كتيبة ثوار طرابلس": ميليشيا ذات توجهات إسلامية مقربة من حزب الوطن والأمير السابق في الجماعة الليبية المقاتلة (عبد الحكيم بلحاج) أسسها العضو السابق في الجماعة الليبية المقاتلة المهدي الحاراتي الذي أسس في وقت سابق " جيش الأمة " إحدى الكتائب الجهادية المقاتلة في سوريا وانتخب مؤخرا عمدة للعاصمة. [1]

4-"مجلس شورى ثوار بنغازي": تشكل في 20 يونيو / حزيران 2014 كجبهة لمجموعة فصائل جهادية مسلحة لمواجهة اللواء خليفة حفتر و"فصيل الصاعقة" التابعة للقوات المسلحة الليبية. ويضم كلا من:

- كتيبة 17 فبراير: تعد من أكبر الكتائب المحسوبة على الإخوان المسلمين من حيث عدد المقاتلين والتجهيز العسكري ويتركز نشاطها في مدينة بنغازي.
- سرايا رأف الله السحاتي: ميليشيا يتركز نشاطها في مدينة بنغازي. ورغم إعلان انضمامها إلى الجيش الليبي في وقت سابق إلا أنها احتفظت بمعسكراتها وسلاحها وكانت أولى الكتائب التي اشتبكت مع قوات حفتر في بداية عملية " كرامة ليبيا" في مايو/ أيار 2014 ببنغازي.
- جماعة أنصار الشريعة: تعتبر كبرى الجماعات المسلحة ذات التوجه الجهادي في ليبيا وتضم داخلها إلى جانب العناصر الليبية بضعة آلاف من المقاتلين الأجانب من جنسيات تونسية وجزائرية ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وهي مدرجة على لائحة الإرهاب الأميركية.
- ميليشيا درع ليبيا الأولى: يتركز نشاطها في بنغازي وقد دخلت في الآونة الأخيرة في تحالف مع جماعة أنصار الشريعة في المعارك التي تخوضها ضد قوات الصاعقة في بنغازي.[2]

---

[1] عاشور شوايل: **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22-23 جانفي 2014، ص 3-8.

[2] عاشور شوايل: **مرجع سبق ذكره**، ص9-11.

ب- قوات كرامة ليبيا

تتمركز قواعد قوات كرامة ليبيا في عدة مناطق ليبية ويصفها خصومها بأنها تشكل في عمومها الأذرع العسكرية للجهات التي تشجع على الثورة المضادة، ويمكن تعداد سبع مجموعات أساسية هي:

- " -1قوات الجيش الوطني الليبي : "تتكون من ثلة من جنود وضباط المؤسسة العسكرية الليبية يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر (71 عاما).
- " -2قوات الصاعقة" : وهي إحدى الأذرع القتالية ذات الطبيعة الخاصة في المؤسسة العسكرية الليبية ويقودها العقيد ونيس بو حمادة.
- -3كتيبة " الصواعق "التابعة لقبيلة الزنتان : ميليشيا مسلحة ومنظمة تنظيما جيدا، كانت قد اشتركت في الهجوم على طرابلس في سبتمبر/أيلول 2011 ضمن ما سمي عملية " فجر الأوديسا"، وهي ميليشيا تشبه إلى حد بعيد الشركات الأمنية الخاصة. يقود الكتيبة عماد مصطفى الطرابلسي.
- لها علاقة وثيقة مع تحالف القوى الوطنية الذي يقوده محمود جبريل، كما أن لها علاقة قوية مع دولة الإمارات. [1]
- -4كتيبة "القعقاع : "ميليشيا تكونت على يد مجموعة من الثوار من منطقة الزنتان عام 2011 أثناء المعارك التي خاضتها المدينة ضد القوات النظامية أيام الانتفاضة ضد نظام العقيد معمر القذافي. آمر هذه الكتيبة هو عثمان مليقطة.
- -5لواء ورشفانة : ميليشيا مسلحة تابعة لقبيلة ورشفانة الموالية لنظام العقيد معمر القذافي ويتركز نشاطها في مضارب القبيلة بالقرب من طرابلس وفي حماية أبناء القبيلة من اعتداءات الميليشيات المسلحة الأخرى.
- " -6لواء مجلس القبائل الليبية "مكون من قوات ورشفانة والقبائل المتحالفة معها والتي تحسب على النظام السابق ويتداخل في مهامه وعمله مع لواء ورشفانه.

-7قوات قبيلة التبو : وتنتشر في مدن مرزق والكفرة في أقصى الجنوب الليبي.

موقف الجزائر من الأزمة:

رغم ان العلاقات الجزائرية – الليبية لم تكن سهلة خاصة في عدد من الملفات كقضية الطوارق، بحيث أن القذافي كان قد اقترح عليهم تأسيس كيان خاص بهم ، وهو ما أغضب الجزائر كثيراً ، إلا ان هناك مجالات للتعاون المميز بين الجزائر وليبيا منها ما يسمى بـ "الحرب ضد الإرهاب" ، اضافة الى

[1] احمد موسى بدوي، صفوان الطرابلسي: **التوافق الصعب: الأزمة الليبية ما بين اتفاقي تونس والصخيرات**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ديسمبر 2015، الساعة 12.05، http://www.acrseg.org/39745.

قضايا دبلوماسية إفريقية وعربية ودولية والعلاقات الاقتصادية ؛ فشركة سوناطراك النفطية الجزائرية لديها أكثر من حقلين في ليبيا مما جعل العلاقات استثنائية بين القذافي وبوتفليقة، وهو الامر الذي ادى الى دعم القذافي وإيواء اسرته لاحقاً.[1]

وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا[2].

-بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها .

-قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

كما تراهن الجزائر، في انتظار بناء المؤسسات الدستورية في تونس، على دور تونسي مؤيد وفاعل للحل السياسي ودافع لمبادرتها، خاصة أن تونس تعاني أساسا وضعا هشا أمنيا واقتصاديا واجتماعيا لا يتحمل تداعيات الحل العسكري، مع حدود مشتركة مع ليبيا بطول خمسمائة كلم ولا تستطيع تحمل عبء الاضطرابات في ليبيا أمنيا مع وجود أكثر من مليون لاجئ ليبي في تونس. على أن المبادرة الجزائرية تأتي والجزائر تعيش وضعا يعاني اجتماعيا من الانسداد، وسياسيا من الجمود، واقتصاديا من الركود، وخاصة أن الملف الليبي يقبع في درج رئاسة عاجزة، في وجه شراسة فرنسية للمحافظة على مصالحها وحماية نفوذها في منطقة الساحل والصحراء، حيث تمثل ليبيا بجغرافيتها محورا أساسيا فيها، بكل الوسائل، وهو ما يضعف نفوذ الجزائر ومبادرتها مع ظروف إقليمية ودولية تجعل الجزائر نفسها في عين الإعصار.[3]

بالرغم من احترام الجزائر للمواد الدستورية للفصل السابع في المادتين 86 و87، القضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الا أن الجزائر ودورها القاضي بوجوب إيجاد حل سياسي سلمي في ليبيا، يقابله ضغط امريكي فرنسي للتدخل في ليبيا وهذا يخالف الرؤية الجزائرية.[4]

---

[1] مهدي فتاك: **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي**، مذرة نيل شهدة الماجستير علوم سياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص82-92.

[2] مهدي ثابت: **الحوار الليبي بين حظوظ الفشل والنجاح**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2015/05/6، الساعة 14.01، تونس، http://www.csds-center.com

[3] وكالة الأنباء الجزائرية: **تسوية الأزمة الليبية**، كوبلر: يشيد بدعم الجزائر الدائم لجهود منظمة الأمم المتحدة،17 فبراير2016، الساعة 13.30، http://www.aps.dz/ar/monde/26195

[4] الدستور الجزائري: **الفصل السابع**، المادة 86 والمادة 87، الفصل المؤسس للسياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها.

المطلب الثاني: دعم ألية الاستقرار الأمني في تونس.

تتّسم العلاقات التّونسيّة الجزائرية بحالة من الاستقرار تتخلّلها أحيانا فترات من المدّ والجزر حسب الظّرف الذي يمرّ به أحد البلدين، غير أنّها لم تصل أبدًا رغم حدّة الخلافات التي تميّز هذه العلاقة أحيانا الى المواجهة أو القطيعة الدّائمة، ربّما هو عامل التقارب الجغرافي والثقافي وحتّى التاريخي المشترك بدءًا من الإشعاع الثقافي للزّيتونة وصولا الى الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي ووحدة المصير المشترك الذي يُخفّف حدّة الخلافات التي كانت تظهر وتختفي في فترات متباعدة.

بعد سقوط نظام الرئيس بن علي، ومع موجة "ثورات الرّبيع العربي" حاولت الجزائر النأي بنفسها عن هذه الموجة التي أطاحت بالكثير من الأنظمة العربية، وكانت متخوّفة من "تصدير الثّورة" اليها، الشيء الذي دفع بالساسة التونسيين في كل مرّة الى تطمين الجزائر الى هذه النّقطة وكانت كل حكومة تتشكّل بعد الثّورة يختار رئيسها التوجّه للجزائر كأوّل وجهة خارجية له، الشيء الذي قابلته الجزائر بمنح تونس هبة بقيمة 10 مليون دولار.[1]

ان النظام التونسي يحتاجّ إلى دعم جزائر في أربع نقاط مهمة وهي:

- تقديم الدعم الاقتصادي الفوري لمساعدة الحكومة التونسية الانتقالية على مواجهة ظرف صعب خلال الفترة المقبلة، مع توقعات تراجع المداخيل السياحية وتعطل الأداء الاقتصادي.
- تقديم الخبرة والدعم المالي لمسار الإصلاحات السياسية وإعادة بناء المؤسسات وذلك على صعيدي المجتمع السياسي والمجتمع المدني.
- المساهمة في خلق حالة تأطير للمسار الانتقالي الديمقراطي التونسي، ليبقى في إطار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ومساعدته على تجنب وقوع ثورته في قبضة قوى ذات توجه أيديولوجي مناقض لتلك المنظومة.
- دعم وتطوير قدرة الجيش التونسي في محاربة الجماعات الجهادية في تونس وكذا الجماعات القادمة من ليبيا بالدعم اللوجيستي وتقديم الخبرات.[2]

الموقف الجزائري من الحراك في تونس:

[1] عزمي بشارة: **الثورة التونسية المجيدة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص72-82.
[2] نورالدين جبنون: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص325.

الموقف الجزائري من (الثورة التونسية) كان غير واضح المعالم، وقد كان ذلك من المفارقات الأولى، حيث لم تتخذ الدولة الجزائرية أية ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس، واكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة.

مثلما هو الحال، لم تعلن الجزائر عن موقفها إزاء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في البلاد في عام 2014، والتي فاز بها حزب نداء تونس، واستطاع مرشحه في الانتخابات الرئاسية، الباجي قايد السبسي، الفوز بالمنصب، ولكن يمكن القول في هذا الإطار، أن التعاون بين البلدين استمر بل وزادت وتيرته بحكم تعقد الأوضاع الاقليمية وتفشي الإرهاب في المنطقة العربية، إلى جانب الأخطار التي يمثلها تنظيم داعش الإرهابي لبنية الدولة القومية العربية، ومن هنا جاءت الزيارة الخارجية الأولى للرئيس التونسي الجديد، السبسي، إلى الجزائر من أجل بحث عدد من الملفات كان في مقدمتها الملف الأمني ودعم التعاون العسكري والاستخباراتي بين الدولتين، حيث تم تشكيل لجنة خبراء عسكرية وأمنية بعد الزيارة من أجل بحث موضوع توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية طويلة الأمد بين البلدين، ويشمل الاتفاق الأمني والعسكري المزمع عقده بين الجزائر وتونس أربعة مستويات للتعاون العسكري والأمني.

- الأول التعاون العملياتي، وهو أن تنشأ غرفة عمليات عسكرية مشتركة، وكذا مدى قدرتها على اتخاذ القرار السريع ومستوى قياداتها وإمكانية الترخيص باجتياز المجال الجوي في البلدين في حالات التعامل مع الجماعات الإرهابية.
- الثاني التعاون العسكري العام في مجال التدريب والتموين والإمداد،
- الثالث فهو أمني ويشمل تبادل المعلومات وإمكانية استجواب أحد الطرفين للمشتبه فيهم بتهم الإرهاب في أي من البلدين.
- الرابع فهو اختصاصات اللجان العسكرية والأمنية المشتركة.

ولم يغب الجانب الاقتصادي أيضًا عن الزيارة، حيث تم التشاور على ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقعها رئيسا الحكومتين التونسية والجزائرية منذ أشهر، وهي اتفاقية تقضي بفتح أبواب الاستثمار في أسواق البلدين أمام المستثمرين التونسيين والجزائريين. ولكن أضحى السؤال هنا يطرح نفسه وبقوة عن "هل أثر تراجع الإسلاميين في المعادلة التونسية إلى فتح مجالات التعاون على مصراعيها بين الحكومة الجزائرية والتونسية؟". فقد كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية التونسية والتي جرت في 26 أكتوبر 2014، عن تراجع الإسلام السياسي بقيادة حزب النهضة، حيث تصدر تلك الانتخابات حزب نداء تونس والذي يوصف بالحزب العلماني، فقد فاز بـ 85 مقعدًا، في مقابل 69 مقعدًا لحزب النهضة، من إجمالي 217 مقعدًا، كذلك فاز السبسي بالانتخابات الرئاسية، وقد كان من الواضح أن لدى الدولة

الجزائرية تخوف واضح من صعود الإسلاميين للسلطة في دول المغرب العربي خاصة كما سبق وقلنا إن لديهم تجربة عنيفة مع جبهة الإنقاذ الإسلامية، [1]

ولا شك لدي أن تراجع الإسلاميين في تونس، خفف كثيرًا من مخاوف الدولة الجزائرية، لاسيما مع انتخاب بوتفليقة لعهدة رابعة يقود فيها البلاد، وهو في حالة صحية لا تسمح له بذلك، وبالتالي فإن تراجع الإسلام السياسي في تونس سوف يهدأ بعض الشيء من سعي إسلاميي الجزائر للسلطة، والرضاء بالأمر الواقع، خاصة أن الحكومة الجزائرية ما زالت تفتح أبوابها لكل الأطراف التونسية، فقد زار الغنوشي الجزائر بعد زيارة السبسي الأخيرة، وهذا يدل على استمرار قيام الجزائر بدور الوسيط بين الأطراف السياسية المختلفة في تونس. ومن هنا يمكن وضع تصورين لمستقبل العلاقات الجزائرية التونسية على النحوالتالي:

السيناريو الأول: استمرار العلاقة على نهجها الحالي، بما يعني بقاء العلاقات على حالها أي تراوحها بين علاقات الشد والجذب، بسبب ما تعانيه تونس من عدم استقرار الأوضاع الأمنية فيها، وخير دليل على ذلك توتر تلك العلاقات على خلفية اغتيال تسعة جنود على الحدود التونسية الجزائرية، بأيدي مسلحين في جبل الشعانبي بولاية القصرين في أغسطس 2013، حيث أشارت بعض وسائل الإعلام التونسية إلى أن الجزائر تتحمل مسئولية العنف الذي تتعرض له تونس، وهو ما استدعى ردًا جزائريًا بالنفي وطلب تحري الدقة، خاصة أن مثل تلك الأنباء قد تصل بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين إلى مراحل حرجة من منطلق خطورة الاتهامات التي تروجها بعض وسائل الإعلام التونسية.

ولكن عبرت الدولتان تلك المرحلة من التوتر إلى العمل سويًا نتيجة للأخطار الإقليمية الكبيرة التي تهددهما، وخاصة التشظي الأمني وانتشار الميلشيات الإرهابية في الأراضي الليبية، ومن المعلوم أن الدولتين بصدد توقيع اتفاقية تعاون عسكري وأمني لمواجهة التحديات الأمنية والإرهابية، مع العلم أن تونس لن تستطيع مواجهة الارهاب بدون مساعدة جزائرية، أي ستلعب الجزائر دور الحارس لتونس وايضا كخط دفاع أول ضد الجماعات المسلحة.

السيناريو الثاني :ازدهار تلك العلاقات؛ ويرتبط هذا السيناريو ببعد اقليمي أخر ألا وهو تفعيل الاتحاد المغاربي في الفترة القادمة، حيث تم التطرق إلى هذا الموضوع في اللقاء الأخير بين بوتفليقة والسبسي على خلفية زيارة الأخير للجزائر، ولكن تفعيل الاتحاد يرتبط بإزالة الخلافات العالقة بين الجزائر والمغرب على خلفية قضية الصحراء الغربية، وبالتالي إذا حُلت تلك المشكلة لأمكن تطوير العلاقات على مستوى الاتحاد وكذلك الثنائية أيضًا بين دول المغرب العربي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وهذا مرهون بإرادة هذه الدول.

---

[1] كمال عبد اللطيف: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص353.

المبحث الثاني: موقع القضية الصحراوية في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الاول: القضية الصحراوية.

1 –البعد الجيو سياسي:

تقع الصحراء الغربية والتي تتكون من اقليمين هما (الساقية الحمراء) في الشمال و (وادي الذهب) في الجنوب والبالغة مساحتها 284 ألف كم²، تقع بين ثلاثة دول عربية اسلامية في الشمال الغربي من القارة الافريقية هي المملكة المغربية التي تحدها من الشمال، والجزائر التي تحدها من الشمال الشرقي، وموريتانيا التي تحيط بالصحراء من جهتي الشرق والجنوب، ويحدها من الغرب المحيط الاطلسي بامتداد ساحلي طويل يبلغ 1400كم.

ان اختلاف دول الجوار الجغرافي في النواحي الايديولوجية والتوجهات السياسية والمصالح ادى الى حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، كما ان موقع الصحراء البحري زاد من اهميتها ومنحها ميزة كبيرة ورفع من مكانتها في الخارطة السياسية، فالمعروف في الجغرافية السياسية ان الاقاليم البحرية تحظى بمكانة خاصة ومتميزة في هذا المجال مقارنة بالأقاليم القارية، وان امتداد الصحراء على ساحل الاطلسي هذه المسافة الطويلة قد منحها اهمية جيوستراتيجية حيث ان هذا الامتداد يسهل من الاتصال الخارجي للسواحل سواء كان ذلك الاتصال تجارياً او حضارياً او اجتماعياً مع دول حوض الاطلسي الاوربية او الافريقية او الامريكية.[1]

وتمتاز هذه السواحل بدفئ مياهها وغناها الثروة السمكية الذي يتيح لها الملاحة طوال العام، كما ان اعماقها تؤهلها لان تجوبها سفن مختلفة الاحجام وهي صالحة لإنشاء موانئ الصيد واقامة القواعد البحرية، ومن الناحية التضاريسية فأن الصحراء تتكون من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجياً كما توغلنا الى الداخل حتى تصل الى هضاب يبلغ ارتفاعها حوالي 1000 قدم ويزداد ارتفاع اراضيها الى سلاسل جبلية ليصل الى 2000 قدم عند الحدود الموريتانية، ويسودها نوعين من المناخ الاول داخلي قاري شبه صحراوي يتميز بتقلبات مفاجئة في درجات الحرارة، والثاني ساحلي وهو اكثر اعتدالاً ويبلغ متوسط درجات الحرارة 32°م.[2]

2 –البعد التاريخي

قامت اسبانيا بعدة محاولات للدخول والسيطرة على المنطقة الساحلية بعد سقوط الاندلس عام 1492، وحققت في ذلك مكاسب متواضعة، الا انها في عام 1900 تمكنت من عقد اتفاقية مع فرنسا

[1] على الشامي: **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي**، بيروت، ط1، 1980، ص7.
[2] صلاح الدين حافظ: **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص81.

وهي القوة الاستعمارية المسيطرة على الجزائر واجزاء من المغرب وموريتانيا بموجبها تم انشاء حدود فاصلة بين وادي الذهب والحدود الحالية لموريتانيا، وفي عام 1912 قامت اسبانيا من جانبها بتحديد منطقتي طرفايا وايغني لتكون حدود لها في الجزء الجنوبي من المغرب ولم تتمكن اسبانيا من اكمال سيطرتها على كل الصحراء الا في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي.[1]

وبعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 طالب بحقه في الممتلكات الاسبانية في شمال غرب افريقيا (مليلة وسبتة) وكذلك بموريتانيا كمستعمرة فرنسية، وفي عام 1957 ارسلت الحكومة المغربية بعض وحدات جيش التحرير المغربي لقتال القوات الاسبانية والفرنسية المتمركزة في (طرفايا) و(الساقية الحمراء) و(ريودو اورو) والجزء الشمالي من موريتانيا بهدف تحرير هذه الاراضي من الاحتلال الاجنبي، وبفضل المساعدة التي تلقاها جيش التحرير من القبائل الصحراوية تمكن من الحاق الهزائم بالقوات الاسبانية التي اضطرت الى التراجع ونتيجة لهذه الخسائر وقعت اسبانيا اتفاقية مع فرنسا عام 1958 لتولي حملة مشتركة تقوم فيها اسبانيا بشن عملياتها العسكرية من طرفايا بينما تتحرك فرنسا من شمال موريتانيا لتطويق جيش التحرير.[2]

ان لجوء اسبانيا الى عقد الاتفاق العسكري المشترك مع فرنسا عام 1958 يرجع الى مجموعة من العوامل لعل أبرزها هو الخوف من قوة المغرب العربي الاسلامي ورغبة اروبا في جعل المنطقة تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي لملأ الفراغ وابقاء سيطرتها على المنطقة وكذلك زيادة خسائر الاسبان بفعل عمليات جيش التحرير المغربي ومقاومة القبائل المحلية.[3]

لقد استخدم شعب الصحراء ومعه المغرب اساليب شتى في مقاومة الاحتلال الاسباني ابتدأ من الاسلوب الدبلوماسي وصولاً الى الاسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو التي عارضت كلاً من الاستعمار الاسباني وادعاءات المغرب بحقها في الصحراء، واكدت على تحقيق الاستقلال للصحراء الغربية،

ان اتفاقية مدريد عام 1957 وطرح المشكلة اما الامم المتحدة عام 1962 لم تحقق الحل ولم تحظى الصحراء بالاهتمام الدولي المطلوب الا في العام 1974 عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذي نص على حق شعب الصحراء في الاستقلال وتقرير المصير وهو القرار الذي اغضب المغرب وافرح البوليساريو وحلفائها، وانسحبت المغرب من عضوية منظمة الوحدة الافريقية احتجاجاً على قبول البوليساريو عضواً مراقباً فيها، وانطلاقاً من مزاعم المغرب بالصحراء كجزء من

[1] جهاد عودة: **الإطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الأفريقية، القاهرة، 1987، ص30.
[2] علي الشامي: **مرجع سبق ذكره**، ص 41.
[3] أحمد دياب: **"المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء"**، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005،ص18.

الترب المغربي واستناداً الى ان منطقة الصحراء لم تعرف الحكم المنظم والتنظيم السياسي من الناحية التاريخية والتنظيمية الا في إطار الدولة المغربية.

واقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجراء استفتاء للسكان لتقرير المصير وعينت جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي الاسبق للإشراف على الاستفتاء الذي لم يتم لحد الان بسبب عدم اتفاق أطراف النزاع (المغرب والبوليساريو) حول عدد السكان وتبعيتهم.

لقد ظلت مشكلة الصحراء إحدى المشكلات السياسية في عالم اليوم التي تنتظر الحل والتي تنفرد بميزة تعدد الاطراف المباشرة فيها وهي والمغرب وموريتانيا وحركة البوليساريو واسبانيا وكل طرف يدعي أحقيته في هذه المنطقة، أما الجزائر فهي ليست طرف في النزاع وإنما دعم حق شعب في تقرير مصيره وهذا من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها.[1]

3 –أطراف النزاع حول الصحراء الغربية

يدور النزاع في الاقليم بين كل من المغرب وموريتانيا واسبانيا وحركة البوليساريو وهي الاطراف المباشرة، أما الجزائر فتتحرك بموجب مبادئها التي ينص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع بدعم الحركات التحررية والعمل على استقلال الصحراء الغربية كأخر مستعمرة هي وفلسطين، وهناك اطراف اخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء، وان لكل طرف من اطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الاسباب والحجج التي تدعم مواقفه وفيما يلي استعراض مواقف اطراف النزاع المباشرة:

الطرح المغربي:

بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب، ان هذه الاتفاقية ابقت أكثر من نصف اراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء.

بدأت المطالبة المغربية واتخذت هذه المطالبة الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الاقليمية والجامعة العربية، وكان هناك اجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا ما لا تريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزاً صحراوية لإدارة الاقليم، وبموجب

[1] جلال يحيى وآخرون: **"مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية"**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص152-160.

اتفاقية مدريد 1957 اكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء واناطة ادارتها الى ادارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

وتنطلق المغرب في مطالبتها بإعادة الصحراء الى التراب المغربي على الحجج التالية:

أ. من الناحية التاريخية: كانت الصحراء عبر التاريخ تحت اشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وحسب الموقف المغربي هذه حقيقة اكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الاسبانية، وهي جزء من الاراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها.[1]

ب. من الناحية الادارية فأن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.[2]

ج. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فأن سكان الصحراء شاركوا خلال الاجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة اكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية.

ويمكن القول ان موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والاراضي المغربية.

الطرح الموريتاني:

يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءاً منها ودفعها هذا التخوف احياناً الى التحالف مع الجزائر.

لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد ان عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979 والتي تم بموجبها انهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه الى الصحراويين.[3]

[1] أحمد سيد أحمد، "**مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002،ص32.

[2] عبد الله هداية: **مشكلة الصحراء الغربية**، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع5، 1979، ص125.

[3] بوبوش محمد: **قضية الصحراء الغربية ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت،2008، ص91-114.

طرح البوليساريو:

ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الاسبانية. وكانت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت الى استقلال المغرب عام 1956، وبعد ذلك تحولت الصحراء الى قضية نزاع مغربي–اسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء اولاً ومن ثم ضمها الى المغرب، لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية التي تدعمها اطراف وتحالفات اقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا واستطاعت ان تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الافريقية بدعم جزائري.[1]

وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واضطراب الوضع الامني والاقتصادي في الجزائر تراجع خط الحركة سياسياً واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الامم المتحدة اجراءه، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي اصبحت بعيداً عن الاضواء والاهتمام الدولي وتأكيداً لحسن النوايا أطلقت الحركة سراح 245 اسيراً مغربياً كانوا قد أسروا من قبل مقاتلي الحركة عام 1975، وبهذا يكون مجموع الاسرى المطلق سراحهم منذ عام 1975 وحتى آب 2003 أكثر من 1435 اسيراً.

ان حركة البوليساريو هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصحراوي في تحقيق استقلاله عن الاستعمار المغربي.[2]

4 –مضامين مشاريع التسوية التي قدمت لحل قضية الصحراء الغربية

عرفت قضية الصحراء الغربية منذ اندلاعها عام 1975 الكثير من مشاريع التسوية، تقدمت بها العديد من الأطراف، من أجل حل هذا النزاع، الذي يستنزف منطقة المغرب العربي، وقد اختلفت تلك المشاريع، من حيث الشكل والمضمون وكذلك من حيث الجدية ونوعية الأطراف التي تقدمت بها، بداية من جامعة الدول العربية مرورا بمنظمة الوحدة الإفريقية وانتهاء بمنظمة الأمم المتحدة، التي ما تزال ترعى هذا الملف إلى اليوم.

[1] بوبوش محمد: **مرجع سبق ذكره**، ص120.
[2] **نفس المرجع**، ص132.

أولا: محاولة جامعة الدول العربية التوسط لتسوية قضية الصحراء الغربية

اقتصر دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاع في الصحراء الغربية، على مهمة الوساطة التي قام بها أمينها العام 1976، التي حاول خلالها التقريب بين وجهات نظر أطراف النزاع، لكن مهمته باءت بالفشل لتمسك كل طرف بموقفه، وهو ما عبر عنه بقوله: (يتمسك بموقفه ولا يريد أن يتزحزح عنه). وقد أدلى محمود رياض الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية بهذا التصريح بعد 12 يوما قضاها في مساعي التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا، تضح له خلالها أن موضوع نزاع الصحراء الغربية في غاية التعقيد، حيث أشار إلى ذلك بتشاؤم قائلا: (إن مشكلة الصحراء معقدة، وان إيجاد مخرج سياسي للاتفاق بين أطرافها، يحتاج إلى وقت).

وعلى إثر فشل هذا هذه الوساطة انسحبت جامعة الدول العربية من موضوع الصحراء الغربية، فاسحة المجال للأطراف الدولية الأخرى لتسويته.

ثانيا: محاولة منظمة الوحدة الإفريقية لتسوية قضية الصحراء الغربية.

لقد تم تسجيل القضية الصحراوية لأول مرة في جدول أعمال مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته الخامسة عشر العادية بالخرطوم (السودان) في الفترة ما بين 18_ 22 يوليو 1978، وأصدر المؤتمر توصية حول القضية، حيث أكد على ضرورة تطبيق مبدأ " تقرير المصير" في الصحراء الغربية، وتضمنت تلك التوصية، دعوة لانعقاد مؤتمر استثنائي لدراسة هذا النزاع وتقرر خلال هذا المؤتمر إنشاء لجنة تحكيم تتكون من ستة رؤساء دول يرأسها الرئيس السوداني وبعضوية تنزانيا ومالي وغينيا ونيجيريا وساحل العاج.

وكان دورها دراسة جميع المعطيات حول القضية من أجل التوصل ألي تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يخص المشكلة.[1]

وبعد ذلك تكونت لجنة فرعية من رئيسي نيجيريا ومالي اللذان زار كلا من الجزائر والمغرب وموريتانيا واسبانيا بوصفهم أطراف معنية بالموضوع.

وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته السادسة عشر العادية بمنروفيا (ليبيريا) من 17 إلى 20 يوليو 1979، قدمت لجنة التحكيم تقريرا مفصلا حول القضية الصحراوية، وبعد دراسته من طرف المؤتمر أصدر قرارا يحدد طرق حل المشكلة.

[1] محمد علي: **الصحراء الغربية -دراسة تاريخية سياسية 1884-2011**، المكتبة البغدادية، بعداد، 2011، ص162.

وفي الدورة السابعة عشر لانعقاد مؤتمر قمة المنظمة الإفريقية ب" فير يتوان" يوليو 1980، اصدر المؤتمر قرارا يؤكد فيه ما جاء في تقرير لجنة التحكيم و طالب رئيس المنظمة آنذاك _ الرئيس السيراليوني_ بمواصلة الجهود من اجل إيجاد حل نهائي وعادل للقضية.[1]

وفي مؤتمر قمة المنظمة الإفريقية في دورتها الثامنة عشر العادية بنيروبي (كينيا) يونيو 1981، تمت الموافقة على قرار حول القضية الصحراوية التي شغلت جزءا هاما من أشغال المؤتمر وتضمن هذا القرار إنشاء لجنة مكلفة بالتنفيذ تتكون من كينيا وغينيا ومالي ونيجيريا وسيراليون والسودان وتنزانيا.

ونتيجة عجز منظمة الوحدة الإفريقية عن تنفيذ قراراتها لعدم امتلاكها وسائل الإكراه المادي في مواجهة المغرب، وقد زاد من تعميق ذلك العجز أكثر انسحاب المغرب من المنظمة بعد اعترافها بالجمهورية الصحراوية، الأمر الذي جعل منظمة الوحدة الأفريقية تحيل عنها ملف النزاع في الصحراء الغربية، إلى منظمة الأمم المتحدة.

ثالثا: مشاريع التسوية التي تقدمت بها منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية.

لم تبدأ منظمة الأمم المتحدة في البحث الجاد عن حل للنزاع في الصحراء الغربية، إلا بعد عقد من الزمن من بداية الأزمة. حيث كانت منظمة الوحدة الأفريقية هي المعنية بالبحث عن حلول مناسبة للمشكلة، لكن بعد فشلها في إيجاد تسوية لهذا الصراع، أحالت عنها الملف إلى منظمة الأمم المتحدة، لتباشر هذه الأخيرة سلسلة من الإجراءات، وكانت البداية بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لهذه المنظمة في ديسمبر عام 1985 بشأن أزمة الصحراء والذي ينص على تكليف الأمين العام للمنظمة الدولية بالعمل على إيجاد حل يرضي أطراف النزاع، ومنذ ذلك التاريخ قدمت منظمة الأمم المتحدة ممثلة في أمينها العام ومبعوثيه إلى المنطقة الكثير من التصورات والمقترحات، نتجت عنها في الحصيلة النهائية بعض مشاريع التسوية للنزاع في الصحراء الغربية، نعرضها بإيجاز في ما يلي :

خطة الاستفتاء

وعلى إثر تكليف الأمين العام السابق للأمم المتحدة "خافيير ديكويلار" بالبحث عن حل لنزاع الصحراء، تمكن من صياغة مخطط للسلام عرضه على أطراف النزاع المباشرين أي المغرب والبوليساريو، في 11أغشت 1988 وطلب منهم إبداء رأيهما في الخطة، في أجل أقصاه فاتح سبتمر 1988.[2]

[1] ديدي ولد السالك: **ورقة مقدمة: لندوة، "تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي"**، المنظمة من قبل المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، في 17 فبراير 2008، بمناسبة ذكرى تأسيس اتحاد المغرب العربي، موريتانيا، 2008، ص 3.

[2] DE Froberville Martine : **Sahara occidental le droit à l'indépendance**, Edition, ANEP, Alger, 2009, p129.

وتقضي الخطة بتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، حيث تقود الخطة في حالة إجراء الاستفتاء إلى أحد خيارين:

1 –الانضمام إلى المغرب.

2 –خيار الاستقلال عنه.

ولقيت هذه الخطة قبولا لدى طرفي النزاع، كما صادق مجلس الأمن في 20 سبتمبر من نفس العام بالقرار رقم 621 على تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بقضية الصحراء، لكن بعد عشر سنوات من انطلاق خطة الأمم المتحدة الخاصة بإجراء الاستفتاء بالصحراء الغربية، ستتعطل بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين حول من يحق له التصويت في الاستفتاء وحول الآليات المناسبة لعملية تحديد الهوية.[1]

الحل الثالث "اتفاق الإطار"

وهذا التعطل في تطبيق مشروع الاستفتاء دفع بالأمم المتحدة إلى تقديم 'الحل الثالث' أو اتفاق الإطار، حيث أصدر مجلس الأمن في يوليو عام 2000 قراره المتضمن للمبادرة الفرنسية الأميركية التي تقترح حلا سياسيا لمشكلة الصحراء، وهو ما استند عليه "جيمس بيكر" –المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بالنزاع في الصحراء الغربية–في دعوته لطرفي النزاع إلى حل تفاوضي يستبعد خطة الاستفتاء. وتقضي "اتفاقية الإطار" بمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا مع البقاء تحت الحكم المغربي في غضون خمس سنوات يمكن بعدها إجراء الاستفتاء. وقد وصف هذا الحل بالثالث، لأنه جاء لينضاف إلى خيارين سابقين هما الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.[2]

والفرق بين هذا الحل وبين الانضمام إلى المغرب هو أن الحل الثالث يمنح الصحراء استقلالية ذاتية موسعة دون دمجها الكلي في المغرب.

ويقترح مشروع 'اتفاق الإطار" أن تكون الجزائر وموريتانيا بمثابة شاهدتين عليه وفرنسا والولايات المتحدة بمثابة ضامنتين لتعزيز التسوية وتنفيذ الاتفاق، وقد قبلت المغرب بالحل الثالث، أو ما عرف ب "اتفاقية الإطار" ورفضته كل من "البوليساريو" والجزائر.

وأمام عودة الانسداد من جديد لموضوع النزاع في الصحراء الغربية، قام "كوفي أنان" في 20 فبراير 2002: بتقديم تقرير أمام مجلس الأمن الدولي يقدم أربعة خيارات لحل مشكلة الصحراء:

[1] إسماعيل معراف: **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة**، دار الهومة للنشر، الجزائر،2010، ص72.
[2] إسماعيل معراف: **نفس المرجع**، ص75.

-تنظيم استفتاء في المنطقة دون اشتراط اتفاق الطرفين.

- إعطاء حكم ذاتي للصحراويين ضمن سيادة المغرب.

- تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو.

- سحب الأمم المتحدة للمراقبين الدوليين العاملين في الصحراء منذ 11 عاما وترك الأطراف المعنية وشأنها.

- بقاء الوضع القائم في الصحراء حتى السنة الحالية 2016 هذا مع وجود تطورات فيما يخص طرد المغرب لبعثة المينيرسو الممثلة ب 77 شخص، وتسمية القضية لصحراوية من طرف أمين العام للأمم المتحدة السيد بن كي مون بالاحتلال المغربي للصحراء، مع إعادة البعثة بقرار من مجلس الأمن.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.

ينطلق الموقف الجزائري من مبادئه الراسخة باحترام إرادة الشعوب وحق حصولها على ريتها، ويستند الموقف الجزائري على نقاط رئيسية وهي.

أ- أن الجزائر ليست طرف من النزاع وهي مهتمة بالموضوع بسبب القرب الجغرافي أولا والمبادئ ثانيا والمنظمات الدولية والإقليمية تتعامل مع الجزائر من هذا المنظور.

ب-الجزائر ليست لها أطماع ترابية في الصحراء الغربية أو أطماع توسعية.

ت-حق تقرير المصير هو الألية المناسبة لضمان حق الشعب في تقرير مصيره.[1]

ويتركز الدور الجزائري حسب بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية المرسلة لتقصي الحقائق أن، الجزائر لا تحوز على مطامع إقليمية توسعية وتدعم الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره واحترام إرادته.

وفي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين سنة 19 جوان 1975" إننا نؤكد أن الجزائر ليس لها أطماع إقليمية أو ترابية في الصحراء الغربية".[2]

---

[1] محمد بوعشة: **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة النزاع الإثيوبي-الإيريتري**، دار الجيل، الجزائر، 2004، ص45.

[2] مجلة الجيش: **رسالة رئيس الجمهورية للمشاركين في الندوة الافريقية للتضامن مع القضية الصحراوية**، العدد 604، نوفمبر 2013، ص5

ودعما لهذا التوجه دعا الرئيس الحالي للجزائر على ضرورة استقلال الصحراء الغربية كأخر مستعمرة في القارة الإفريقية ودعم الشعب الصحراوي حتى ينال مبتغاه منطلقا دائما من مبادئ الجزائر في السياسة الخارجية لدعم الحركات التحررية

وكذا المبدأ القاضي بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار منذ اتفاق 1963، وقال في هذا الصدد "الجزائر ما فتئت تساند الشعوب في كفاحها التحرري".[1]

سيناريو المرجح للقضية الصحراوية:

سيناريو الوضع القائم:

في الخمس سنوات القادمة على الأقل سيبقى الوضع كما هو عليه حيال القضية الصحراوية وتستمر الحالة على ما هي عليه ، سواء بالنسبة للإدارة المغربية بالأقاليم الجنوبية ، او بالنسبة للعلاقة مع الجزائر مع تدويل الدائم للقضية وحق الصحراوين في تقرير مصيرهم وحشد أكبر عدد من المؤيدين لحق تقرير المصير ، او بالنسبة للمواقف المعادية ، سواء على مستوى البرلمان الاوربي او بالنسبة للإدارة الامريكية ، او بالنسبة لمجلس الامن ومبعوثه الخاص الى المنطقة ، لكن هذا الستاتيكو سيعرف اجله يوما ما ، سواء بخرق وقف اطلاق النار الموقع سنة 1991 من احد الاطراف ، وغالبا سيكون البوليساريو فيظل انتهاكات مغربية لحقوق الانسان وكذا تعنت النظام المغربي واستحالة الحل السياسي ، او ان يعمد مجلس الامن ، إذا عجز في التوفيق وتقريب مواقف الاطراف ، ان يصدر قرارا بسحب المينورسو ، مع تحميل احد الاطراف المسؤولية في كل ما حصل وفرض البند السابع لحل القضية الصحراوية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.

المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة مالي.

تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الايرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصا فرنسا، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.

حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية الى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، إضافة إلى

[1] مصطفى بوزرب: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 50.

مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري.

تلعب الجزائر دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل، ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 ("أفريكوم"AFRICOM) ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وكتب "جون شندلر"، وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، واصفا اياه بانه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة.[1]

منطقة الساحل تمثل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، كما أن تزايد التدخل الأجنبي، وتحديدا الفرنسي والأمريكي، سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى ب "رهانات الموارد"[2].

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية. وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية.[3]

حيث عملت الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز تواجدها في القارة الافريقية ككل و ليس فقط منطقة الساحل، تجسيدا لمشروع القرن الأميركي الجديد PROJECT FOR A NEW AMERICAN CENTURYالذي ظهر سنة 1997 وهو المشروع الذي مولته شركة برادلي والذي أنتجته "براميل الفكر" think tanks الأميركية والذي من بين أعضاءه نجد دونالد رامسفيلد، ديك تشيني،

[1] إبراهيم علاوي: **سياسية الجزائر في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر 03، 2002، ص18.
بوحنية قوي: **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 3جوان 2012، ص 6.
[2]
[3] بوحنية قوي: **نفس المرجع**، ص9-12.

و نخبة المركب الصناعي العسكري الأميركي والشركات النفطية العملاقة...وغيرهم، انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي لـ"القيادة الأفريقية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية في محور الأجندة الأميركية للهيمنة العالمية.

الجزائر تتعامل وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة el moujahid المجاهد عندما قال «أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر»، وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح «الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض».[1]

إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا.[2]

بما أن الساحل الافريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر ويتأثر بكل التهديدات والأزمات التي تعاني منها المنطقة، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات عملت الجزائر على إنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت "بدول الميدان" les pays du champs وتضم كل من الجزائر وموريتانيا ومالي و النيجر، مقره في تمنراست مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة comité(cémoc) d'état–major opérationnel conjoint ، كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دول أخرى

[1] بوحنية قوي: **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية والانكفاء الداخلي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014/01/29، ص1-5.
[2] بوحنية قوي: **نفس المرجع**، ص6-10.

مثل: التشاد و نيجيريا وبوركينافاسو، ترى فرنسا في هذا المركب الأمني الاقليمي تهديدا لنفوذها و مصالحها في منطقة الساحل الافريقي .

تلعب الجزائر أيضاً دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل. ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 ("أفريكوم"AFRICOM) ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة.[1]

في رأينا يعود رفض النظام الجزائري في التدخل العسكري في مالي إلى عدد من العوامل، بدءاً من قاعدة عدم التدخّل، إلى القلق إزاء التدخّل الخارجي، وامتداد التهديد المتطرّف إلى أراضيها، والجزائر بهذا التدخّل الجزائري في مالي سيورّط البلاد في مأزق ودوامة امنية بمفهوم المدرسة الواقعية، وهو بالضبط هدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تروّج، ومعها مؤيّدوها الأجانب أي فرنسا والمغرب، من أجل توريط الجزائر في المستنقع المالي.[2]

فحرب مالي هي حرب خارج حدود الجزائر ومن غير الممكن أن يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود وفي حرب يغديها صراع الارادات، وفي حرب ضد جماعات متمردة لها أصول في الجزائر –الطوارق–

انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي:

- أول هذه المسارات، سياسي، من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر التوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين شمال مالي.
- الثاني، أمني، ويهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي،
- الثالث، دعوي، لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي.[3]

وفي الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند

---

[1] عماري حورية: **التدخل الغربي في ليبيا وأثره على الامن القومي الجزائري 2011**، مذكرة ماستر، علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013، ص117.

[2] ايدابير أحمد: **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكر ماجستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر، 2012، ص138.

[3] برقوق محند: **التهديدات الامنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري**، دراسة منشورة، دون تاريخ نشر، ص1-14.

في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلومتر.[1]

تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الازمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الاوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم. وعليه فان تصور الديبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة.

اذ توصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد استراتيجية على مستوى الأمم المتحدة، وترى الجزائر في هذا الخصوص انه من أجل الحصول على أفضل فرص النجاح فان البحث عن مخرج للازمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط.

ويتعلق الأمر أولا بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية، أما الجانب الثاني فيتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على اجندة واحدة ومسار أوحد لجهودهم تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي (الجزائر والنيجر وموريتانيا).

المطلب الثاني: تقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2012-2015، حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب إلتزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات.

ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة دول الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد.[2]

---

[1] انور بوخرص: **الجزائر والصراع في مالي**، مؤسسة كارينجي للسلام، اوراق كارينجي، 2012، 22-03-2016، الساعة 16.40، http://www.CarnegieEndowment.org.

[2] العايب سليم: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الافريقي**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة، 2011، ص152.

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي.

كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الإفريقي تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، مما يعني أن هناك إمكانية لطرح المبادرة على المستوى العربي والبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، بما يمكن الأجهزة الأمنية العربية من تكثيف الجهود لمحاصرة الإرهاب.[1]

في اعتقادنا فان سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية–الساحلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع الى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة الا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الاميركية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون اغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية.

حيث أن الجزائر لم تستخدم كافة امكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع الى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموّجه دائما نحو الشمال.[2]

وفي المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا (التيجانية خصوصا بحكم انتشارها في المنطقة)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والائمة لتكوينيهم في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية.[3]

إن تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الابعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، فالموقع الجيوسياسي

[1] علالي حكيمة: **البعد الأمني في السياسة الخارجية-نموذج الجزائر-**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2011، ص105.
[2] علالي حكيمة: **نفس المرجع**، ص110.
[3] محمد محمود ولد ابو علي: **شمال مالي بؤرة التوتر العرقي-القبلي في لبوس سياسي**، مركز الجزير للدراسات، قطر، 19-01-2015، ص1-4.

لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة الى افريقيا وأوروبا في نفس الوقت كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة وفي حالة انكشاف أمني دائم.

إن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من اجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأول، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين:

لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الإفريقي[1].

لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، خاصة وان هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا Africom التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها[2].

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من أبرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية.

وإن كانت الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي ترجع إلى سنوات التسعينات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها من أجل تسوية النزاعات في المنطقة ، فإن تلك الجهود قد توالت كذلك فيما يخص معالجة مشاكل الطوارق في مالي والنيجر التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة

[1] الحاج ولد براهيم: **أزمة شمال مالي... انفجار الداخل وتداعيات الاقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 13-02-2012، ص 1-6.
[2] الحاج ولد إبراهيم: **نفس المرجع**، ص7-9.

كذلك، فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرّم وتجرّم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر .ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر" سرت"، ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17. ديسمبر 2009.[1]

فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية الأفريكوم، والإشكالية المطروحة: هل يمكن أن نترجم عناصر القوة الجزائرية إلى التأثير في هذه المشاريع الدولية؟ بالمقابل، الدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر قوة إضافي يسندها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات وجيل الفايسبوك، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الانتفاضة في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق سايكس بيكو.[2]

المبحث الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المملكة المغربية.

تعد منطقة المغرب العربي كبوابة نحو افريقيا وأيضا ما تمثله من ملعب جيواستراتيجي يسيل لعاب القوى العظمى، وتشكل الجزائر والمملكة المغربية أهم أقطابها وفي ظل تنافس الموجود بينهما سنتكلم عن طبيعة هذا التنافس ومجالاته، وأيضا كيف يمكن للجزائر أن تنفرد بالمكانة الأولى في هذه المنطقة.

المطلب الأول: التنافس من أجل الريادة الإقليمية.

منطقة المغرب العربي من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم كما انها تعتبر نقطة التقاء أوروبية– افريقية، مع الامتداد للنفوذ الفرنسي في المنطقة بسبب التاريخ الذي يجمعها مع مستعمراتها القديمة وكذا طموح القوى الإقليمية الكبرى مثل الصين والهند وتركيا وإيران بدرجة أقل في المنطقة، وكذا التنافس

[1] ابراهيم عليوي: **مرجع سبق ذكره**، ص 62-80.
[2] بوبية نبيل: **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجيستر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009،ص96.

الفرنسي الألماني الروسي عليها من جهة والاستراتيجية الامريكية الجديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة من جهة أخرى.[1]

أعطى هذا التنافس على الموارد والأسواق من جانب القوى المذكورة إلى فتح مجموعة من الشركات الاستراتيجية بين القوى الفاعلة فيها ونقصد هنا الجزائر والمغرب على محاولة استفراد بأكثر الاحلاف في إطار تطبيق سياسة خارجية متعددة الأقطاب تمهيدا لتحول النظام الدولي بعد 2030 نحوه.

في هذا الفضاء المغاربي الكبير نجد تنافس قوتين رئيسيتين على الريادة الإقليمية وفرض منطقها على الدول الأخرى في المنطقة فتكون نزاع جزائري مغربي بدأ بتعدي المغرب ومطالبتها بحق مزعوم في الأراضي الجزائرية ونقضها مبدأ احترام قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار والمشكلة الثانية تعدي المغربي على الجزائر في حرب الرمال وكذا النزعة التوسعية الاستعمارية تجاه الصحراء الغربية. توجت كل المشاكل بغلق للحدود سنة 1995 ومنذ ذلك اليوم والعلاقات الجزائرية المغربية يمتازها الفتور والبرود وعدم الوصول الى حل يرضي جميع الأطراف مما أثر على المسعى التكاملي الذي بقي حبر على ورق وفي اطاره القانوني فقط.[2]

وقد تميز هذا التنافس في مجالات محددة السباق نحو التسلح، وفي المجال الاقتصادي وسنفصل فيهما كالاتي:

أ- اقتصاديا:

حسب إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن قيمة الناتج المحلي الاجمالي في المغرب ارتفعت من 98.2 مليار دولار في عام 2012 إلى 110 مليارات دولار في عام 2014، وحسب توقعات صندوق النقد الدولي لأداء الناتج المغربي في عام 2015، فإنه يقدر له أن يكون بنحو 103 مليارات دولار.[3]

وفي ضوء الأرقام بشكلها المطلق، فإن هناك زيادة ملموسة في قيمة الناتج بلغت 11.8 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بعام 2012 الذي تولت فيه حكومة حزب العدالة والتنمية السلطة، بينما تقلصت هذه الزيادة على الرغم من بقاء أداء الناتج إيجابيا لتصل في عام 2015 إلى 4.8 مليارات دولار مقارنة بعام 2012، مع العلم بأن المغرب تعتمد على قطاع السياحة والزراعة كأساس للصادرات المغربية مع

---

[1] محمد امين لعجال أعجال: **استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية**، أطروحة دكتوراه، علوم سياسية، الجزائر، 2006، ص78-98.

[2] محمد أمين لعجال أعجال: **نفس المرجع**، ص 127.

[3] البنك الدولي، **احصائيات اقتصادية للدول**، المغرب، 2016، http://data.worldbank.org/country/morocco?display=graph

وجود احتياطي لابأس به من الفوسفات وكذا استثمارات اجنبية في قطاع الخدمات (البنوك بالدرجة الاولى)، كما أن المغرب يعتبر الشريك التفاضلي رقم واحد بالنسبة للاتحاد الاوروبي.

إن الجزائر وفي إطار سعيها للريادة الإقليمية ومن ناتج اجمالي محلي يقدر ب 173 مليار دولار مجمله من قطاع المحروقات لن يوصلها الى مبتغاها خاصة وأن القوة الاقتصادية هي اساس فرض الدولة لقوتها واحقيتها بمكانتها بين القوى الاقليمية.[1]

لذا ارتئينا أن يكون للاقتصاد الجزائري جملة من الإصلاحات وهي:

1- جذب الاستثمارات الاجنبية، ومحاولة ارجاع الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة بالخارج وكذا الأجنبية، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة، منها تبسيط الاجراءات الادارية وتحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات، وبالتالي الرد الموضوعي السريع على اصحاب الملفات، إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الاجنبي، وازالة القيود أمامها محاولين قدر الامكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

2 – تنشيط بورصة الجزائر، ونهج سياسة اعلامية ناجحة ووضع برامج اعلامية كاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر، وتوفير المعلومات المالية والاحصائية اللازمة للمستثمرين.[2]

3 – اصلاح المنظومة البنكية، وذلك بابتعادها عن التسيير الاداري واتباعها الادوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا.

4 – يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب، إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، وأن بعض الدول اعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى، وصلت في بعض الحالات 50%، مع وضع هدف الوصول الى الشريك التفاضلي في الزراعة مع الاتحاد الأوروبي وكذا مع دول الخليج و روسيا.[3]

---

[1] عبد الحفيظ الصاوي: **أداء الاقتصاد المغربي في ظل قيادة الإسلاميين**، مركز الجزير للدراسات، يوم الاطلاع 24-03-2016، الساعة 17.30,http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016

[2] محمد راتول: **العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدين العربية بجامعة سكيكدة أيام 13-14 ماي 2001،ص 4.

[3] كربالي بغداد: **نظرة عامة على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة بسكرة،2005،ص14-19.

5-فتح شركات مع القوى الاقتصادية المذكورة اعلاه لوضع استراتيجية اقتصادية متعددة الاقطاب.[1]

ان الجزائر يجب عليها اخذ كل الحلول الممكنة للخروج من التبعية للبترول وتقلبات اسعاره في السوق الدولية ووضع الدولة تحت رحمة هذا السعر كما نعيشه الأن في 2016 لأن احتياطي الجزائر المقدر 181دولار انخفض إلى 150دولار وهو في انخفاض مستمر إذا بقينا في هذه الاستراتيجية العقيمة ولن نصبح القوة الإقليمية رقم واحد في المغرب العربي بالتصريحات فقط.

ب-السباق نحو التسلح

البلدان المغاربية باتت تحتل المرتبة العشرين بين الدول الأكثر تسليحا في العالم، وطبقا للتقرير السنوي لـ"معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" استأثرت بثلاث بلدان مغاربية (الجزائر والمغرب وتونس) تقريبا بثلث تجارة السلاح في القارة الأفريقية في السنة الماضية، ما شكل علامة قوية على شدة السباق نحو التسلح في المنطقة، وعلى رغم انتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي ما زالت أجواء مشحونة تسيطر على المغرب العربي الذي تعيش بلدانه حالة مُزمنة من القطيعة والصراع، لا تتجسد في المناورات السياسية في أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وحسب، وإنما تلقي أيضا بظلال كثيفة على علاقاتها مع كبار تجار الأسلحة في العالم، ويمكن القول إن التحالفات القديمة الموروثة من الحرب الباردة مازالت تقود سباق التسلح لدى بلدان المنطقة، فالجيش الجزائري الذي تعودت قياداته وكوادره على الأسلحة الروسية، جدد العهد مع الحليف السابق وأبرم صفقات ضخمة ومتنوعة مع موسكو، فيما اشترى المغرب طائرات متطورة من طراز أف 16 من الولايات المتحدة الأمريكية.

أبرز الصفقات العسكرية

الجزائر:

توصل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ختام زيارة إلى موسكو عام 2007، إلى صفقة قيمتها 7.5 مليارات دولار لشراء 28 طائرة حربية من طراز سوخوي 30 أم كيو Su-30MK و36 مُقاتلة من طراز ميغ MiG-29SMT 29 و16 طائرة تدريب من طراز ياك 130، بالإضافة لـ300 دبابة من طراز تي 90 أس T-90S ورادارات وكميات أخرى من العتاد.[2]

وشملت الصفقة أيضا ثمانية أنظمة صواريخ أرض جو من طراز تونغوسكي S-300 PMU Almaz-Antei وتجديد 250 دبابة جزائرية من طراز تي 72 وعدد غير معلوم من الصواريخ المضادة

[1] رمضان بهناس: **اثر الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري1988-2008**، مذكرة ليسانس، تسير واقتصاد، جامعة الجلفة، 2008،ص110.

[2] خالد بودية: **تصنيف للمعهد الأمريكي "غلوبال فاير باور" لسنة 2015**، جريدة الخبر ، 2016/03/23، الساعة 19.05، http://www.elkhabar.com/press/article/88499/#sthash.dMwYPWXg.dpuf

للدبابات من طراز ميتيس وكورنت، بالإضافة للقيام بأعمال صيانة للسفن الحربية الجزائرية روسية الصنع.

ويمكن القول إن ما شجع الجزائريين على استمرار التزود بالسلاح من روسيا هو الخطوة التي أقدمت عليها موسكو بإلغاء الديون المتخلفة بذمتهم، والتي تُقدر بسبعة مليارات دولار.

وتزامنت تلك الصفقة، وهي الأكبر التي حصدها الروس منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، مع توقيع المغرب على صفقة لشراء 28 طائرة حربية أمريكية متطورة من طراز أف 16. والثابت أن صفقة السلاح الروسي للجزائر شحذت السباق بين الجارين المتصارعين من أجل تكديس أحدث الأسلحة وأفضل العتاد.[1]

وتقدم الجيش الجزائري، في دراسة لمعهد أمريكي متخصص في متابعة الشؤون العسكرية عبر العالم، لسنة 2015، بأربع مراتب عن السنة الماضية، بين 126 دولة شملتها الدراسة، وصنف الجيش الجزائري كقوة عسكرية الثانية عربيا، خصوصا في الميزانية السنوية المقدرة بـ10,57 مليار دولار، والـ27 عالميا. وفق آخر تقييم نشرته "غلوبال فاير باور"، وهي إحدى أبرز المؤسسات البحثية الأمريكية المُتخصصة في تقديم قواعد بيانات تحليلية عن القوى العسكرية بالعالم، يصنف الجيش الجزائري الأقوى بمنطقة شمال إفريقيا، والثاني عربيا بعد مصر، ويحل في المرتبة الـ27 عالميا ضمن قائمة تضم 126 دولة. ونشر المعهد على موقعه الإلكتروني جزءا من القدرات والإمكانيات العسكرية التي يتمتع بها الجيش الوطني الشعبي، مشيرا إلى أن "المؤسسة العسكرية الجزائرية تتوفر على 20 مليونا و387 ألف شخص قادرين على القتال، و17 مليونا و249 ألف أدوا الخدمة الوطنية، فيما يصل عدد الأشخاص الذين يصلون إلى سن التجنيد العسكري سنويا 672 ألف و993 شخص، بينما يبلغ عدد الجنود المنتشرين على الحدود 512 ألف فرد، والجنود الاحتياطيون 400 ألف فرد[2]."

وفي شق التجهيزات العسكرية، ذكرت الدراسة أن الجيش الجزائري تقدم في الترتيب العالمي من 31 سنة 2014 إلى 27 سنة 2015، بناء على ما يتوفر عليه من الآلات الحربية، وأبرزت أن الجيش يتوفر على احتياطي حرب بـ975 مركبة مدرعة، و1898 مدفع ذاتي الحركة، و350 نظام متعدد لرمي القذائف."

وأشارت الدراسة إلى أن "التجهيزات الموضوعة حيز الخدمة، فهي 448 طائرة مقاتلة، و89 طائرة

---

[1] مركز ستوكهولم للسلام والامن: تقارير، يوم 2016/03/23، الساعة 20.03،
http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database/milex_database

[2] خالد بودية: **تصنيف للمعهد الأمريكي "غلوبال فاير باور" لسنة 2015**، جريدة الخبر ، 2016/03/23، الساعة 19.05،
http://www.elkhabar.com/press/article/88499/#sthash.dMwYPWXg.dpuf

هجومية، و99 طائرة نقل وشحن، و225 طائرة تدريب، و272 هيلوكبتر بين عادية وهجومية، و3 مدرعات هجومية.

وارتفعت ميزانية الدفاع، حسب الدراسة، من 8,1 مليار دولار سنة 2014 إلى 10,57 مليار دولار لعام 2015، فيما تقدر الديون الخارجية لوزارة الدفاع الوطني بـ5,278 مليار دولار. وبهذه الميزانية تحتل الجزائر المرتبة 22 عالميا، والثانية عربيا بعد السعودية التي تبلغ ميزانيتها العسكرية سنويا 57 مليار دولار.

وكشف المعهد الأمريكي أنه "رغم الثورة المحققة في مجال التكنولوجيا واستخدامها في المجالات الحربية، إلا أن الجزائر ما تزال تعتمد على مواردها النفطية في دعم تجهيزاتها الحربية"، وأعطت المؤسسة أرقاما عن إنتاج الجزائر من البترول باعتبارها عاملا يقاس عليه عند ترتيب الجيوش.

وأوردت الدراسة إن "قوة الدول لا تقاس بالعتاد والأعداد فقط، باعتبار أن العصر الحديث شهد قدرة تنظيمات مقاتلة صغيرة العدد والعتاد أن ترهق جيوشا متقدمة، وأعطت أمثلة عما فعله "حزب الله" في لبنان، على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي هو رقم 11 ضمن أقوى جيوش العالم، وكما حدث مع الجيش الأمريكي في أفغانستان مع بضعة آلاف من المقاتلين غير المنظمين.[1]

المغرب:

استند التقرير الإسرائيلي، الذي يحلل ويحصي القدرات العسكرية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي أنجزه المعهد الوطني للدراسات الأمنية في جامعة تل أبيب، على عدد من المصادر التي وصفها بمراكز المعلومات الاستخباراتية التي أنجزت بيانات تكشف عن حجم سباق التسلح الكبير بين الجزائر والمغرب[2].

ووفق الدراسة الإسرائيلية، فإن المغرب اقتنى من الوليات المتحدة الامريكية 60 دبابة من نوع «M109A5»و24 طائرة مقاتلة من نوع«F16» .

المُفترَض أن يتم تسليمها كلها خلال هذه السنة، و12 طائرة للتدريب من نوع«T-6C Texan» ، و3 طائرات هيلكوبتر في نسختها«D» ، المتطورة، من نوع«Chinook CH-47» ، واقتناء وإدخال تعديلات على 200 دبابة من نوع «أبرامز». كما اقتنى المغرب من الوليات المتحدة الامريكية أجهزة عسكرية من نوع «AAQ-33» بهدف تركيبها على طائرات «ف 16»، وهي أجهزة جد متطورة تسمح

[1] موقع سياسة: **القدرات لعسكرية للدول**، 2015، يوم 24-03-2016، الساعة 21.30، http://www.politics-dz.com/threads/trtib-qu-giush-alyalm.3033/

[2] ايليا الجزائري: **قدرات جيش الجزائر أمام باقي جيوش العرب**، موقع الجزائر والعالم، يوم 24-03-2016، الساعة 21.44، http://algeriaworld.net/2014/08/28/3563/

للطائرة القتالية بتحديد الجنود في ساحة المعركة، إضافة إلى معدات تتضمن أنظمة أسلحة متقدمة وصواريخ مضادة وقنابل ومعدات جوية أخرى. وكشف التقرير الإسرائيلي الأخير أن المغرب اقتني من واشنطن صواريخ «جو/جو AIM-120 أمرام»، يقدر ثمنها ب 400.000 دولار -للوحدة، حيث يبلغ مداها 48 كلم، كما اقتنى صواريخ جوٍ«AIM-9X Sidewinder» ، يقدر ثمن كل وحدة منها ب85 ألف دولار أمريكي، وأخرى جو /أرض «AGM-65» من نوع«AGM-65 Maverick» ، وهي صواريخ يصفها التقرير ب«الفعالة جدا»، ضد الأهداف المتحركة، مثل السفن أو المدرعات -تبلغ قيمة كل وحدة منها 180 ألف دولار، مثلما اقتنى صواريخ مضادة للرادار من نوع AGM-88» » هارم»، ثمن كل وحدة منها 300 ألف دولار، إضافة إلى قنابل «GBU-24» الموجهة بأشعة الليزر، يبلغ وزن كل وحدة منها 1000 كيلوغرام، ونظيرتها الصغيرة من نوع «GBU-12» و«GBU-10».

وأبرز التقرير، الأول من نوعه، والتي يتضمن أرقاما جد حديثة، أنّ المغرب اقتني كذلك مفاعل للطائرات وبخصوص مقتنيات المغرب من الأسلحة من فرنسا، أورد التقرير الإسرائيلي أن الرباط اقتنت فرقاطة «فريم» وأنظمة تحديد للهدف من نوع «ديموقليس» وقنابل موجهة من نوع يتم تركيبه على طائرات «ميراج 2000»، حيث أوضح التقرير أنه رغم كون المغرب يتوفر حاليا على 24 مقاتلة قديمة من نوع «ف1»، فإنه كلّف فرنسا بتحديثها إلى «ف 2000»، على غرار طائرات الهليكوبتر من نوع «بوما»، والتي ستخضع بدورها للتحديث. أما من بلجيكا فقد اقتنى المغرب 120 عربة مدرعة من نوع «YPR-765»ودبابات من نوع .«M109» ومن إيطاليا اقتني المغرب طائرتين عسكريتين للنقل من نوع«C -27J» ، ثمن كل واحدة منهما 33 مليون دولار.

وانتهي التقرير بوضع جرد لعدد القوات المسلحة الملكية، مشيرا إلى أن مجموع الجنود يبلغ 198500، وست ألوية عسكرية برية، وهو نفس عدد الجنود الإسبان، حاليا، كما يتوفر على 345 دبابة، بما في ذلك 40 دبابة روسية الصنع من نوع «40«T-7، وعلى 1142 مدرعة مضادة للطائرات و15 سفينة عسكرية مقاتلة .

المطلب الثاني: تحييد دور المملكة المغربية على الساحة الإقليمية.

الدولة في العلاقات الدولية يجب عليها ان تكون أكثر عقلانية وأن تسطر أهداف عقلانية وفي صورة الجزائر يجب عليها أن تقوم بتحييد المملكة الغربية عن طريق ابعادها وحصرها اما عن القضايا الإقليمية والدولية بأن تكون الدبلوماسية الجزائرية أكثر نشاط لتحقيق أكثر الأهداف بأقل تكلفة ممكنة مع وضع

استراتيجيات اقتصادية وأمنية لمحاربة الجريمة المنظمة والسموم التي تنشرها عن طريق المخدرات بعد أن أصبحت الجزائر منطقة عبور واستهلاك للمخدرات المغربية.[1]

خاصة في طل مساعي الجزائر للوصول للريادة الإقليمية والظفر بها، إن الجزائر من خلال ما تملكه من مقومات جغرافية تؤهلها للعب كفاعل أساسي ضمن التفاعلات التي تحدث في المنطقة ولكن المقومات الطبيعية لا تكفي بل يجب تفعيلها عن طريق استراتيجيات كما ذكرنا سابقا في قطاعات مختلفة، ان النظام الدولي يتغير دائما ودول العالم الثالث لا تشارك فيه وانما تفرض عليها جملة من سياسيات المتعلقة بذلك النظام وفي يومنا هذا كل نقاط التشابك الموجودة بين القوى الدولية تؤكد على تغير هذا النظام الى نظام متعدد الأقطاب ولا تتسع المكانة لكل الدول فحسب التقارير الأمريكية السنوية للأمن تكلمت عن تكافئ للقوى بين الصين والوليات المتحدة الأمريكية سنة 2030، مع وجود قوى أخرى هي روسيا، الهند والبرازيل، وعلى القوى الصغرى مثل الجزائر أن تكون المتسيدة إقليميا بين دول منطقتها حتى تكون لها مكانة تفرض بها نوع من الاحترام بين الدول الأخرى وهذا يكون اقتصاديا بالدرجة الأولى وأمنيا بالدرجة الثانية وتحييد المملكة المغربية ما هو إلا للوصول للريادة الإقليمية واستشراف مكانة في النظام الدولي تكون مبنية على أساس واقعي براغماتي.[2]

[1] Jean Michel Quatrepoint : **LE CHOC DES EMPIRES**, GALLIMARD, 2014, p112.

[2] هينر فورتيج: **القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية**، تر: عمر الحسن، بالجراف ما كميلان للنشر، لندن، 2014، ص 152.

خاتمة الفصل

وبما أن الجزائر طرف فاعل فيه، تشكل سياساتها الخارجية العصب الرئيسي في التعامل مع مختلف الظروف التي تهدد أمن الجزائر المغرب العربي والساحل، من منظور جيواستراتيجي واستشرافي، يشكل حلقة وصل فعلية بين القوى الأوروبية الفاعلة والعمق الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط مع رغبة الحفاظ على النفوذ التاريخي لبعض الدول (فرنسا وبريطانيا) كضمان فعلي للتحكم في حركية التغيير التركيبة للقوة في المستقبل المتوسط والبعيد.

والتي يجب أن تتقيد باستراتيجيات محددة حسب طبيعة كل تهديد للوصول للحل الأنجع في أقل وقت ممكن خاصة وأننا ضمن قوس من الأزمات على شاكلة حزام ناري من كل الاطراف، مع العمل على الاستقرار الداخلي والحفاظ عليه والتخلص من التبعية للمحروقات وتشكيل نوع من التبعية الغربية للجزائر في مجال الزراعة خاصة، للوصول للريادة الإقليمية اقتصاديا وتحقيق الأمن الداخلي الذي سينعكس على فعالية الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا الاقليمية.

فبالنظر للموقع الاستراتيجي، الحضاري والاقتصادي للمغرب العربي وانفتاحه على كل أشكال التهديدات الأمنية فإنه من الضروري على هذه الدول تطوير استراتيجيات تكاملية لاحتواء وحل كل مصادر التهديد دون التركيز حصريا على المظاهر الخارجية أو التعبيرية لهذه التهديدات، كما يجب عليها أيضا القيام بالإصلاحات البنيوية الداخلية الضرورية لتكريس فلسفة دولة الحق و القانون ،المواطنة و الحكم الراشد كقيم واقية من ظواهر التطرف و الإرهاب مع تمكين المؤسسات الأمنية من الوسائل الفعلية و الفعالة للتعامل معها حماية للمجتمعات ،الوطن و المواطنين .

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: تأثير النزاعات اللاتماثلية على العمق الاستراتيجي الجزائري.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل (الإرهاب).

المبحث الثاني: تعزيز القدرة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعمق الاستراتيجي الجزائري.

يمكن القول بأن الساحل، كقوس للأزمات ينتج عدد من المعضلات الأمنية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية، ومن بين هذه المعضلات التطرف والإرهاب: تؤكد عدد من الدراسات، خاصة الأمريكية منها، أن الساحل سوف يصبح مجالا خصبا لنمو وتطور إرهاب إفريقي خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني عن طريق عدد من الجمعيات "السلفية" أو عن طريق جماعة الدعوة والتبليغ، وكذلك لوجود عدد من السوابق الإرهابية.

ومما يعطي نوعا من المصداقية لهذه الفرضيات هو ضعف المقدرة لدول الساحل في رقابة الحدود والإدارة الأمنية لأراضيها بالنظر لضعف الإمكانات وشساعة الرقعة الجغرافية وكذلك لضعف الفعالية الاقتصادية التي أدت لتفشي الفقر والفساد. وهذا ما يجعل من هذه المنطقة بيئة مناسبة لتفعيل الخلايا الإرهابية النائمة، للتدريب، والتنسيق الإرهابي عبر الوطني، وكذلك لتطوير إرهاب أفروا–مغاربي مهدد لكل المنطقة، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى الجماعات المسلحة التي تشكل خطر على الأمن القومي الجزائري والأتية من الدول المجاورة مع ابراز القدرة العسكرية الجزائرية مع التطرق في الأخير إلى سيناريوهات مستقبلية حول العمق الاستراتيجي الجزائري.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل (الإرهاب)

المطلب الأول: الحركات الجهادية في الساحل.

أ- القاعدة في المغرب الإسلامي

الشكل رقم 1: خريطة تظهر مناطق تواجد تنظيم القاعدة في منطقة الساحل

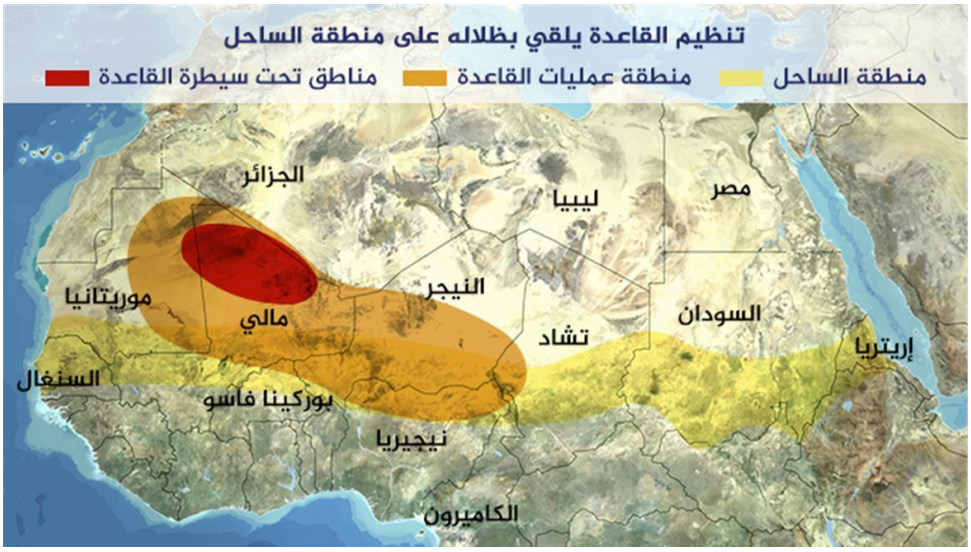

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372485916721308.htm ا

تمكنت القاعدة ولما يزيد علي العقد من الزمن من التجذر والتمدد في المجتمعات المحلية في الصومال ومالي والنيجر والسودان ونيجيريا والجزائر وبدرجات أقل في كينيا وتشاد وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وبوركينافاسو. كما سيطرت القاعدة علي أهم ممرات ومعابر التهريب في المنطقة الممتدة من السنغال وغينيا على ساحل الأطلسي إلى القرن الإفريقي على سواحل المحيط الهندي.

معظم دول الساحل الإفريقي يعاني من الفشل السياسي والفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الاقتصادية وتتسم حكوماتها بعدم قدرتها على فرض سلطتها خارج المدن الرئيسية مما فتح الباب على مصراعيه لتفشي جرائم الاتِّجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح. وهكذا تمكَّن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات والقدرة على التنقل بحرية في المنطقة في عقد تحالفات مع الجماعات المحلية والاستعانة بقبائل الطوارق وقبائل أزواد المتمردة على الحكم في مالي[1].

[1] حمدي عبد الرحمن: **صعود القاعدة في** إفريقيا، موقع الجزيرة نت (تاريخ التصفح: 26 مارس 2016، الساعة 18.30.) http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/9/8/صعودالقاعدة

واستغلت القاعدة الأوضاع المتردية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتتغلغل وتنتشر بين المجتمعات المحلية الإفريقية حتى غدت جزءًا أصيلًا في دولٍ كمالي والصومال وشمال نيجيريا.

أو ذات سطوة وحضور في دول كليبيا والنيجر وإقليم دارفور بالشمال الغربي للسودان وسيناء في مصر وشكَّلت خلايا نائمة في كلٍّ من موريتانيا والسنغال والجزائر وتونس ومصر والسودان وشمال تشاد وإفريقيا الوسطي وكينيا وأوغندا.

عمل انهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا (في أعقاب سقوط نظام القذافي) والتراجع المريع في السيطرة على الحدود، على تحويل ليبيا إلى مستودع للحصول على الأسلحة اللازمة لتمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة التي أصبح لديها الآن ترسانة ضخمة من الأسلحة بما فيها صواريخ مضادة للدروع بل وللطائرات[1].

العنصر الآخر الذي أسهم في تمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة في حزام الساحل الإفريقي كان التمويل الذاتي الوافر، حيث "تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة إلى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تُدِرُّ عليها ما يقرب من ثلاثة آلاف وأربعمائة مليون دولار في العام من مبالغ الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن وتوفير الحماية لعمليات تهريب السلع والمخدرات والأسلحة واستخدام هذه الموارد الضخمة في تمويل التدريب وإقامة ملاذات آمنة والقيام بعملياتها المسلحة"؛ مما سيحوِّل القارة الإفريقية إلى نقطة انطلاق جيدة لتنمية قواعد الإرهاب وشنِّ هجمات مسلحة في أنحاء العالم.

إن عدم الاستقرار في منطقة الساحل والقرن الإفريقي وشمال القارة مكَّن تنظيم القاعدة من نقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان إلى ملاذ جديد بعيد عن الضغط العسكري مستغلًّا الفقر وندرة فرص العمل والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة فتمكن من اجتذاب وتجنيد شباب للانخراط في صفوف القاعدة ليس فقط إيمانًا بأيديولوجيتها وإنما أيضًا كمصدر للرزق.

معظم الجماعات المسلحة التي نشأت في حزام الساحل الإفريقي بدأت نشاطها للتعبير عن مظالم محلية أو لتحقيق أهداف داخل تلك الدول ثم سرعان ما انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[1] باخوية دريس: **جرائم الارهاب في دول المغرب العربي الجزائر نموذجا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان2014، الجزائر، ص102.

تنظيم القاعدة في إفريقيا: التشكل والتمويل

طيلة العقد الأخير استطاعت القاعدة أن تتمدد في المنطقة الممتدة من السنغال غربًا إلى الصومال شرقًا ومن ليبيا شمالًا حتى نيجيريا جنوبًا.

هذا التمدد اقترن بانضمام جماعات محلية إفريقية إلى أيديولوجية تنظيم القاعدة الداعية لإقامة أنظمة حكم تلتزم بتطبيق صارم للشريعة الإسلامية وتقاوم النفوذ الغربي في المجتمعات الإسلامية، مثل حركة شباب المجاهدين في الصومال وجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا اللتين ما فتئتا تشنَّان هجمات مسلَّحة في دول الإقليم إضافة إلى حركة التوحيد والجهاد وجماعة أنصار الدين في مالي وبعض الجماعات المهمَّشة كالطوارق ومحاولة تأسيس نواة لخلافة إسلامية في شمال البلاد في عام 2012[1].

مصادر تمويل القاعدة كانت تأتي من مسارب ثلاثة، هي :

التجارة بالبشر (الهجرة غير الشرعية): التي قُدِّرت عائداتها السنوية بمليار دولار أميركي ظلَّت القاعدة تستولي على 50–70% منها لوحدها ولمدة عقد من الزمن حتى زاحمها تنظيم الدولة في ليبيا في السنتين الأخيرتين بسيطرته على الحلقة الأهم في المسار (الشواطئ الشمالية لليبيا)[2].

تهريب المخدرات القادمة من دول أميركا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي؛ حيث يمر 10% من الكوكايين المهرَّب إلى أوروبا عبر هذه الطريق، وتُدِرُّ متوسطًا سنويًّا يُقدَّر بمليار و328 مليون دولار أميركي يذهب منها 14% إلى تنظيم القاعدة كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم الذي يسيطر على ممرات التهريب بالمنطقة.

اختطاف رهائن غربيين والمطالبة بدفع فدية للإفراج عنهم، وقُدِّرَت عائدات اختطاف الرهائن بخمسين مليون دولار في السنة.

حيث أعلنت منظمة بحوث وتحليل الإرهاب :(TRAC) إن مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يختطفون الأوروبيين ويهرِّبون الأشخاص والسجائر والمخدرات وينفذون هجمات.

---

[1] الحسين الشيخ العلوي: **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**, مركز الجزيرة للدراسات (تاريخ النشر: 31 أغسطس/آب 2015), (تاريخ التصفح: 26 مارس 2016، الساعة 21.30):
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm

[2] الحسين الشيخ العلوي: **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات (تاريخ النشر: 31 اوت 2015), (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة 10.30):
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm

ظلّ تنظيم القاعدة، وطيلة العقد الأول للألفية، صاحب النفوذ المطلق على التنظيمات والحركات الجهادية بإفريقيا دون منازع وكوَّن فروعًا ضاربة قضَّت مضاجع الأجهزة الأمنية في دول المنطقة ونفَّذت عمليات نوعية محكمة في نيجيريا والصومال وكينيا والجزائر ومالي وموريتانيا.

وحتى ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في إفريقيا عبر البوابة الليبية، في العام 2014، كان يتبع لتنظيم القاعدة كل من:

تنظيم "جماعة أهل السنَّة للدعوة والجهاد" في نيجيريا، المعروف باسم "بوكو حرام."

القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.

أنصار الشريعة في ليبيا وتونس.

شباب المجاهدين في الصومال.

جماعة "المرابطون" بشمال مالي وجنوب ليبيا[1].

يتزعم تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب العربي" عبد المالك دروكدال الملقَّب بـ «أبو مصعب عبد الودود" وهو محكوم عليه بالإعدام في حكم أصدرته بحقه غيابيًّا محكمة الجنايات في الجزائر العاصمة، ومصنَّف أميركيًّا ضمن قائمة أهم عشرين شخصية في تنظيم "القاعدة" على المستوى العالمي[2].

جماعة "المرابطون" جماعة مسلحة تتبنَّى الفكر السلفي الجهادي وتأسست عام 2013 على إثر اندماج فصيلين من أنشط الفصائل الإسلامية المسلحة بشمالي مالي والصحراء الكبرى، هما "الملثمون" الذي يتزعمه الجزائري مختار بلمختار الملقب بـ"خالد أبو العباس" والشهير بكنيته "الأعور" وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي يتزعمها أحمد ولد العامر الملقب بأحمد التلمسي (نسبة إلى منطقة تلمسي في شمال مالي) الذي قُتل في غارة فرنسية في نهاية 2014، وخلفه في المنصب أبو الوليد الصحراوي.

وقامت القاعدة بعدَّة هجمات في الصومال ونيجيريا وكينيا حيث كان الهجوم على القنصلية الأميركية، في بنغازي 2013، أبرز عمل منها يستهدف المصالح الغربية. وهو هجوم شهد تورطًا

---

[1] «**داعش تتوغل » في إفريقيا في سباق مـع «القاعدة»**، حاص، الاتحاد الاشتراكي (تاريخ النشر: 4 أغسطس/آب 2015)، المغرب، (تاريخ التصفح: 27مارس 2016، الساعة 11.56): http://www.ailmaroc.net/ail.asp?codelangue=29&id_info=211573

[2] اسماء رسولي: **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة، 2011، ص131-135

لعناصر من مجموعة أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة وهو نفس الأمر الذي ينطبق على هجوم عين أمناس في الجزائر، في يناير/كانون الثاني 2013، وكذلك هجوم "ويست غيت" في نيروبي الذي تنحى فيه باللائمة على حركة الشباب التي يبدو أنها نفَّذته من دون أوامر من تنظيم القاعدة.

المقاربات العسكرية الغربية والجماعات الإسلامية المسلَّحة بإفريقيا

نجحت قوات الأمن الجزائرية في صدِّ ميليشيات القاعدة في داخل البلاد، فهرب مقاتلوها إلى جنوب وشمال مالي حيث وجدوا ملاذًا آمنًا لتنفيذ عملياتهم، ومن هناك تمكَّنوا من بناء تحالفات محلية، مثل: "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي يضم العديد من الخلايا المسلحة المختلفة. واستفاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من علاقاته مع جماعات مسلحة أخرى، مثل: "المرابطون" و"أنصار الدين"، وهي جماعة من طوارق مالي ظهرت في المنطقة عقب الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا. ورغم أن هذه الجماعات الثلاث تضم مجموعات إثنية مختلفة وتمثِّل أيديولوجيات متنوعة إلا أنها تتقاسم أهدافًا متشابهة وتنفِّذ عمليات مشتركة.

وتعيش مالي منذ سنوات على وقْع أزمة أمنية على خلفية الانقلاب العسكري الذي شهدته في مارس/آذار 2012؛ حيث تنازعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد مع كل من حركة التوحيد والجهاد وحليفتها حركة أنصار الدين (تتبنَّيان فكر القاعدة)، للسيطرة على الشمال قبل أن يشنَّ الجيش المالي مدعومًا بقوات فرنسية عملية عسكرية، في يناير/كانون الثاني 2013، "عملية سيرفال" عملت على استعادة معظم شمال ووسط مالي من الجماعات المسلحة.

ومعلوم أنه في أعقاب هجمات سبتمبر/أيلول المسلحة في عام 2001، دشَّنت الولايات المتحدة ما سُمِّي بشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء واستهدفت مساعدة حكومات موريتانيا ومالي وتشاد وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا والسنغال على تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب، وكذلك تعزيز التعاون بين بلدان الساحل وشركاء المغرب العربي في تونس والجزائر والمغرب في مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة والاستعانة بالاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية[1].

وبحلول عام 2002، طوَّرت الولايات المتحدة تلك الجهود بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل الإفريقي للتركيز على تأمين الحدود وتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد ثم وسَّعت المبادرة لتشمل تونس والمغرب والجزائر ونيجيريا والسنغال وبوركينا فاسو. غير أن النزاعات القائمة بين بعض دول المبادرة أعاقت التعاون الجاد في مكافحة الإرهاب خاصة الصراع بين الجزائر

[1] باخوية دريس، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

والمغرب حول الصحراء الغربية، كما ظلَّ نظام القذافي في ليبيا لسنوات طويلة مُوجِّهًا أساسيًّا لملف حركات الانفصال التي دعت إليها قبائل الطوارق وتحويل آلاف من الشبان الأفارقة إلى مرتزقة لخدمة أهداف النظام الليبي في القارة الإفريقية.

وبحلول عام 2008، أقامت الولايات المتحدة قيادة عسكرية موحَّدة للقارة الإفريقية تحت اسم "أفريكوم" ونقلت إليها مسؤوليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل الإفريقي. ونظرًا لارتباط تمدد نشاط تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي بنشاطات إجرامية لتوفير موارد مالية للتدريب والتجنيد وشنِّ الهجمات تحاول القيادة العسكرية منع طرق الأمداد ومحاربة كل الجماعات المسلحة في المنطقة.[1]

خصصت الولايات المتحدة خلال عامي 2011 و2012 اعتمادات بلغت 95 مليون دولار لفائدة مبادرة التعاون الأمني مع دول غرب إفريقيا بهدف التصدي لعمليات تهريب المخدرات في المنطقة.

تنظيم الدولة الاسلامية في الساحل

تنظيم الدولة الجيل الرابع (داعش)

مَرَّ تنظيم الدولة بمراحل أربع، هي:

مرحلة جماعة التوحيد والجهاد بقيادة أبي مصعب الزرقاوي،

تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين،

إمارة العراق الإسلامية،

وبعد ما اشتدَّ ساعِدُ التنظيم وقويت شوكته سيطر على أجزاء واسعة في العراق وسوريا في ظلِّ الانفلات الأمني وأصبح اسمه الدولة الإسلامية في العراق والشام"داعش"؛ بدأ التنظيم يجذب إليه جماعات في قارات عدَّة ومنها إفريقيا، وفى القارة السمراء فأصبح يضم "داعش" تنظيمات أعلنت ولاءها له وبايعت الخليفة أبا بكر البغدادي، منها:

تنظيم ولاية سيناء الذي كان يُسمَّى تنظيم "أنصار بيت المقدس": وتعداده الحالي لا يتجاوز خمسة آلاف عنصر، عُرف هذا التنظيم باسم "أنصار بيت المقدس" منذ عام 2011، ويتكون من عناصر فلسطينية سلفية وبدوية من أهل سيناء، وبعد أن بايع هذا التنظيم أبا بكر البغدادي سُمِّي بـ "داعش–ولاية

[1] اسماء رسولي: **مرجع سبق ذكره**، ص 158-161.

سيناء" وكان ذلك في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ولقد ارتكب تنظيم داعش –ولاية سيناء–أكثر من 50 حادثًا مسلحًا في سيناء وبعض المحافظات المصرية.[1]

داعش في ليبيا" :الجيش الإسلامي" ويتواجد التنظيم الذي يضم حوالي عشرة آلاف مقاتل في منطقتي سرت ودرنة وصبراتة ومن أشهر عمليات «داعش ليبيا» قيامه بذبح العمال الأقباط المصريين 15 فبراير/شباط 2015 والمواطنين الإثيوبيين.[2]

داعش في تونس :وينضوي تحت لواءه تنظيم يُسمَّى "عقبة بن نافع" وهو منشقٌّ عن تنظيم "القاعدة" في تونس ويضمُّ عدة مئات من الجماعات المسلحة الذين قاتل بعضهم في سوريا ثم عادوا إلى تونس ليرتكبوا مذابح مروَّعة، منها حادث جبل الشعانبي ومتحف باردو وحادث فندق أمبيريال مرحبا في سوسة وغيرها من الأعمال المسلحة التي لا تزال مستمرة.

داعش في الجزائر :وينضوي تحتها تنظيم جند الخلافة وهو بقيادة خالد أبي سلمان الذي ظلَّ حتى وقت قريب متعاوِنًا مع قيادات تنظيم القاعدة والتي من أشهرها عبد المالك دروكدال ومختار بلمختار وقوري عبد المالك وغيرهم، ولكن لا يمكن حقيقية القول بأن داعش موجودة في الجزائر فعليا نحن نتحدث عن جماعات صغيرة اعلنت الولاء لا مناص من ذكرها

داعش في المغرب :والتنظيم هنا جاء انشقاقًا عن التنظيم الأكبر "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ووفقًا لبيانات وزارة الداخلية المغربية فإنَّ 1354 مغربيًّا قد ذهبوا للقتال في سوريا، إلا أن فعالية التنظيم داخل المغرب محدودة.

داعش في مالي :تنظيم "الملثمون" المنشق عن تنظيم "المرابطون" التابع للقاعدة ويعمل في شمال مالي.[3]

---

[1] عمار علي حسن: **"داعش" في إفريقيا**، الوطن (تاريخ النشر: 19 يوليو/تموز 2015)، (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة 23.00):
http://www، elwatannews، com/news/details/772193

[2] محللون: داعش **في إفريقيا، فروعها ومبايعوها وأنصارها**، مصر العربية (تاريخ النشر: 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015)، (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة، 22.54)
http://www،masralarabia،com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-A7

[3] محلِّلون: **داعش تحاول انتزاع القيادة من القاعدة في إفريقيا**, بوابة إفريقيا الإخبارية (تاريخ النشر: 18نوفمبر/تشرين الثاني 2015), (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة 22.30):
%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

خرائط خاصة بتموقع الجماعات الجهادية في افريقيا

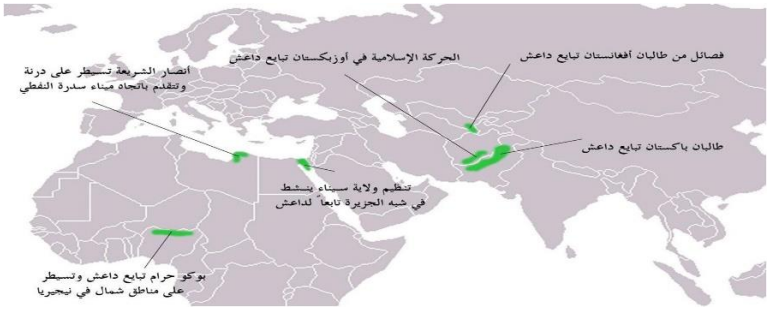

المصدر: روسيااليوم https://arabic.rt.com /.

المطلب الثاني: اليات الجزائر لمكافحة الإرهاب.

اعتبار أن الظاهرة الإرهابية ظاهرة عابرة للأوطان لا حدود ولا جنسية لها فهي تحتاج إلى آليات لمكافحتها و من بين الآليات التي تسعى الجزائر إلى تطبيقها كآلية لمكافحة ظاهرة الإرهاب نجد تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، فتعمل الجزائر جاهدة على تحسيس الرأي العام الإقليمي والدولي بضرورة تجريم دفع الفدية كألية محورية لمكافحة الإرهاب وهو ما يحسب للجزائر بشهادة الجميع في المحافل الإقليمية و الدولية، لكن مع الأسف هناك جانب آخر وهو أنه مع الأسف إلى غاية اليوم رغم وجود لائحة 19-04 للأمم المتحدة لسنة 2009 و المبادرة الجزائرية التي عرفت بمذكرة الجزائر لمنتدى مكافحة الإرهاب الشامل التي وضعت مدونة لسلوك الدول للتعامل مع عمليات اختطاف الرهائن، لايزال المجتمع الدولي وخصوصا بعض الدول الأوروبية لاتزال متحفظة لحسابات جيوسياسية ، فعلى سبيل المثال في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2004 دفعت للجماعات الإرهابية مبالغ ضخمة تقدر بحوالي 150 مليون دولار مقابل إطلاق سراح الرهائن و هذا ما يشكل بحد دافعا لإعادة تجنيد الإرهابيين من جهة و ابتزاز سياسي للكثير من الدول. ومن هنا نرى بأن دفع الفدية أصبح صناعة تتحالف فيها الجريمة

المنظمة مع الجماعات الإرهابية، ونصل إلى 150 مليون دولار منها 60 ملون دولار دفعتها فرنسا لوحدها لتحرير رهائنها فالجماعات الإرهابية ستواصل البحث عن هذه الجنسيات التي تدفع وبالتالي عمليات الاختطاف مستبعد أن تزول وعليه نتوقع تزايدها ما دامت هذه الدول لم تقتنع بعد بأهمية تجريم الفدية.

"لقد مرت استراتيجيات مكافحة الإرهاب بعدة مراحل و المجتمع الدولي خصوصا المجتمع الغربي فهو مجتمع براغماتي، فقبل ما تمسه آفة الإرهاب لم يكترث للظاهرة في الوقت الذي كانت الجزائر تنادي و تدعو إلى تكاثف الجهود من أجل محاربة الجماعات الإرهابية، أما الآن بعد كل الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها عدة عواصم مثل مدريد و لندن و باريس و واشنطن و نيويورك، بلجيكا نرى تهافت و تسابق الدول على سن القوانين واللوائح ولا يخفى على أحد التعبئة التي قام بها الفرنسيون عقب الحادثة الأخيرة لمجلة شارلي إيبدو، فاستطاع الفرنسيون تعبئة المجتمع الدولي في مسيرة من أجل شخصين قاما بضرب مجلة و متجر بينما عانت الجزائر ودفعت أكثر من 200 ألف قتيلا وما يفوق 60 مليار كخسائر للوضع الكارثي التي عاشته خلال التسعينيات من القرن الماضي دون أي حراك من المجتمع الدولي.[1]

وعليه فإن المجتمع الدولي أصدر الكثير من القوانين والآليات لمكافحة الارهاب ولكن تبقى إلى غاية اليوم المجتمع الدولي لم يتفق على تحديد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، وهذا راجع أساسا للمقاربات التي تريد الجزائر فرضها وهي الفصل بين الظاهرة الإرهابية والمقاومة والفصل بين الإرهاب والإسلام كدين حنيف لا يمكن أن يشكل تهديد للعالم.

كما أن التدخلات الخارجية كانت أمريكية أو فرنسية سواء في العراق و سوريا أو في مالي و ليبيا و هي التي أدت إلى تصعيد الظاهرة الإرهابية، بحيث انتقلنا من الجيل الثالث للأفغان العرب في العراق وسوريا وبعض الأوطان العربية إلى الجيل الرابع للظاهرة الإرهابية المتمثلة فيما يسمى بداعش التي تتركز أساسا في المناطق النفطية الحيوية، ومن هنا تظهر صعوبة محاربة الإرهاب في الوقت الذي لا تزال فيه بعض القوى الغربية تستخدم التدخل باسم الحفاظ على حقوق الإنسان والاشارة هنا إلى أن حقوق الإنسان يقتضي المحافظة على سيادة الشعوب ولا أن ندمر مؤسساتها القائمة، وخاص انه كل الآبار النفطية من بغداد إلى طرابلس كلها تدمر باسم الحفاظ على حقوق الإنسان و هذا ما يعطي ملذات آمنة للجماعات الإرهابية.

---

[1] بشكيط خالد: **دور المقاربة الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعةالجزائر03، 2011، ص 180.

على مستوى منطقة الساحل خصوصا بعد التدخل في ليبيا انعكس مباشرة على الحلقة الأضعف و هي شمال مالي و حتى شمال النيجر وموريتانيا، إذن منطقة الساحل بهذا المنظار تشكل تحديا أمنيا للأمن القومي الجزائري و كذا تحدي أمني لجنوب دول أوروبية و عليه فان الإرهاب سيتنامى أكثر في ظل غياب المؤسسات السياسية وفي غياب الحل السياسي وتسوية السلمية للنزاعات وإذا نظرنا بشكل تفاؤلي أي نتيجة حاسمة لما يجري في شمال مالي من تسوية اتفاق أو مسار الجزائر سيعطي متنفسا لتقويض الجماعات الإرهابية، لكن هذه الأخيرة ستجد ملذات في المناطق الرمادية التي تغيب فيها المؤسسات و أين تجد حكومات مركزية فاشلة لا يمكنها بسط نفوذها الأمني والسياسي والاقتصادي على ترابها.[1]

مصطفى صايج: **تغافل المجتمع الدولي على مقاربة الجزائر لتحديد مفهوم الإرهاب يعيق عملية مكافحة الظاهرة**، حوار مع الإذاعة الجزائرية، جوان 2015، (الاطلاع يوم 28مارس 2016، الساعة 12.30)،
[1] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150601/42533.html

المبحث الثاني: تعزيز القدرة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الاول: العقيدة العسكرية.

أ- المرتكزات:

تعمل الجزائر على تطوير طرق وأدوات لمواجهة الإرهاب من خلال عقيدتها الأمنية التي تقوم على جملة من المرتكزات التاريخية المتعلقة بحرب التحرير ودورها الرئيسي في وضع أسس الجيش الوطني الشعبي ويعد جيش اليوم سليل جيش التحرير فيما مضى.

من مقوماته احترام مبادئ السيادة للدول في إطار احترام مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في نوع من التكامل بينهما باحترام الشؤون الداخلية للدول وإرادة الشعوب في تحقيق مصيرها ودعم الحركات التحررية والحفاظ على أمن الحدود وأمن البلاد والعباد.[1]

تعتبر المرتكزات القاعدة الأساسية لأي جيش في العالم كل حسب خصوصيته والجزائر مثلها مثل أي جيش لديه خصوصيات منبثقة منها التاريخ، الأيديولوجيا، جيوسياسية المنطقة، ونفصلها كالاتي:

- التاريخ: وجب أثناء دخول المحتل الفرنسي إنشاء مقاومة مسلحة بدأت في شكل مقاومات شعبية من 1833إلى 1919، الى غاية ظهور تنظيم جيش وجبهة التحرير الوطني، بعد أن عمل هذا المستعمر على طمس الهوية الوطنية لدى الشعب الجزائري، وبعد أن انطلقت المقاومة في أشكال متعددة إلى أن وصلت الى جانبها العسكري المنظم كما ذكرنا سابقا، أعطت بأفكارها وشكل تنظيمها وموع عملياتها وتركيبتها أهم الروافد للمرتكزات التي تأسس عليها الجيش وسطر بها عقيدته بعد الاستقلال.[2]
- الأيديولوجيا: تنقسم الأيديولوجيا وتأثيرها على العقيدة العسكرية الجزائرية الى قسمين في الجزائر فبعد الاستقلال مباشرة رسمت الاشتراكية نهج الأيديولوجيا المتبعة ومبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية وتأثرها بالاتحاد السوفياتي في عقيدته الثقيلة لفترة تقارب الثلاث عقود كاملة ومن حيث الأهداف مناصرة الشعوب في تحقيق مصيرها ومساندة القضية الفلسطينية وهذا ما ترجم في الحروب العربية الإسرائيلية 1967 و1973 عسكريا وكذا في السياسة الخارجية الجزائرية، كما أن تلك الفترة شهدت استعانة بالجيش في التنمية وتطوير الجزائر وهذا ما حدث في السد

---

[1] صالح زياني: **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة، 2010، ص 290.

[2] صالح زياني: **نفس المرجع**، ص 291.

الأخضر وكذا القرى الريفية وطريق الوحدة الافريقية وغيرها من المشاريع الأخرى ولكن بعد التحولات الكبرى التي شهدتها المنظومة الدولية مع نهاية الثمانينيات غيرت من الأيديولوجيا التي ظلت مصدرا للعقيدة العسكرية الجزائرية لفترة طويلة وبعد التحولات العميقة التي شهدتها الجزائر ويمكن أن توصف بالعميقة وضعت أمنها القومي على المحك منها الاقتصادية في ظل تفاقم المديونية وكذا سياسية أمنية بظهور الجماعات المسلحة. كل هذه المؤشرات غيرت الأيديولوجيا نحو النهج الليبرالي وكان للوصول للحول المرجوة لكل التطورات التي شهدتها الجزائر في تلك المرحلة كالحفاظ على الامن القومي وتقوية الاقتصاد الوطني وبدأ مسيرة جديدة نحو إيديولوجية مغايرة قائمة الى يومنا هذا.[1]

- الجغرافيا: تعد المنطقة الجغرافية للجزائر في إطار تعدد فضاءاتها السياسية وكذا كبر المساحة كدولة عملاقة من حيث المساحة التي تزيد عن مليوني كلم² تحديا كبيرا للجيش للحفاظ على أمن البلاد وتأمين الحدود البرية والبحرية من خطر الجماعات المسلحة والتهديدات اللاتماثلية ككل.

ب- عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية

مما سبق ذكره في المرتكزات سنحدد عناصر العقيدة في عنصرين أساسيين:

1- تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني، وتتضمن هذه الوحدة (نتجاوز وحدة التراب وسلامته الإقليم البري ونصل به الى الإقليمين الجوي والبحري) بانتهاج سياسيات دفاعية لحمايته وعدم استعمال القوة العسكرية من اجل العنف وخرق مبادئ السياسة الخارجية انطلاقا من احترامها.[2]

2- تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والدفاع وترقيتها، مع الإشارة الى تصديق الجزائر إلى مجموعة من الاتفاقيات في إطار ميثاق الاتحاد الافريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك بتاريخ 06 يونيو 2007، الذي من بين ما ينص عليه أن أي تهديد أو اعتداء لدولة ما في الاتحاد هو اعتداء على جميع الدول المكونة للاتحاد، وفي نفس السياق أولت السلطات الجزائرية أهمية بالغة لعمليات التنسيق العسكري والاستخباراتي مع دول الساحل، حيث تَدْعَم الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، كما أبدت التزاما بمسار نواقشط الذي تأسس سنة 2013، باعتباره آلية جديدة للأمن الإقليمي في المنطقة، ويجتمع هذا المسار

[1] منصور لخضاري: **الساسة الأمنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 128.
[2] منصور لخضاري: **نفس المرجع**، ص128.

دوريا على مستوى رؤساء مصالح الاستعلامات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل الصحراوي. وتصبّ كل هذه الجهود في إطار تبادل المعلومات والخبرات، من أجل الرّفع من وتيرة التعاون الأمني والعسكري لمجابهة التهديدات الأمنية المشتركة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح...الخ.[1]

المطلب الثاني: احترافية المؤسسة العسكرية.

إن المؤسسة العسكرية الجزائرية اتخذت استراتيجية عامة من اجل تحقيق مشروع الاحترافية والعمل على تطوير الجيش الجزائري تماشياً والمتطلبات الدولية، خاصة أن جيوشاً على المستوى العالمي أصبحت تتشكل من وحدات قتالية محترفة أو ضمن العمل المحترف أو المهنة بهدف الوصول إلى نوعية في المستوى. إن ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية أضحت حتمية تفرضها الأوضاع الجديدة والتي كشفت عن اختفاء التهديدات الكلاسيكية وبروز أشكال جديدة من التهديدات مثل الإرهاب الجريمة المنظمة والمخدرات.

أولا: حياد مؤسسة العسكرية في مجال السياسي بداية الاحترافية :إن دستور الجزائري لسنة 1963 كان يمنح للمؤسسة العسكرية حق التدخل في الجانب السياسي وكذلك في دستور1976

لذلك فإن مشروع الاحترافية في الجيش الجزائري بدأ من خلال التصريح الذي أدلي به الفريق العماري لمجلة الجيش بقوله أن المؤسسة العسكرية ليست لها صلاحية صناعة الرؤساء وأن الجيش الوطني الشعبي خارج المنافسة الانتخابية أي أنه ليس له مترشح وأنه ليس ضد أي مترشح ويفسر ذلك أن المؤسسة العسكرية لم تعد تتدخل في المجالات السياسية وكانت هذه النقطة هي بداية الجيش الجزائري في الدخول في عالم الاحترافية خاصة أن دستور الجزائر منذ 1998لم يعطي أي دور للجيش في المجال السياسي، وعدم تدخل الجيش في المجال السياسي يمكنه من العمل على احترافية ، وتؤكد ذلك فعلا من خلال حياد المؤسسة العسكرية في الانتخابات الرئاسية وإلغاء الانتخابات داخل الثكنات العسكرية وبالتالي أصبح المستخدم العسكري يصوت كباقي مستخدمي الأسلاك الأخرى وتدعم هذا بموجب التعليمة الصادرة من قيادة أركان الجيش الشعبي الوطني تخص تعامل موظفي الجيش والأمن والدرك وأعوان الحرس البلدي والمتعاملين في إطار الدفاع الذاتي تلزمه بالحياد التام في التعامل مع أجواء الانتخابات الرئاسية وحركة التصويت ،فبعد مساهمة الجيش الفعالة في إعادة البناء وتنمية البلاد غداة الاستقلال، شاركت المؤسسة العسكرية خلال التسعينات بشكل فعال طبقا لمهامها الدستورية في الحفاظ على وحدة

[1] **مجلة الجيش**، عدد 618، مؤسسة المنشورات العسكرية، مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، جانفي 2015، ص 24

التراب الوطني وإحلال الأمن والاستقرار، وبعد هذه المهمة يتفرغ الجيش الشعبي الوطني لمهامه المتعلقة بالأمن والدفاع.

- أولا منع مستخدمي الجيش من نشاط سياسي

ومن أجل ذلك نص القانون الأساسي للجيش في المادة رقم 29 بمنع العسكري بالانخراط حزب سياسي أو جمعية أو جماعة ذات طابع نقابي أو ديني.

وأضافت المادة رقم 30 لا يمكن العسكري أن يرشح نفسه لأية وظيفة عمومية انتخابية.

بل المشرع شمل منع الممارسة السياسية حني بالنسبة للمدعوين للخدمة الوطنية أو الاحتياط أي بمعني منخرطين قبل التجنيد وحتى الشبهين بالعسكريين.

ثانيا: انفتاح ولاتصال يقربان الجيش من مواطن

بادرت المؤسسة العسكرية بالانفتاح من خلال المصالحة الوطنية وتقوية الروابط بين الجيش والشعب وإشراك المجتمع المدني في مجال الدفاع وتسيير الأزمات من خلال الاتصال المتماسك ومن أجل ذلك برمجت عدة أبواب مفتوحة على مختلف المدارس العسكرية وفي كل التراب الوطني بل أصبحت المؤسسة العسكرية وجهت الباحثين الجزائريين وانفتحت المؤسسة العسكرية على الطلبة الجامعات ومؤسسات الحركة الجمعوية، إلى جانب تشبيب المستمر للإطارات الجيش الشعبي الوطني وجود رغبة وإرادة سياسية في تغيير الطاقم الأساسي لمؤسسة الجيش حيث ترقي ضباط لم يشاركوا في الحرب التحريرية إلى رتبة عمداء لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة وتقلدوا مناصب قيادية بل ظهر العنصر النسوي في المؤسسة العسكرية أين تقلدت لأول مرة امرأة رتبة جنرال على المستوى العربي والإفريقي.[1]

-قانون أساسي للجيش الشعبي الوطني:

ودعما لمشروع الاحترافية أصدر القانون الأساسي للجيش الجزائري والذي يعزز الاحترافية خاصة أن قانون الجيش لم يغير منذ تاريخ 1969 فكان لزاما وجود تعديلات مختلفة تتماشي والتطورات الأخيرة لذالك جاء قانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين أمر رقم 06-02 مؤرخ 28فبراير 2006 ومن خلال 149 مادة ضبطت كل المسار المهني للمستخدم العسكري وحدد من خلاله واجبات أفراد المؤسسة العسكرية.

-1•تحديد السن القانوني للتقاعد:

---

[1] وردة رزاق لقرع: **تقييم استراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع متطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة**، مذكرة ماستر، علوم سياسية، جامعة ورقلة، 2015، ص 49-51.

-2تكنلوجيا في الجيش الشعبي الوطني

-3تركيبة البشرية للجيش الشعبي الوطني

-4تحويل مؤسسات العسكرية إلى قطاع صناعي

-5تكوين في المؤسسة العسكرية

ثالثا: التعاون العسكري مع الجيوش العالمية

وفي إطار التعاون العسكري أقامت الجزائر شراكة ثنائية متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الدعم التقني وإعداد برنامج لتكوين الضباط جزائريين والاستفادة من قدرات الجيوش العصرية لدعم برنامج الاحترافية وتقتضي الاستراتيجية التي وضعتها كتابة الدولة للدفاع الأمريكية بتكوين وتأهيل وتدريب فرق عسكرية وقوات 5 دول افريقية رئيسية هي المغرب والجزائر وتونس عن المنطق الشمالية ،إلى جانب السنغال ونيجريا عن إفريقيا عن إفريقيا جنوب الصحراء ، ودعما لمسار الاحترافية اهتمت المؤسسة العسكرية بالمنظومة التربوية العسكرية مع تحديث الوسائل البيداغوجية، ويعتبر التجنيد مرحلة أساسية في حيازة الموارد البشرية ومنه إن نجاح عملية عصرنة واحترافية الجيش يتوقف على نجاح مرحلة التجنيد وهنا لابد من انتقاء المترشحين يعني تجنيد مدروس للكفاءات وإعطاء الأهمية اللازمة لنوعية التكوين والمكونين كما أن التجنيد يرتبط كما وكيفا مباشرة بالمجهودات المبذولة لسيرها في أحسن الظروف على الصعيد المالي والتنظيمي[1]. وتتيح احترافية الجيش الوطني الشعبي للشباب الجزائري الحامل للشاهدات فرصا للتكوين داخل الوحدات عصرية مدعمة بأحدث التكنولوجيات ، وتعتبر الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال الأكثر صرامة في مجال التجنيد مع توفير تكوين نوعي ، كما أنشئت مدرسة أشبال الأمة المتخصصة في تكوين النخبة .

رابعا: الجيش الجزائري يرفض تسابق مدمر نحو التسلح

إن الجيش التكنولوجي يستعدي الحصول على تجهيزات لعصرن وتعزيز القدرات ونعني بذلك تقليص العدد لكن أحسن تجهيز الجيش بمعدات عصرية حتى يواكب التطورات الجديدة ، لأن احترافية الجيش تتميز بتقليص تعداد الجيوش ، وبالتالي لا يمكن اعتبار الجيش في كتلة معزولة ومنفردة مهما كانت

[1] وردة رزاق لقرع: **مرجع سبق ذكره**، ص 52-55.

نسبة استقلاليتها في تدخل في علاقات تبعا لأوضاع مختلفة مع المحيط الاجتماعي والسياسي وبالتالي يحظى الجيش بعلاقات جديدة مع المجتمع لأن المجتمع العسكري يتميز بالتجديد الدائم ذلك لأن الرجال والنساء الذين ينتمون اليه سيعودون حتما إلى الوسط المدني بعد مسار مهني طويل.
إن الخبرة التي اكتسبها الجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الإرهاب خلال الأزمة الأمنية هي اليوم محل تقدير المجتمع الدولي وتعتبر مرجعية في مكافحة الإرهاب لذا لابد أن تكون احترافية الجيش مجال بحث لكل البحثين في مختلف المجالات العلمية المختلفة[1].

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعمق الاستراتيجي الجزائري.

المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي الخطي بالنسبة للعمق الاستراتيجي.

يعد هذا السيناريو مرجح للبقاء أي أن تبقى الأمور على ما هي عليه لسنوات قادمة والحل لا يمكن أن يأتي بسهولة، من خلال هذا التوجه أيضا تبقى الجزائر في حالة تأهب قصوى على الحدود لأن بقاء الوضع الراهن لا يخدم الجزائر ويترك عمقها الاستراتيجي وخاصة المنطقة الامنة مهددة من طرف الجماعات العابرة للحدود ويهدد هذا الأمن الاقتصادي والمتمثل بالمنشأت النفطية وكذا الحدود البرية الجنوبية وهذا يضعف الجيش الجزائري بتعدد انتشاره على حساب الرقعة الجغرافية الكبيرة.

ينطلق هذا السيناريو من خلال معطيات افرزها الواقع وكذا السياسات المتبنات من طرف الجزائر فحسب كل المعطيات السابقة التي درسنا من خلالها تونس وليبيا ومالي نجد الوضع الراهن سيبقى كما هو ويكون كالتالي:

- بقاء المبادئ ثابتة بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية في التعامل مع الأزمات.
- التوافق في لبيبا أمر صعب حتى بعد حدوث حكومة التوافق وهذا بناء على أن الأزمة ليست في الحكومة وإنما أزمة بناء دولة.
- الحل في ليبيا ليس في يد الليبيين أنفسهم وإنما في يد الأطراف الدولية بما أنه نزاع داخلي كبير.
- حدوث التوافق مرهون بدخول جميع مكونات وأطراف المجتمع الليبي من أصغر مكون الى أكبرها.
- ليبيا تمثل ملعب جيواستراتيجي للقوى الكبرى والوضع الراهن أفضل لهم.
- في إطار الفوضى الخلاقة من الصعب الإبقاء على التوافق لان الفوضى تبني الفوضى.

[1] **مجلة الجيش:** العدد 618، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، جانفي 2015، ص 10.

- تقديم المساعدات المالية للحكومة المالية.
- إعادة تجهيز الجيش المالي.
- بقاء الانتشار العسكري الجزائري على الحدود.
- مواصلة الجيش الجزائري محاربة فلول الإرهاب.

ان الجزائر ستبقى في إطار السيناريو المرجعي بالنسبة لليبيا أي ان تكثف من دورها في إيجاد حل سياسي لوضع نوع من الثقة للتحقيق الاستقرار النسبي في المنطقة مع الاعتماد على الثقة التي حصلتها الجزائر على لسان الليبيين في حكومة الوفاق بان الجزائر ليست لها أطماع في ليبيا مع محاولة تقريب وجهات النظر الإقليمية خاصة الجزائرية المصرية لوضع مقاربة مشتركة مع ابعاد التدخلات الأجنبية بإقناع الأطراف الدولية فرنسا – الوليات المتحدة الامريكية – روسيا بذلك.

نجد أنه من الصعب الوصول الى توافق بناءً على الوجود الكبير للجماعات المسلحة او ما يسمى بالميليشيات وخروجها من اللعبة في ليبيا بطريقة سهلة امر مستبعد بسبب طموحها للوصول الى السلطة لذلك بقاء الوضع الراهن هو المرجح مع محاولة تخفيف الأضرار والبقاء في دعم الحل السياسي لأنه الأنسب للجزائر ويبعدها من مستنقع أفغاني في ليبيا.

اما فيما يخص الجانب المالي فالجزائر ستحاول الحفاظ على الوضع الراهن خاصة وأن التدخل الفرنسي للحفاظ على مصالحه في المنطقة ساعد الجزائر كثيرا في البقاء على الشريط الحدودي وعدم التدخل في مالي عسكريا هذا كله أيضا من خلال تدعيم الجزائر مالي اقتصاديا اما بمسح الديون أو مساعدات مالية، وكذا تسليح الجيش المالي وإعادة تجهيزه. [1]

الوضع في مالي سيبقى كما هو على الأقل في الخمس السنوات القادمة لأنه في مثل هذا النوع من النزاعات العنيدة يصعب الوصول الى حل يرضي جميع الأطراف ويكون سياسيا لذا فالأشواط المتقدمة التي لعبتها الدبلوماسية الجزائرية في مالي من خلال الوساطة يجب أن تعززها للإبقاء على هدوء المنطقة الجنوبية وربح الحكومة المالية لتكون الى جانب الجزائر.

أما فيما يخص الحدود الغربية والجنوبية الغربية فكما قدمنا السيناريوهات المستقبلية في الفصل الثاني ستبقى الأوضاع كما هي مع المملكة المغربية مع استبعاد دخول الطرفين في اشتباك مسلح. واما الوضع في الصحراء الغربية سيبقى وضع الستاتيكو هو القائم في المرحلة المقبلة.

[1] بلعشي بلقاسم: **الازمة الليبية وتأثيراتها على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الافريقي**، مذكرة ماستر علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015، ص 102.

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي

بعد الوساطة التي قامت بها الجزائر في الأزمة الليبية وقبلها في الأزمة المالية سنة 2013 وكذا الثقة التي أخذتها على المستوى الدولي والإقليمي، ومعرفة القوى الإقليمية والدولية أن الحل السياسي هو الأنسب للخروج من الأزمات الامنية وكذا دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في المنطقة الذي يعول عليه من كل الأطراف المتضررة. من خلال الاتفاق الذي حدث في ليبيا ونشأة حكومة الوفاق الوطني وديمومتها سيفرض نوع من الاستقرار السياسي في ليبيا مما سينعكس إيجابا على الجزائر وحدودها وكذا مع مساعدة جزائرية في الجانب الاقتصادي بالدعم المالي والمساعدات وكذا الدعم المؤسساتي بإنشاء مؤسسات قانونية وإعادة المساعدة في تأطير الجيش الليبي لمواجهة التهديدات اللاتماثلية.

الاستقرار السياسي النسبي في الحكومة المالية بالرغم من الولاء الفرنسي لها إلا أن هذا الاستقرار يساعد الجزائر أكثر في الحفاظ على الأمن في المنطقة ويحافظ على أمن العمق الاستراتيجي الجزائري.

أما فيما يخص الجماعات المسلحة فيبقى العمل المسلح والشق العسكري بتقوية قدرات الجيش الجزائري وتطوير قدرته في مواجهة التهديدات اللاتماثلية مع توجيه العقيدة العسكرية اتجاه هذا الهدف سيجعل التحكم نوعا ما في التهديدات اللاتماثلية امرا ممكنا خاصة وأن كل الجيوش في المنطقة موجهة للحروب الكلاسيكية خاصة. [1]

من الصعب حصول هذا السيناريو على ارض الواقع لأن هنالك اهداف جيو–اقتصادية في المنطقة وجيو–استراتيجية لصالح القوى الكبرى لا يمكن اغفالها كما أننا على اعقاب الانتخابات الفرنسية في2017، وعودتنا فرنسا بتدخلات خارجية قبل كل رئاسيات مما سيخلق اضطراب جديد في المنطقة ويصعب الحل التفاؤلي.

كما أنه من خلال السيناريو التفاؤلي يمكن للمشكل الصحراء الغربية أن يحل خاصة في ظل حرص الأمم المتحدة بعد زيارة بان كي مون الأخيرة ووصف الوضع بالاحتلال المغربي للصحراء أنه يدعم الاستفتاء ويمكن القول انه في الخمس سنوات القادمة ستحرص هيئة الأمم ومجلس الأمن وكذا الجزائر في تفعيل هذا الحق والوصول الى استقلال الصحراء الغربية.

---

[1] ادريس عطية: **الارهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الاول، الجزائر، 2014، ص85.

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي

في هذه المرحلة الحساسة سيتعاظم دور الجماعات المسلحة مع وجود تنظيمات جديدة تهدد أمن الجزائر فالجماعات العابرة للحدود الموجودة في ليبيا ستطور وجودها في الدول الافريقية الأخرى مثل مالي خاصة والنيجر بغية إيجاد دعم لوجيستي لها مع العلم أن الجماعات أخرى تبقى شاغلة مثل القاعدة وبوكوحرام وأنصار الشريعة.

الجزائر من خلال سباق نحو التسلح الذي تنتهجه وبعث العقيدة العسكرية الجزائرية نحو الحروب اللاتماثلية تنبئنا باستمرار التأهب على الحدود واستنفار الجيش على الحدود واشتداد قوة الجماعات المسلحة خاصة في ظل توفر الأسلحة والعتاد في ليبيا مما سيخلق نشاط إرهابي مكثف على الحدود تحت اسم تنظيم الدولة في ليبيا وكما قلنا الجماعات القديمة القاعدة في المغرب الإسلامي على راسهم.

ان الجزائر في إطار موجة الربيع العربي وبقائها الجمهورية الوحيدة ستتحول الأنظار اليها لضرب استقرارها وتفعيل خطط ما يسمى الحراك العربي داخل الجزائر خاصة في ظل التدهور الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر مع انخفاض أسعار البترول وزيادة القدرة المعيشية والبحث عن الشرعية للنظام السياسي كلها عوامل يمكنها أن تأجج الوضع الداخلي وتبعثه للانفجار وهذا ما سيدفع المنتظم للزوال فلن يكون بمقدوره اللعب على عدة جبهات داخلية وخارجية.[1]

كما أن الجزائر من خلال السباق نحو التسلح تعي جيدا أنها مقبلة على حرب اما مواصلة الحرب على الإرهاب وهذا أمر لا مفر منه، أو عند حدوث تحول أو حراك داخلي يقلب عليها القوى الإقليمية في سيناريو شبيه بسوريا سيتعين عليها تعزيز قواتها لمواجهة أي تهديد محتمل.[2]

في ظل تواتر الاحداث في المنطقة سيكون السيناريو الخطي والتشاؤمي الأقرب الى التحقيق في أرض الواقع بناء على المعطيات المقدمة، أما من وجهة نظرنا من خلال ما قدم فنرى السيناريو التشاؤمي الأقرب الى التحقيق.

---

[1] حبشي مسعود: **المقاربة الجزائرية في التعامل مع الالتزامات الدولية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص75.

[2] حبشي مسعود: **مرجع سبق ذكره**، ص77.

خاتمة الفصل

في إطار الحروب اللاتماثلية والتهديدات الأمنية التي تشهدها الجزائر وجب عليها تغيير عقيدتها الأمنية من الحروب الكلاسيكية وعدو افتراضي هو المغرب إلى الجماعات المسلحة أو ما يسمى كما قلنا سابقا التهديدات اللاتماثلية التي تعصف بأمن الجزائر وبقائها وهذا يكون بإدراج عقيدة أمنية مبنية على هذا الأساس تنطلق من كيفية تكوين البشري إزاء هذه التهديدات وكذا نوعية الأسلحة التي توائم وطبيعة التهديدات اللاتماثلية.

تلعب الجزائر من خلال دبلوماسيتها الصامتة والتي تتركز على الحل السياسي دورا هاما في الحفاظ على الأمن والاستقرار للمنتظم ككل ووجب عليها أن تكثف هذا الدور لان أي تدخل عسكري في المنطقة سيزيد الطين بعد التدخل الفرنسي في مالي سابقا والحملة الأطلسية ضد ليبيا. أي أن التدخلات المستقبلية سواء لفرنسا أو الوليات المتحدة أو روسيا في ليبيا ستقضى على الحلول السلمية في المنطقة وهذا ما لا يجب أن يحدث بإقناع كل الأطراف بضرورة تبني المقاربة الجزائرية في الوصول الى حلول ترضي كل الأطراف ان صح التعبير.

العمق الجزائري من خلال ما قدمناه استشرفنا له ثلاث سيناريوهات حسب الواقع المعاش وطبيعة سير الأزمات المختلفة فقدرنا السيناريو الخطي الاتجاهي وبقاء الوضع القائم على ما هو عليه لمدة خمس سنوات اللاحقة سواء في أزمات بناء الدولة أو فيما يخص الجماعات المسلحة، مع تقديمنا لسيناريو تفاؤلي بتحسن الأوضاع لكن حسب الدراسة التي قمنا بها وعلى حسب وجهة نظرنا نرى أن السيناريو التشاؤمي هو الأقرب للتحقيق لعدة أسباب موضوعية منها وتيرة التي أخذها الجيش في السباق نحو التسلح وصفقته الأخيرة بروسيا يوم 24-04-2016 تبرز ذلك بشدة وما حملته من طائرات ومضادات للطائرات ومنظومات دفاعية وامتلاكها لأكبر تشكيلة لطائرات SU خارج روسيا والوحيدة أيضا خارج روسيا تنبئنا بالإضافة الى الوضع الاقتصادي الحرج وتربص الأعداء بالجزائر ومحاولة إدخالها في موجة الربيع العربي أو الحراك العربي أن سيناريو التشاؤمي هو الأقرب للتحقيق.

يعد تأمين العمق الاستراتيجي الجزائري الهدف الأساسي للمنتظم السياسي الجزائري. لكن تأمينه لا يمكن أن يكون فقط بالعمل في جهة واحدة على حساب جهة أخرى، أي بمعنى هو تكامل بين الداخل والخارج ومن خلال معادلة القوة التي قدمناها يتلخص هذا التكامل لأنه من غير الممكن الحديث عن دور يليق بمكانة الجزائر ويحقق أهدافها الخارجية بدقة وبأقل تكلفة ممكنة والأوضاع الداخلية سيئة لذا الأوضاع داخلية هي مرآة عاكسة للسياسة الخارجية. والأمثلة كثيرة في العالم العربي أو بالأحرى في الحيز الجغرافي الموجود فيه الجزائر ففي شمال افريقيا نجد مصر تراجع دورها الخارجي بسبب الضعف الذي تشهده من الداخل... والأمثلة كثيرة.

كما قلنا سابقا من خلال معادلة القوة والتي تمزج بين تقوية الداخل من خلال تغير النظرة الاقتصادية ووضع خطط استراتيجية طويلة المدى للخروج من التبعية البترولية والاعتماد على قطاعات أخرى يحركون عجلة التنمية في البلاد وركزنا على قطاعين مهمين الزراعة القوة الخضراء وكذا الطاقات المتجددة التي تعتبر مستقبل الطاقة في الجزائر وهذا ما يعطيها خيارات جديدة لفرض نفسها في المنظومة الاقتصادية الدولية. وتؤسس لنوع من العدالة الاجتماعية من خلال إيجاد حل للبطالة والقدرة الشرائية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وهذا كله بوضع كما قلنا استراتيجيات بعيدة المدة تكون مبنية على قطاعات غير نفطية.

كما أن الدول التي تحترم نفسها في إطار وضع استراتيجيات يجب أن تمتلك شيئين مهمين الذهنية الاستراتيجية والتي أساسها المجتمع الجزائري بجميع مكوناته واعتزازه ومشاركته في بناء وطنه وكذا تخطيط استراتيجي يكون عن طريق مخططين متخصصين كل في مجاله أي نعتمد على للتخصص في المجالات حتى نكون أكثر دقة وأكثر نجاح ونجاعة.

إن وجود استقرار داخلي في القاعدة الاجتماعية أي وجود رضا شعبي على دور المنتظم السياسي ويساعد هذا المجتمع في خلق مجتمع غير استهلاكي بناء سيمكن الدولة من التوجه للسياسة الخارجية بنوع من الاطمئنان والثقة تمكنها من تسطير أهداف استراتيجية على حسب قوة البلد.

الجزائر تحتاج لكل ما سبق حتى تكون لها أكثر قدرة على النجاح وعدم دخول المنتظم في صراع مع جبهات متعددة تضعفه وتنهك قواه مما تدفعه للزوال وهذا ما لا يراد حدوثه.

عندما نتكلم على تامين العمق الاستراتيجي الجزائري في هاته الدراسة نتكلم بالدرجة الأولى على تأمين المنطقة الأمنة وهي التي تعرف بالحدود البرية والبحرية وكذا الجوية للدولة الجزائرية من خلال هاته الدراسة ركزنا على الحدود الأمنة من خلال مجموعة دول تعيش أزمات مختلفة ومتنوعة إما أزمات

بناء دولة كما هو الحال في ليبيا ومالي وبدرجة أقل تونس بعد الحراك بما أنها أفضل حال منهم وكذا تهديدات اللاتماثلية من جريمة منظمة وهجرة غير شرعية وجماعات إرهابية تهدد أمن الجزائر.

نتائج:

كان لزاما على الجزائر أن تنتهج مقاربات سياسية وأمنية للوصول للهدف الأساسي هو تأمين العمق. فركزنا على هاته المقاربات في شكل أولويات السياسة الخارجية الجزائرية في مناطق تماس حدودية أو كما تعرف بالمنطقة الأمنة، بتقديم سيناريوهات استبعدنا من خلالها دخول الجزائر والمغرب في حرب أو اشتباك إقليمي بينهما. مع الحرص على وصول الصحراء الغربية لأخذ استقلالها لكن حسب دراستنا قيمنا أن وضع الستاتيكو أو بقاء الوضع الراهن هو المرجح على الأقل في السنوات القريبة المقبلة.

أما سيناريو مالي فقدرنا بقاء الوضع الراهن خاصة بعد التدخل الفرنسي في المنطقة وولاء الحكومة المالية لباريس أكثر من الجزائر لكن استقرار الحكومة سيشكل الأثر الإيجابي للجزائر ليبقى دعم المالي والمشاركة في تجهيز الجيش المالي لمواجهة الحركات الجهادية أحسن حل بالنسبة للجزائر.

في ليبيا الوضع مختلف فحتى مع بقاء الحكومة الجديدة حكومة الوفاق الوطني يبقى إرساء حل سياسي يخدم جميع الأطراف أمر مستبعد في ظل أن الجماعات المسلحة كلها لها أطراف دولية تدعمها سواء تركيا والإمارات بالنسبة للإسلاميين والكتلة الغربية للطرف الأخر ونجد أيضا روسيا في الخط. وأن كل هاته الأطراف تسعى للسلطة لذلك يبقى الحل في يد القوى الإقليمية لكن يجب على الجزائر التحرك لمنع أي تدخل عسكري في ليبيا في السنوات القليلة القادمة خاصة من طرف فرنسا أو الوليات المتحدة الأمريكية لأنهما عودتانا بالتدخلات قبل الانتخابات الرئاسية.

يجب على الجزائر أن تقرأ أهداف كل طرف حتى تبني مقاربة سياسية تسمح ببناء الدولة في ليبيا مما يترك نوع من الاستقرار خاصة وأن مرحلة البناء طويلة ولن تكون بتلك السهولة المتصورة.

أما فيما يخص الجماعات الجهادية المسلحة في المنطقة والتي تحيط بالجزائر كقوس من الجماعات بدأ من جبل شعانبي وليبيا ومالي بعدد معتبر من الجماعات القاعدة في المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة وتنظيم الدولة في ليبيا وغيرها. وجب على الجزائر إعادة تغيير عقيدتها العسكرية من الحروب الكلاسيكية إلى الحروب اللاتماثلية. وهذا عن طريق رسم أهداف وضع استراتيجيات جديدة للمنطقة ثم في الأخير توضع العقيدة الجديدة التي تغير من طريقة التعامل مع الجنود إما بإضافة وحدات جديدة خاصة بهذا النوع من الحروب بطرق تدريب تلائم هذا النوع من الحروب. وكذا نوع الأسلحة التي تستعمل

في هذا الحروب فمثلا المروحيات الهجومية أثبتت نجتحها أكثر من الطائرات النفاثة في المجال الجوي وكذا المنظومات الدفاعية التي أكثر فعالية التي يراها الخبراء العسكريين لمواجهة التهديدات.

لقد استشرفنا للعمق الاستراتيجي ثلاث سيناريوهات إما استمرار الوضع الراهن أو تحسن الأوضاع في المنطقة كتفاؤل وهو ما تريده الجزائر مع سيناريو أخير تسلبي تشاؤمي وهو ما رجحناه لعدة أسباب موضوعية رأيناها وشرحناها في الفصل الثالث من خلال البحث ونختصرها فيما يلي أولا الوضع الداخلي المتأزم بسبب الوضع الاقتصادي الحرج التي تعيشه الجزائر زائد أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام مما قد يولد انفجار شعبي. ثانيا أنه يمكن للأطراف الخارجية أن تستفيد من الوضع لإلحاق الحراك الشعبي أو ما يسمى بالربيع العربي بما أن الجزائر أخر الجمهوريات العربية المتبقات من موجة الربيع العربي. ثالثا من خلال السباق نحو التسلخ الذي تقوم به بصورة متكررة وكبيرة يوحي بأن الجزائر لا تتسلح من أجل مواجهة الإرهاب وإنما حرب أخرى وطبيعة الأسلحة تقر بذلك.

في الأخير نقول انه حتى مع السيناريو التشاؤمي الذي وضعناه إلا أن استعمال معادلة القوة أو حتى إضافة لها متغيرات جديدة ستمكن الجزائر من تفادي أمور أسوء ربما تكون عواقبها وخيمة ليس فقط على المنتظم وإنما على الجزائر ككل.

أ- **الأشكال**

الخريطة السياسية للجزائر ص 15.

الخريطة السياسية للمغرب العربي الكبير ص19.

خريطة: توضح انتشار الطوارق في منطقة الساحل ص 44.

خريطة توضح طريق الهجرة الغير شرعية في الجزائر ص47.

خريطة تظهر طريق الدولي للهجرة غير الشرعية مرورا بالجزائر ص48.

خريطة تظهر مناطق تواجد تنظيم القاعدة في منطقة الساحل ص87.

خرائط خاصة بتموقع الجماعات الجهادية في افريقيا ص94.

ب-**الجداول**

جدول يوضح عدد المشاريع المسجلة في قطاع الفلاحة ص 37.

كتـــــب:

بالعربية

- الاخضر عمر دهيمي: **التجارب العربية لمكافخة الهجرة غير الشرعية-دراسة حالة الجزائر-** ، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودية ،2010.
- أحمد داوود أغلوا: **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2011.
- اسماعيل صبري مقلد: **نظرية السياسة الدولية**، معهد الكويت جامعة الكويت، الكويت، 1986.
- إسماعيل معراف: **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة**، دار الهومة للنشر، الجزائر،2010.
- بوبوش محمد: **قضية الصحراء الغربية ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت،2008.
- توفيق المديني: **اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتاجيل**، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2006.
- جاد محمد طه: **اتحاد المغرب العربي (الوحدة التاريخية والجغرافية)**، ط1، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات،2001.
- جلين بلمر، كليفنتون مورجان: **نظرية السياسة الخارجية**، تر: عبد السلام علي نوير، النشر العلمي والطابع لجامعة الملك سعود، الرياض، 2010.
- جلال يحيى وآخرون: "**مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية**"، دار المعارف، القاهرة، 1981.
- جهاد عودة: **الإطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الأفريقية، القاهرة، 1987.
- حريز هشام: **دور انتاج الطاقات المتجددة في اعادة هيكلة سوق الاقتصاد**، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2014.
- حسين خليل-عبيد حسين: **التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الامن القومي**، منشورات دار حلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
- خالد عبيدات: **ادارة المرحلة الانتقالية لما بعد الثورات العربية**، مركز الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

- خيري عمر: **ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع العسكري**، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، أفريل2014.
- سعيد بوالشعير: **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،النظام السياسي الجزائري**، الجزء الثالث، الديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- سلمان البدور: **العالم الثالث الهوية والحضارة**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن،2011.
- سيد أحمد قوجيلي: **الدراسات الأمنية النقدية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2014.
- صالح بلحاج: **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، ط2، الجزائر، جوان2012.
- صلاح الدين حافظ: **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، 1981.
- على الشامي: **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي**، بيروت، ط1، 1980.
- عزمي بشارة: **الثورة التونسية المجيدة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
- فليب فارج: **الهجرة المتوسطية تقرير 2005، حالة الجزائر**، ترجمة: انور مغيث وشريف يونس، المفوضية الاوروبية برنامج ميدا، معهد الجامعة الاوروبية، بروكسل،2007.
- كمال عبد اللطيف: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
- محمد بوعشة: **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة النزاع الإثيوبي–الإيريتري**، دار الجيل، الجزائر، 2004.
- محمد رياض: **الأصول العمة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
- محمد الجزايرلي: **محاضرات في جغرافية الوطن العربي**، دار النشر مكتبة مشالي، المنصورة، بغداد،2009.
- محمد علي ابو حسين: **التخطيط الاستراتيجي القومي**، مجموعة النيل القومية، القاهرة، 2009.
- محمد علي: **الصحراء الغربية –دراسة تاريخية سياسية 1884–2011**، المكتبة البغدادية، بعداد، 2011.

- محمود عصام الميداني، **الاطلس الجغرافي للوطن العربي**، ط1، دار دمشق للطباعة والنشر، سوريا،2004.
- محسن بن العجمي العيسى: **الأمن والتنمية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
- محفوظ لعشب: **التجربة الدستورية في الجزائر**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر ،2000.
- مصطفى عبد العزيز مرسي: **تأثير الهجرة غير الشرعية الى اوروبا على صورة المغترب العربي**، المركز الاستشاري المصري لدراسات للهجرة، القاهرة،2007.
- مصطفى فيلالي: **المغرب العربي الكبير –نداء المستقبل–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
- منصور لخضاري: **السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات–الميادين–التحديات)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.
- موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: بوشرف كمال واخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006.
- ناظم عبد الجاسور: **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2009.
- نوار محمد ربيع الخيري: **مبادئ الجيوبوليتيك**، دار ومكتبة عدنان للنشر، ط1، بغداد،2014.
- نورالدين جبنون: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
- هينر فورتيج: **القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية**، تر: عمر الحسن، بالجراف ماكميلان للنشر، لندن، 2014.
- وليد عبد الحي: **مدخل الى تحليل الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

بالفرنسية

- Atlas،**Socio–économique des pays du monde**،ALGERIE،Dictionnaires Larousse،edtiton2016.
- DE Froberville Martine : **Sahara occidental le droit à l'indépendance**, Edition, ANEP, Alger, 2009.

- Jean Michel Quatrepoint: **LE CHOC DES EMPIRES**, GALLIMARD, 2014.

مـــــــذكـــــــرات:

- محمد امين لعجال أعجال: **استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية**، أطروحة دكتوراه، علوم سياسية، الجزائر، 2006.
- إبراهيم علاوي: **سياسية الجزائر في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر03، 2002.
- اسماء رسولي: **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احدلث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة، 2011.
- ايدابير أحمد: **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكر ماجستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر، 2012.
- اوشن سمية: **دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي–الجزائر–دراسة حالة**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة 2010.
- العايب سليم: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الافريقي**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة، 2011، ص152.
- باري عبد اللطيف: **المجتمع المدني العالمي وتاثيره على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعةالجزائر03، سبتمبر 2007.
- بوبية نبيل: **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجيستر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.
- بشكيط خالد: **دور المقاربة الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعةالجزائر03، 2011.
- علالي حكيمة: **البعد الأمني في السياسة الخارجية–نموذج الجزائر–**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2011.
- مهدي فتاك: **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي**، مذرة نيل شهدة الماجستير علوم سياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، الجزائر.

- بحري فاطمة: **سياسة الطاقة المتجددة في الجزائر دراسة استشرافية 2010-2030**، مذكرة ماستر علوم سياسية تخصص انظمة مقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2014.
- مصطفى بوزرب: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2008.
- بلعشي بلقاسم: **الازمة الليبية وتأثيراتها على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الافريقي**، مذكرة ماستر علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015.
- ناصر بوعلام: **جدلية الامن والتنمية في بلدان الساحل الافريقي**، مذكرة ماستر، تخصص سياسات دفاع والامن، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2014/2013.
- حبشي مسعود: **المقاربة الجزائرية في التعامل مع الالتزامات الدولية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2015.
- حشاني احمد: **الامن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات الامنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة نيل شهادة ماستر، علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014.
- عماري حورية: **التدخل الغربي في ليبيا وأثره على الامن القومي الجزائري2011**، مذكرة ماستر، علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013.
- وردة رزاق لقرع: **تقييم استراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع متطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة**، مذكرة ماستر، علوم سياسية، جامعة ورقلة، 2015.
- رمضان بهناس: **أثر الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 1988-2008**، مذكرة ليسانس، تسير واقتصاد، جامعة الجلفة.

مـــــجـــــلات:

- أحمد دياب: "**المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء**"، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005.
- أحمد سيد أحمد، "**مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002.
- ادريس عطية: **الارهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الاول، الجزائر، 2014.
- بطاهر علي: **سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول،2012.
- بوحنية قوي: **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 3جوان 2012.
- بوحنية قوي: **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية والانكفاء الداخلي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014/01/29.
- باخوية دريس: **جرائم الارهاب في دول المغرب العربي الجزائر نموذجا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان2014، الجزائر.
- صالح زياني: **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة، 2010.
- عبد الله هداية: **مشكلة الصحراء الغربية**، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع5، 1979.
- كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد الاول، جانفي2005.
- مسيح الدين تسعديت: **النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963الى اتفاق واغادوغو2013**، المجلة الجزائرية للدراسات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الاول، جوان2014.
- منصور بن زين: **واقع وافاق الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، الجزائر،2012.
- **مجلة الجيش**، عدد 618، مؤسسة المنشورات العسكرية، مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، جانفي 2015.

- مجلة الجيش: **رسالة رئيس الجمهورية للمشاركين في الندوة الافريقية للتضامن مع القضية الصحراوية**، العدد 604، نوفمبر 2015.

مـــــــــقالات:

- احمد موسى بدوي، صفوان الطرابلسي: **التوافق الصعب: الأزمة الليبية ما بين اتفاقي تونس والصخيرات**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ديسمبر 2015، الساعة 12.05، http://www.acrseg.org/39745 .
- انور بوخرص: **الجزائر والصراع في مالي**، مؤسسة كارينجي للسلام، اوراق كارينجي، 2012، 22-03-2016، الساعة 16.40، http://www.CarnegieEndowment.org.
- الحاج ولد براهيم: **أزمة شمال مالي... إنفجار الداخل وتداعيات الاقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 13-02-2012.
- الحسين الشيخ العلوي: **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات (تاريخ النشر: 31 اوت 2015), (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة 10.30): http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm
- الحسين الشيخ العلوي: **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**, مركز الجزيرة للدراسات (تاريخ النشر: 31 أغسطس/آب 2015), (تاريخ التصفح: 26 مارس 2016، الساعة 21.30): http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm
- حمدي عبد الرحمن: **صعود القاعدة في إفريقيا**، موقع الجزيرة نت (تاريخ التصفح: 26 مارس 2016، الساعة 18.30.) http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/9/8/%d8%b5%d8%b9%d9%88%d8%af-
- ديدي ولد السالك: **ورقة مقدمة: لندوة، "تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي"**، المنظمة من قبل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، في 17 فبراير 2008، بمناسبة ذكرى تأسيس اتحاد المغرب العربي، موريتانيا، 2008.

- عاشور شوايل: **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22-23 جانفي 2014.
- عبد الحفيظ الصاوي: **أداء الاقتصاد المغربي في ظل قيادة الإسلاميين**، مركز الجزير للدراسات، يوم الاطلاع 24-03-2016، الساعة 17.30,
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016
- عمار علي حسن: "**داعش" في إفريقيا**، الوطن (تاريخ النشر: 19 يوليو/تموز 2015)، (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة 23.00):
http://www elwatannews، com/news/details/772193
- محند برقوق: **منطق الأمننة في الساحل الافريقي**، محاضرات غير منشورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- محند برقوق: **التهديدات الامنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري**، دراسة منشورة، دون تاريخ نشر.
- محمد الامين ولد الكتابب: **التداعيات الامنية لازمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، قدمت هذه الاوراق في ندوة "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة"، بالدوحة – 17 و18 فبراير/شباط 2013.
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/2013528174893734wel%20alkuttab.pdf
- محمد محمود ولد ابو علي: **شمال مالي بؤرة التوتر العرقي-القبلي في لبوس سياسي**، مركز الجزير للدراسات، قطر، 19-01-2015.
- مهدي ثابت: **الحوار الليبي بين حظوظ الفشل والنجاح**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2015/05/6، الساعة 14.01، تونس، http://www.csds-center.com

- صابر احمد عبد الباقي دكروري: **محاضرة"التخطيط الاستراتيجي القومي"**، نادي اعضاء هيئة التدريس، جامعة المنيا،23مارس2015، منشورة في الصفحة الرسمية للدكتور صابر احمد عبد الباقي.12.07س ،
http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/719865

- محللون: داعش **في إفريقيا، فروعها ومبايعوها وأنصارها**، مصر العربية (تاريخ النشر: 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015)، (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة، 22.54): http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-A7

- محلِّلون: **داعش تحاول انتزاع القيادة من القاعدة في إفريقيا**, بوابة إفريقيا الإخبارية (تاريخ النشر: 18نوفمبر/تشرين الثاني 2015), (تاريخ التصفح: 27 مارس 2016، الساعة 22.30): http://www.afrigatenews.net/content/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9

- «**داعش تتوغل » في إفريقيا في سباق مع «القاعدة»**، خاص، الاتحاد الاشتراكي (تاريخ النشر: 4 أغسطس/آب 2015)، المغرب، (تاريخ التصفح: 27مارس 2016، الساعة 11.56): http://www.ailmaroc.net/ail.asp?codelangue=29&id_info=211573

ملتقيات:

- محمد راتول: **العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدين العربية بجامعة سكيكدة أيام 13-14 ماي 2001.

مـــــــــواقع إلكترونية:

- الجزائر المعطيات الجغرافية: موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يوم 27-12-2015، 11.30س ، http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/algeriear.htm،

- البنك الدولي، **احصائيات اقتصادية للدول**، المغرب، 2016، http://data.worldbank.org/country/morocco?display=graph

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الزراعة**، 6-مارس-2016، 20.56 س،
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الطاقات المتجددة، 7-مارس-2016، 10.55 س
http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

- الوطنية لتطوير الاستثمار: مرجع سبق ذكره، 7مارس 2016،12.44س
http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

- مصطفى صايج: **تغافل المجتمع الدولي على مقاربة الجزائر لتحديد مفهوم الإرهاب يعيق عملية مكافحة الظاهرة**، حوار مع الإذاعة الجزائرية، جوان 2015، (الاطلاع يوم 28مارس 2016، الساعة 12.30)،
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150601/42533.html

- موقع الديوان الوطني للإحصاء، السكان: السكان، يوم 29-12-2015، 14.25س
. http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html

- موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية: الحدث، التعديل الدستوري الجديد، يوم 25 أفريل 2016، الساعة 14.25، http://www.el-
mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

- الدستور الجزائري: من **موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، في3مارس2016، 16.40س-http://www.el
mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm

- موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية:**ملفات،دستور 1996، 5-مارس-2016، 20.30 س**
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

- http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm
موقع رئاسة الجمهورية : ملفات، **دستور 1976 ،5-مارس-2016، 16.40 س.**

- دستور 1963 :**موقع رئاسة الجمهورية** :مرجع سبق ذكره ،5مارس2016،
12.30س-http://www.el-
mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm
- مركز ستوكهولم للسلام والامن: تقارير، يوم 2016/03/23، الساعة 20.03،
http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database/milex_
database
- موقع سياسة: **القدرات لعسكرية للدول**، 2015، يوم 24-03-2016، الساعة 21.30،
/http://www.politics-dz.com/threads/trtib-qu-giush-alyalm.3033

- عبد المالك سلال: الوزير الأول الجزائري، الاذاعة الجزائرية، يوم 25 أفريل 2016، الساعة 14.10،
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160207/67013.htm
- وكالة الأنباء الجزائرية : **تسوية الأزمة الليبية**،كوبلر: يشيد بدعم الجزائر الدائم لجهود منظمة الأمم المتحدة،17 فبراير 2016، الساعة 13.30،
http://www.aps.dz/ar/monde/26195
- ايليا الجزائري: **قدرات جيش الجزائر أمام باقي جيوش العرب**، موقع الجزائر والعالم، يوم 24-03-2016، الساعة 21.44، http://algeriaworld.net/2014/08/28/3563/
- خالد بودية: **تصنيف للمعهد الأمريكي "غلوبال فاير باور" لسنة 2015**، جريدة الخبر، 2016/03/23، الساعة 19.05،
http://www.elkhabar.com/press/article/88499/#sthash.dMwYPWXg.dpuf

القـــــــــوانين:

- العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان: **اللجنة المعينة بحقوق الانسان**، التقرير الدوري الثالث، المادة 40 من العهد، مرسل الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،22سبتمبر 2006.

الاهداء .

الشكر والتقدير .

مقدمة.....ص01.

الفصل الاول: الواقع الجيوبوليتيكي للجزائر .....ص11.

المبحث الاول: الفضاءات الجيوسياسية للجزائر.....ص13.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي..... ..ص13.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للساحل.....ص19.

المبحث الثاني: معطيات القوة الثابتة للجزائر.....ص22.

المطلب الاول: السكان وعناصر الوطنية.....ص22.

المطلب الثاني: طبيعة المنتظم السياسي للجزائر.....ص26.

المبحث الثالث: معطيات القوة المتغيرة للجزائر.....ص32.

المطلب الاول: البعد الاقتصادي.....ص32.

المطلب الثاني: الذهنية الاستراتيجية.....ص38.

المطلب الثالث: التخطيط الاستراتيجي.....ص39.

المبحث الرابع: الساحل الافريقي ضمن الاستراتيجية الجزائرية.....ص41.

المطلب الاول: الامتداد الهوياتي.....ص41.

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية.....ص44.

خاتمة الفصل.....ص47.

الفصل الثاني: اولويات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء المغاربي والساحل.... ص49.

المبحث الاول: دعم اليات الحوار الوطني في ليبيا وتونس.....ص50.

المطلب الاول: توحيد الفرقاء في ليبيا. .....ص51.

المطلب الثاني: دعم الية الاستقرار الامني في تونس.....ص55.

المبحث الثاني: موقع القضية الصحراوية في السياسة الخارجية الجزائرية..... ص58.

المطلب الاول: قضية الصحراء الغربية.....ص58.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.....ص66.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.....ص67.

المطلب الاول: دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.....ص67.

المطلب الثاني: تقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ازمة مالي.....ص71.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المملكة المغربية.....ص74.

المطلب الاول: التنافس من اجل الريادة الاقليمية.....ص74.

المطلب الثاني: تحييد دور المملكة المغربية على الساحة الاقليمية.....ص80.

خاتمة الفصل.....ص82.

الفصل الثالث: تأثير النزاعات اللاتماثلية على العمق الاستراتيجي الجزائري.....ص83.

المبحث الاول: التهديدات الامنية في منطقة الساحل (الارهاب) .....ص85.

المطلب الأول: الحركات الجهادية في الساحل.....ص85.

المطلب الثاني: اليات الجزائر لمكافحة الإرهاب.....ص92.

المبحث الثاني: تعزيز القدرة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.....ص95.

المطلب الاول: العقيدة العسكرية.....ص95.

المطلب الثاني: احترافية المؤسسة العسكرية.....ص97.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعمق الاستراتيجي الجزائري.....ص100.

المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي الخطي بالنسبة للعمق الاستراتيجي.....ص100.

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي.....ص102.

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي..... .....ص103.

خاتمة الفصل.....ص104.

خـــاتمة.....ص106.

قائمة الملاحق.....ص109.

قائمة المراجع.....ص110.

الفهرس.....ص122.